عبور الهزيمة

عبور الهزيمة
عبور الهزيمة
عبور الهزيمة
عبور الهزيمة
عبور الهزيمة

حسين معلوم   أمين اسكندر

تنفيذ



دار الملتقى للطباعة والنشر

عبور الهزيمة

حسين معلوم

□ □ كاتب وباحث مصري.

□ □ له العديد من الأبحاث والدراسات المنشورة في الدوريات العربية.

□ □ صدر له كتابان:

- «التجربة الحزبية العربية» [القاهرة ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ 1991].
- «الليبرالية في الفكر العربي»، [الرباط ـ المجلس القومي للثقافة العربية ـ 1992].

□ □ له تحت الطبع كتابان:

- «الإسلام والغرب، المواجهة على الأرض العربية».
- «الشباب العربي والحضارة الإسلامية، الانتماء والولاء».

أمين اسكندر

□ □ باحث مصري متخصص في قضايا الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

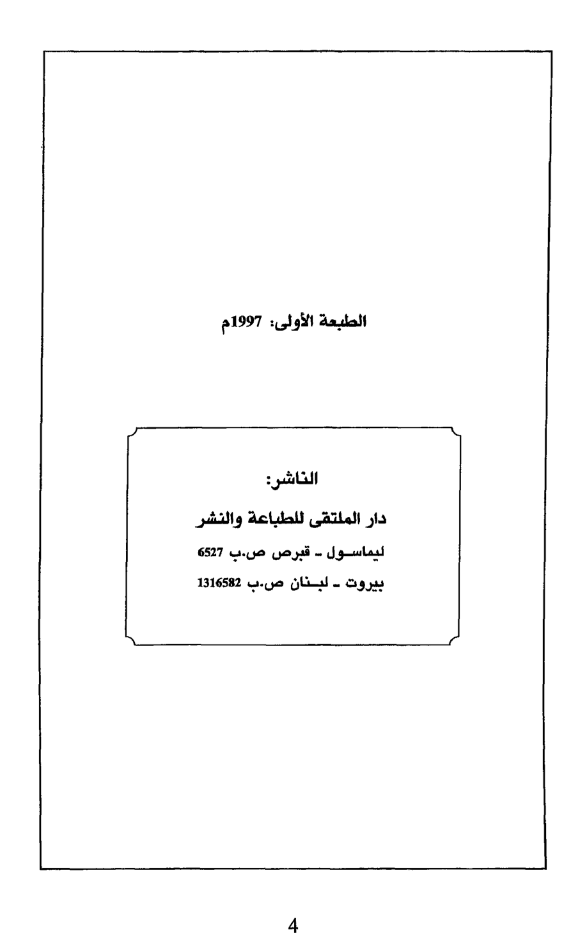
- أسس مركز الفالوجا بالقاهرة وترأس تحرير دوريتي «المعرفة و «رؤية» اللتان كانتا تعنيان بقضايا الصراع.

□ □ له العديد من الأبحاث والدراسات المنشورة في الدوريات العربية.

- منسق عام «الحركة الشعبية لمقاومة الصهيونية ومقاطعة إسرائيل».
- له تحت الطبع كتاب «ذاكرة ورؤية».

إهـداء..

إلى «عرب القرن القادم» ..



الطبعة الأولى: 1997م

الناشر:

دار الملتقى للطباعة والنشر

ليماسول - قبرص ص.ب 6527

بيروت - لبنان ص.ب 1316582

الفهرس

تقديــم

ربما كانت الإشكالية الكبرى، هي: من أين نبدأ؟..

وكيف نبدأ؟ لو تعمق الإنسان فيما يجري على أرض الواقع في الوطن العربي. فماذا يمكنه أن يقول؟

لو أراد الإنسان أن يتطلع إلى مستقبل ومصير هذا الوطن، وطننا العربي.. فماذا يمكنه أن يقول؟

لعلها صعوبة مبالغ فيها. ولعلها أيضاً صعوبة مفتعلة بعض الشيء ولكن المنطق يقول إن واقع الأمس هو سبب ما يجري اليوم في الوطن العربي، هو سبب واقع اليوم.. لذلك، يمكن القول بأن ما يجري اليوم على الأرض العربية، هو النتيجة المنطقية لما جرى بالأمس، الأمس البعيد، والأمس القريب.. ولذلك، أيضاً، يمكن القول بأن صورة المستقبل، يجري الآن رسمها وتشكيلها من خلال المخططات والاستراتيجيات. وإذا كان الواقع الراهن ـ بهذه الصورة ـ هو نقطة التماس بين الأمس والغد.. فلنا أن ندقق جيداً في اليوم، من خلال الأمس.

وإذا كان هناك، عبر مسيرة التاريخ القديم والحديث، منعطفات حادة في حياة الأمم تتدخل لتغير من واقع اليوم وواقع الغد، وفقاً لقوة تلك المنعطفات وتأثيرها.. فإنا لا نجاوز الحقيقة إذا قلنا بأن عجز بلدان «الجامعة العربية» إلى الدرجة التي أقدمت من خلالها على الاعتراف: «بإسرائيل» والهرولة في اتجاه مصالحتها وتطبيع العلاقات

معها، لهو واحد من أهم المنعطفات الحادة التي مرت بها أمتنا العربية في تاريخها.

هو واحد من أهم المنعطفات الحادة، لأنه إذا ما أردنا تفصيلاً لخسائر هذا الذي يتم الآن ـ الاعتراف بـ «إسرائيل» وتطبيع العلاقات معها، والارتهان لتصورات مصممي مشروعات التعاون والربط الإقليمي بين «العرب.. وإسرائيل» ـ ورغبنا في ترتيبها حسب الفداحة في قائمة، واحدة.. فإن هذه القائمة لن توضح «إلا» أننا نعيش زمن «الهزيمة العربية.. الكبرى»، وأن مستقبل الأمة العربية قد وضع أمام خيار الكارثة «أو» الاستجابة الواعية لتحديات المستقبل، خاصة وقد استنفد الواقع العربي فرص «التجربة والخطأ» في عالم لن ينتظره لكي يجرب ويخطىء وينهزم باستمرار، بل ويتسكع بين الأحداث المصيرية والتغييرات المتسارعة.

ولأننا، قطعاً، مع خيار الاستجابة الواعية لتحديات المستقبل، فلا بدّ أن نحاول معرفة كيف حدثت «الهزيمة ـ العربية ـ الكبرى»، وكيف يمكن عبورها من خلال رؤية عربية في مقاومة مخططات التطبيع والهيمنة.

في هذا السياق، تأتي هذه المحاولة.. التي هي ثمرة تعاون بين إثنين من الباحثين العرب.. قام الأول بكتابة الجزء الأول «الهزيمة العربية الكبرى»... وقام الثاني بكتابة الجزء الثاني «في مقاومة التطبيع والهيمنة»...

ولم تتم كتابة هذه الأجزاء بمعزل عن بعضها البعض، بل جرت مناقشات مكثفة بينهما قبل كتابة كل جزء، وقام كل منهما بمراجعة شاملة لمخطوطة الدراسة وأدخلا عليها التعديلات المناسبة.

عسى أن نكون قد وفّقنا.. والله من وراء القصد.

المؤلفآن

القاهرة الأحد 24 سبتمبر/أيلول 1995

أولاً:

الهزيمة العربية الكبرى
الاعتراف والتطبيع.. والتوظيف الاتجاهي

لأن النتائج تلي الأسباب أو المقدمات، تصبح النتائج هي «الصورة المرسومة» التي نسعد بها أو نمتعض منها، كما هو حال صورتنا العربية الحالية، بينما تظل المقدمات هي «الحقيقة المحفورة» التي تتحكم دائماً في درجة الوضوح أو تداخل الظلال في ما نراه.... والحقيقة، التي يجب الاعتراف بنسبتها دائماً أن اتجاه الصراع بين «العرب... وإسرائيل» نحو التركز حول «القضية الفلسطينية» وتدرج هذه الأخيرة لتصبح ـ من وجهة النظر العربية ـ «لب» الصراع مع «إسرائيل» كان لا بدّ أن يؤدي إلى ما نراه الآن من ملامح لحل القضية، القضية الفلسطينية وإحلال ما يسمى بـ «سلام الشرق الأوسط» وفق ما يفرضه المشروع الأمريكي للتسوية، تسوية الصراع بين «العرب... وإسرائيل» في ظل كافة الظروف والملابسات التي تتسم بها، المرحلة الراهنة في أبعادها الدولية والإقليمية والعربية.

حسين معلوم

. . . «لا يستطيع أحد ـ حتى أشد أعداء الوحدة العربية ـ أن ينكر أن الوحدة ستتم خلال الـ 12 أو 13 سنة القادمة».

هذا التوكيد، صدر عن المؤرخ والفيلسوف البريطاني أرنولد توينبي في مقال له في جريدة «الأهرام» (1962/1/17)، عن «مصير الوحدة العربية بعد انفصال سورية عن الجمهورية العربية المتحدة».

وقد حدد توينبي الأجل الزمني لتحقيق نبوءته بـ 12 أو 13 سنة، بعد أن حسب أن توحيد ألمانيا وإيطاليا في القرن التاسع عشر استغرق 56 عاماً، ومفترضاً أن تحقيق الوحدة العربية لن يحتاج ـ بدوره ـ إلى أكثر من هذا العدد من السنين. . وبما أن الحركة باتجاه تحقيق الوحدة العربية، كانت قد بدأت عقب «الحرب الأوروبية الأولى» (1914 ـ 1918) فإن الحد الأقصى لانتصارها لن يتعدى عام 1974. وعلى أساس هذا الحساب، وفي أطروحته «الوحدة العربية آتية: 1962»، قال توينبي: «للعرب من الوقت حتى سنة 1974 كي ما ينجزوا وحدتهم بنفس سرعة الألمان والإيطاليين. ولا يمكن حتى لألد أعداء العرب أن يضمن أن وحدتهم لن تكون قد أنجزت في ذلك التاريخ».

وقد انقضت الآن، لا «الـ 12 أو 13»، فحسب، بل ثلاث وثلاثون عاماً ونيف. . . ولا يكفي أن نقول إنه ليس في الأفق ما يشير إلى أن نبوءة توينبي قابلة للتحقيق في مستقبل متطور. وربما ينبغي أن نضيف أن «فكرة» الوحدة العربية ـ وليس إمكانية تحقيقها فقط، كـ «مشروع» ـ قد أصابها، منذ أن أطلق توينبي نبوءته، كثير من التقهقر.

لا.. بل إن المقارنة الأكثر دراماتيكية، والجديرة بالتأمل - الجاد - هنا، أن الفترة التي حددها توينبي كـ «نهاية» (أو: كـ «حد أقصى») لنضال العرب من أجل إنجاز وحدتهم، المنشودة.. كانت هي، ذاتها، الفترة التي مثلت الـ« بداية» لهزيمة العرب الكبرى.

ففي المدة من عام 1975 إلى عام 1979 حلت بالعرب، «كل العرب»، أبشع هزيمة وأكثرها تدميراً في تاريخهم كله.. أكثر بكثير من هزيمتهم أمام الفرنجة الصليبيين، الذين اغتصبوا الأرض وأقاموا الممالك قبل أن ينهزموا بعد قتال استمر نحو قرن من الزمان... أكثر بكثير من هزيمتى 1948 و 1967 مجتمعتين

كيف كان ذلك؟

الهزيمة العربية.. الكبرى:

الهزيمة، هي «التخلي عنوة عن هدف تاكتيكي أو استراتيجي».. أما الاستسلام، فهو «قبول التخلي عن هدف تاكتيكي أو استراتيجي بدون صراع». هذا يعني، فيما يعنيه، أن الهزيمة والاستسلام، كحالتين من حالات الصراع، أي صراع، متفقتان ومختلفتان في آن: هما متفقتان من حيث أن كلاً منهما تمثل «التخلي عن هدف تاكتيكي أو استراتيجي» لكنهما مختلفتان، وذلك بالنسبة إلى الأسلوب الذي تتم به كل حالة. فإذا كان هذا التخلي (عن الهدف) قد تمّ «عنوة» كانت الحالة هزيمة، أما إذا تمّ «قبول» التخلي عن الهدف «بدون صراع» فهو استسلام، ويصبح من نافلة القول هنا، أن كلاً من الحالتين تمثلان هزيمة، للطرف الذي تخلى عن هدفه، بل ويكون الاستسلام هزيمة أكبر.

إلا أن ما تنبغي الإشارة إليه، والتأكيد عليه في الوقت ذاته، إن الفارق بين الهزيمة والاستسلام يبدو دقيقاً على المستوى التاكتيكي، إذ قد تم الانسحاب بدون قتال من موقع تاكتيكي نتيجة لتقدير القيادة

لموازين القوى، وتجنب خسائر محققة. هذا ليس استسلاماً ولكنه «مناورة» واحدة من الفنون التي يجيدها الراسخون في علم الصراع وفنونه، وقد تكون مناورة الانسحاب والتخلي عن الأرض، بل حرقها وتدميرها أبدع تاكتيك يخدم الهدف الاستراتيجي، كما فعل الروس مرتين أمام نابليون وأمام هتلر.

لكن الفارق بين الهزيمة والاستسلام يبدو بوضوح حين تقع الهزيمة على المستوى التاكتيكي، فيتم التراجع على المستوى الاستراتيجي، فيتم قبول وتبني نظرية المعتدين، وهو هنا استسلام لأنه ليس النتيجة اللازمة للهزيمة، فليس من شأن الهزيمة في المعارك التاكتيكية (أي الجزئية أو المرحلية) أن تحسم المعركة على مستواها الاستراتيجي، وبالتالي، يكون التراجع على هذا المستوى الأخير غير مبرر، أي تراجع بدون صراع، أي استسلام. كما أن الهزيمة حتى على المستوى الاستراتيجي لا تعني أن الصراع قد حسم، وإنما يحسم فقط حين يتبنى المنهزمون نظرية المنتصرين.

النتيجة التي يمكن الخروج بها من هذا الاستطراد، تتمثل في جانبين، الأول: إن الهزيمة (بكل ما تحملة الكلمة من معنى) لا تتم قط، ولم تتم على مدى تاريخ الشعوب قط، في معركة تاكتيكية أو مرحلية: أما الجانب الآخر.. فهو أن هزيمة «أحد طرفي الصراع تتم حين يتنازل هذا الطرف عن هدفه الاستراتيجي، أي يستسلم. ومن المنطقي أنه بقدر ما يقترب الطرف المستسلم من تبني نظرية خصمه في الصراع، بقدر ما تكون هزيمته أكبر، وأفدح... بل وأكثر تدميراً.

وفي تاريخ الصراع بين «العرب.. وإسرائيل» نقصد الصراع في بُعده العسكري، تبدو هذه النتيجة (بجانبيها) بأكبر قدر من الوضوح.

لقد هزمتنا الصهيونية «إسرائيل» عام 1948 واحتلت جزءاً من فلسطين أقامت عليه (على جزء من الأرض العربية) «الدولة العبرية»،

وهزمتنا عام 1956(*) وخرجت من المعركة مسيطرة على مياهنا «الإقليمية» في خليج العقبة، وهزمتنا عام 1967 واستولت على بقية فلسطين (الضفة وغزة) وسيناء ومرتفعات الجولان.. وفي مقابل هذا كنا ندرك أن تلك هزائم تاكتيكية، ونعد العدة لاستئناف المعارك. ففي عام 1967 أدرك عبد الناصر مستوى الهزيمة بالرغم من جسامتها، وقدم مثالاً رائعاً للقائد الذي يعرف طبيعة المعارك التي يخوضها. فبعد شهرين فقط من الهزيمة ـ الجسيمة ـ رفع شعار «ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة»، وبعد أقل من ستة أشهر استؤنف القتال تحت اسم «حرب الاستنزاف» وذلك في إطار من الإجماع العربي على أن «لا مفاوضة، لاصلح، لا اعتراف».. وفي العام ذاته (العام 1967) سئل وزير خارجية «إسرائيل» أبا إيبان، عما كانت الصهيونية ستفعله لو نجح العرب في تدمير «إسرائيل» فقال: كنا سنبدأ من جديد لإقامة دولة إسرائيل.. وكان كلاهما يعبران عن السمة التاكتيكية للنصر الصهيوني والهزيمة العربية عام 1967.

غير أن الأمور لم تجرِ على هذا المنوال...

فبعد نصر أكتوبر/تشرين الأول 1973 الذي كان نصراً في موقعة تاكتيكية لم يحسم الصراع فيها بين «العرب.... وإسرائيل على المستوى الاستراتيجي ولكنه مهد لحسمه لصالح العرب، وبدلاً من مواصلة الصراع، و «التقدم» على طريق تحقيق الهدف الاستراتيجي العربي، حدث ما لم يكن متوقعاً: إنه شيء يشبه الميلودراما في عالم السينما هذا الذي حدث، أن العرب، بطريقة غريبة على التاريخ، غريبة على الشعوب، غريبة على تاريخ الشعب العربي بالذات، انتقلوا ـ

(*) المقصود هنا قطعاً الهزيمة العسكرية.. لذا ينبغي الإشارة إلى أن انتصار مصر، والعرب، «سياسياً» عام 1956 قد أسفر عن استعادة سيناء، بعد انسحاب الجيش المصري، منها (الذي كان انسحاباً تاكتيكياً) بناءً على أمر الزعيم جمال عبد الناصر، حتى لا تطوقه القوات الانجليزية والفرنسية الهابطة خلف منطقة القتال.

«العرب» الذين انتقلوا ـ من نصر تاكتيكي إلى استسلام مبدئي (استسلام على مستوى «المبدأ») موفرين على «العدو» عناء الصراع على المستوى الاستراتيجي. . . وبهذا الانتقال بدأت «هزيمة العرب. . . الكبرى».

إنها البداية (بداية الهزيمة) التي تحققت في مصر العربية في تواريخ متتالية. . إتفاقية فض الاشتباك في أول سبتمبر/أيلول 1975، ثم اتفاقيات كامب دايفيد في 17 سبتمبر/أيلول 1978، ثم الاتفاقية المسماة اتفاقية السلام في 26 مارس/آذار 1979. . . وبها تحققت الملامح الأولى لهزيمة العرب، «كل العرب»، باعتراف «حكومة مصر» بـ «إسرائيل» ومطالبتها إياهم (العرب) بأن يعترفوا بها.

نسميها هزيمة لـ «كل العرب» من ناحية لأنه لا يوجد في الوطن العربي دولة أو نظاماً أو حزباً أو جماعة أو منظمة، لم تسهم إيجابياً أو سلبياً، في تداعي الأحداث على الساحة العربية، تداعياً أدى إلى «اعتراف حكومة مصر بإسرائيل» ومطالبتها العرب أن يعترفوا بها. كلهم مذنبون ـ بالاشتراك عن طريق التحريض أو المساعدة أو الاتفاق، بالفعل أو بالامتناع عن الفعل ـ في الهزيمة التي وقعت بهم جميعاً في مصر العربية.

ونسميها هزيمة لـ «كل الغرب» من ناحية أخرى. . . لأنه لم تكد تمضي عشر سنوات إلا وكانت الأنظمة العربية تهرول ـ على نفس الدرب ـ درب «الاعتراف بإسرائيل» تم ذلك على مراحل عدة، أهمها تلك التي تمت من خلال مؤتمرات القمة العربية. . كانت الخطوة الأولى، بعد ثلاث سنوات فقط ـ من توقيع السادات اتفاقية السلام مع «إسرائيل» عندما تقدم مؤتمر القمة الثاني عشر (المغرب، فاس، عام 1982)، في دورته الثانية بمبادرة لتسوية الصراع مع «إسرائيل» تعترف ضمناً بهذه الأخيرة لأول مرة على مسنوى «النظام العربي» ككل وتتضمن مبادىء محددة لهذه التسوية. . وكانت الخطوة الأخيرة في نهاية عقد الثمانينات عندما نجح مؤتمر القمة ـ غير العادي ـ (المغرب،

الدار البيضاء، عام 1989) في تغيير مواقف بلدان عربية، من موقف معارضة التسوية السلمية للصراع مع «إسرائيل» إلى الموقف المعاكس، وهو «الاعتراف بإسرائيل» في إطار مؤتمر دولي للسلام.

وقد توافر المطلوب... وانعقد «المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط» في العام 1991، «مؤتمر مدريد» على خلفية انهيار الاتحاد السوفيتي (فعلياً في العام 1989، ورسمياً في العام 1991) وتداعيات حرب الخليج الثانية (1990 ـ 1991) والمحاولة الأمريكية في الاستفراد بقيادة العالم مع أولى بدايات مرحلة السيولة في العلاقات الدولية والاختلال في توازن ـ القوى ـ في أعقاب هذه الحرب وذلك الانهيار. ولعل هذه الخلفية متعددة الجوانب، كانت وراء انعقاد المؤتمر على قاعدة أساسية، مفادها، «الأرض مقابل الاندماج الإقليمي، وليس الأرض مقابل السلام»... إنها القاعدة التي أكدتها الفترة الزمنية التي أعقبت مؤتمر مدريد، وما شهدته من أحداث مثلت.. نقاط انقلابية على منحى الصراع بين «العرب... وإسرائيل».

يكفي أن نشير هنا إلى أهم هذه النقاط (الانقلابية) بدءاً من إعلان المبادىء «الفلسطيني ـ الإسرائيلي»، الذي اتخذ شهرة واسعة تحت تسمية «غزة ـ أريحا» أولاً (1993)، ومروراً بمعاهدة السلام «الأردنية ـ الإسرائيلية» (1994) ووصولاً إلى «القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا» التي انعقدت في أواخر العام 1994، «مؤتمر الدار البيضاء» والتي جاءت لتشكل المنحى العملي (أو: التطبيقي) لأفكار الاندماج الاقليمي... بل هي جاءت لتمثل «مدريد الاقتصادية» بعد مضي ثلاث سنوات تحديداً على «مدريد السياسية». ثم توقيع المرحلة الثانية من إعلان «إتفاق المبادىء الفلسطيني ـ الإسرائيلي» (1995). وأخيراً إنعقاد مؤتمر «عمان» الذي يعد بمثابة المحطة الثانية، بعد مؤتمر «الدار البيضاء» في إطار تدشين التعاون الإقليمي في منطقة «الشرق الأوسط».

هذا يعني انتقال عملية «التسوية» أو ما يقال عنه هذه الأيام «سلام الشرق الأوسط» من مرحلة التوقيع على اتفاقات أو «التصافح السياسي». . . إلى مرحلة جديدة من المشروعات الملموسة المحددة، أو «التصافح الاقتصادي» بين البلدان العربية و «إسرائيل».

بهذا. . . استطاعت «إسرائيل» أن تنتزع من «العرب» الاعتراف الرسمي، بوجودها كـ «دولة» وهو ما يؤذن بتدشين التعاون الإقليمي في المنطقة لا، بل يؤذن بتدشين مرجعية جديدة للتعامل، داخل المنطقة العربية تقوم على «الانفتاح: بين العرب. . وإسرائيل» مرجعية تحل محل تلك التي كانت قائمة على «الصراع: بين العرب - وإسرائيل».

وبهذا. . بدأت تتضح ملامح المرحلة الراهنة في «التاريخ العربي الحديث»، وهي المرحلة التي عبر عنها محمد حسنين هيكل بأنها «الحقبة الإسرائيلية». . . وبهذا. . قاربت ملامح الاستسلام العربي على الاكتمال، أو ما حاولنا التعبير عنه بأنه «الهزيمة العربية الكبرى».

لكن. . . لماذا يكون الاعتراف العربي بـ «إسرائيل» هزيمة كبرى؟

الاعتراف. . . . الهزيمة:

بداية، لا بدّ من التفريق بين الاعتراف بـ «دولة إسرائيل» وبين الاعتراف بـ «وجود إسرائيل» إذ إن الاعتراف الأول هو أمر مختلف تماماً عن الاعتراف الثاني - ذكر بهذا الاختلاف رئيس مجلس الدولة الصيني، فيما نشرته الصحف يوم 23 ديسمبر/كانون الأول 1982، حينما قال في المؤتمر الصحفي المشترك مع رئيس جمهورية مصر العربية: «إن مسألة وجود دولة شيء، والاعتراف بهذه الدولة شيء آخر، ويخضع لتقديرات أخرى».

ليست هذه حكمة صينية، ولكنها بدهية دولية.

والانطلاق من هذه البدهية ضرورة لازمة، لأن كلمة الاعتراف بذاتها كلمة مضللة. فهي وإن كانت تعني ـ لغوياً ـ «الإقرار على النفس»، إلا أنها بذاتها ناقصة الدلالة ولا تكمل دلالتها إلا بأمرين... الأول، بنسبة الاعتراف إلى مضمون واضح ومحدد. مثلاً، الاعتراف بـ «الحقوق المشروعة» لشعب فلسطين، جملة تبقى غير ذات دلالة إلى أن نعرف من صاحبها مضمونها، أي ماذا يعنيه على وجه التحديد بالحقوق، وبالمشروعة وبالشعب، وبفلسطين... والأمر الثاني، بتحديد موقف صاحب الاعتراف من المضمون الذي أقرّ به مثلاً، الاعتراف بوجود «إسرائيل» كالاعتراف بالأمر الواقع، لا يعني موقفاً محدداً منها، رافضاً أو قابلاً.

من هنا، يصبح المجال الموثوق لمعرفة الدلالة الكاملة للاعتراف في هذين الأمرين... بمعنى أنه كلما كان مضمون الاعتراف والموقف منه واضحي الدلالة، كلما كان الاعتراف واضح الدلالة.

بناءً على ذلك، يمكن التفرقة بين الاعتراف بـ «دولة إسرائيل»، وبين الاعتراف بـ «وجود إسرائيل»...

بالنسبة لهذا الأخير، الاعتراف بـ «وجود إسرائيل» لا يوجد عربي واحد ـ أوْ حتى غير عربي ـ ينكر أن «إسرائيل» موجودة...وهل كان العرب، على امتداد نصف قرن من الزمان يتصارعون مع طواحين الهواء كما كان يفعل دون كيشوت (الشخصية المحورية في أروع مسرحيات الكاتب الإسباني، العبقري «ميجيل دي سيرفانتس»)؟ أم كانوا يقاتلون «وجوداً» صهيونياً على الأرض العربية، في فلسطين؟ وهل كانت البلدان العربية تحارب عدواً موهوماً كما تفعل الجيوش في المناورات العسكرية، أم كانت تحارب «وجوداً» عسكرياً نشيطاً هزمها أكثر من مرة... وهل كانت الأجيال العربية المتعاقبة تعاني من كابوس

ثقيل يتلاشى بمجرد اليقظة؟ أم كان النضال العربي كله ـ على مدى أجياله المتعاقبة ـ يدفع «وجوداً» عدوانياً متجسداً في مؤسسة صهيونية يقال لها «إسرائيل».

نحن جميعاً، إذن، نعترف بـ «وجود إسرائيل». . اعترافاً ذا مضمون واضح ومحدد، وهو: أن هناك على الأرض العربية في فلسطين وجوداً صهيونياً يقال له «إسرائيل». . . واعترافاً ذا موقف واضح ومحدد، وهو: «رفض هذا الوجود الصهيوني غير المشروع» وضرورة العمل من أجل تفكيكه واسترداد الأرض العربية المغتصبة».

فهل يتفق هذا مع الاعتراف بـ «دولة إسرائيل» أم يختلف عنه؟

قطعاً يختلف اختلافاً جوهرياً. إذ لا مجال لأي التباس هنا. . ذلك لأنه إذا كانت «الدولة» ـ كما هو معروف ـ لا تقوم إلا بقيام عناصرها الثلاثة: إقليم معين ـ وشعب معين، وسلطة تمثل سيادة الشعب على الإقليم. . . وإذا كان «الاعتراف» الذي يعرفه العالم كمصطلح من مصطلحات القانون الدولي العام، ذلك القانون الذي ينظم العلاقات على الساحة الدولية، يصدر من وينصبّ على ما يسمونه أشخاص القانون الدولي وهي الدول. . فإن اعتراف دولة ما (أو مجموعة من الدول) بدولة أخرى، وبحسب تعبير د. عصمت سيف الدولة في كتابه «هذه الدعوة إلى الاعتراف المستحيل»، لا يعني قط ـ تبعاً لأحكام القانون الدولي ـ أن ينصب الاعتراف على الدولة المعترف بها كما تدعي هي لنفسها شعباً أو إقليماً أو سيادة، بل يعني أيضاً شرعية الدولة المعترف بها في مواجهة الدولة (أو: الدول) المعترفة بحيث لا يجوز للأخيرة أن تنازعها أو أن تنكر عليها سيادة شعبها على إقليمها واستقلاله بهذه السيادة وحقه في ممارستها، بالطريقة التي يراها دون تدخل من خارجه»

يعني هذا، فيما يعنيه، أن الاعتراف بـ «دولة إسرائيل». . هو

على وجه عام إقرار ملزم للمعترف، وهو هنا البلدان العربية جميعها، بأن «دولة إسرائيل» بكل عناصرها (الأرض، والشعب، والسيادة) دولة مشروعة. وعلى وجه خاص، إقرار ملزم لهذه البلدان ـ العربية ـ، بأن أرض فلسطين من حق الشعب اليهودي، الاعتراف هنا ليس إقراراً بالهزيمة على مستوى تاكتيكي ولا حتى إقرار بالهزيمة على مستوى استراتيجي، لا، ولا هو اعتراف بالأمر الواقع(*) بل هو حسم للصراع مع الصهيونية على مستوى المبدأ ذاته.

بعبارة أخرى إذا كان الصراع بين «العرب.. وإسرائيل» على امتداد نصف قرن، كان يدور في أحد أبعاده حول أرض فلسطين، لمن تكون للعرب أم للصهاينة؟.. فإن الاعتراف بـ «دولة إسرائيل» هو إقرار ملزم للمعترفين بـ «المبدأ» الصهيوني، الذي وضعت على أساسه الاستراتيجية الصهيونية منذ أكثر من قرن من الزمان، والذي ينفذه الصهاينة على مراحل تاكتيكية، وهو المبدأ القائل أن «لليهود حقاً تاريخياً مشروعاً في فلسطين».

لا شبهة إذن في أن اعتراف البلدان العربية ـ على المستوى الرسمي ـ بـ «دولة إسرائيل» هو اعتراف «إقرار ملزم» بأن فلسطين هي أرض «إسرائيل» لا حيلة لأحد في هذا... وبالتالي فهو (الاعتراف) ليس إقراراً بـ «شرعية وجود إسرائيل» قط، وليس تخلياً عن المبدأ الذي خاض العرب من أجله الصراع مع «إسرائيل» (فلسطين جزء من

(*) المقصود بالاعتراف بالأمر الواقع، من حيث المضمون الاعتراف بـ «وجود إسرائيل» إلا أنه من حيث الموقف، يعبر عن الكف عن محاولة تفكيك هذا الوجود وتحرير فلسطين أو الإعداد له لذلك، فهو يعتبر اعترافاً بالهزيمة على المستوى الاستراتيجي، أي يعتبر تخلياً عن الهدف الاستراتيجي، لكنه، في الوقت ذاته، لا يحول دون العودة إلى محاولة تحقيقه في مرحلة تاريخية أخرى، تكون الظروف فيها مؤاتية أو مشجعة، مثال هذا اتفاقيات الهدنة التي أبرمت في رودس عام 1948.

الأمة العربية، لا يجوز التنازل عنها) وحسب، ولكنه، إضافة إلى هذا وذاك يعبر عن وضعية تتجاوز حالة الهزيمة لتصل إلى حالة الاستسلام لتصل إلى مرحلة الهزيمة بكل ما تعبر عنه هذه الأخيرة من معنى، إنه، دون مواربة «الاعتراف. . . الهزيمة».

غير أن الاعتراف بـ «دولة إسرائيل» ليس هزيمة عادية، بل هو، في حقيقته هزيمة كبرى.

لماذا؟

قضية العرب. . . المركزية:

لعل الملاحظة المثيرة للاهتمام والجديرة بالتأمل في آن، أن الصراع بين «العرب. . . وإسرائيل» بفعل الامتداد الزماني في الواقع، كان يتجه نحو التركز حول أحد أبعاده وهو ذلك المتمثل في «القضية الفلسطينية»، فيما كانت أبعاد أخرى - أكثر عمقاً - تتهاوى نحو مزيد من التقلص و - ربما - التكلس.

قطعاً، تثير هذه الملاحظة تساؤلات عدة، تضاف في مجموعها إلى التساؤل الذي سبقها: إنها تساؤلات من قبيل: كيف تكون القضية الفلسطينية أحد أبعاد الصراع؟ وما هي هذه الأبعاد الأخرى؟ وكيف تقلصت، ولماذا؟

وفي اتجاه محاولة الإجابة عن هذه التساؤلات، وغيرها نكمل ملاحظتنا ونزيد فنقول:

لأن النتائج تلي الأسباب أو المقدمات، تصبح النتائج هي «الصورة المرسومة» التي نسعد بها أو نمتعض منها، كما هو حال صورتنا العربية الحالية، بينما تظل المقدمات هي «الحقيقة المحفورة» التي تتحكم دائماً في درجة الوضوح أو تداخل الظلال في ما نراه. . . والحقيقة التي يجب الاعتراف بنسبتها دائماً أن اتجاه الصراع بين

«العرب. . . وإسرائيل» نحو التذكر حول «القضية الفلسطينية» وتدرج هذه الأخيرة لتصبح ـ من وجهة النظر العربية ـ «لب» الصراع مع «إسرائيل» كان لا بدّ أن يؤدي إلى ما نراه الآن من ملامح لحل القضية، القضية الفلسطينية وإحلال ما يسمى بـ «سلام الشرق الأوسط» وفق ما يفرضه المشروع الأمريكي للتسوية، تسوية الصراع بين «العرب. . وإسرائيل» في ظل كافة الظروف والملابسات التي تتسم بها المرحلة الراهنة في أبعادها الدولية والإقليمية والعربية.

لأول وهلة، قد يبدو أن هذا الرأي يحمل قدراً من المبالغة وقد يبدو التعاطي معه يتضمن نوعاً من التجاوز بيد أن الاقتراب من الطريق الواصل بين المقدمات ونتائجها، والتحقق من «العلاقات» أو النقاط الأساسية لتعرجاته وانحناءاته يمكن أن نزيل جلّ، إن لم يكن كل، احتمالات هذا التجاوز وتلك المبالغة.

ضمن التسلسل المنطقي لهذه النقاط، تأتي البداية لتشير إلى بروز المشكلة الفلسطينية، بصفتها «القضية المركزية» أو بالأحرى المفصلية (Articulary Couse) في إطار نمط وكثافة العلاقات فيما بين البلدان العربية، أي في إطار «النظام العربي» ككل. . ومن ثم رأينا كيف أن هذه القضية كانت قد شكلت إحدى القوى الدافعة وراء التغيرات التي شهدها هذا «النظام» خلال مراحله المختلفة على امتداد نصف القرن الماضي، وكيف أنها صاغت أو وجهت صياغة خطابة السياسي، ومثلت حجر الزاوية فيه، وربما القاعدة الرئيسية لتكوينه البنائي خلال حقبة معينة على الأقل.

يكفي للدلالة على ذلك أن «النظام العربي» لم يتطابق مع الانشغالات العامة، والخاصة للرأي العام العربي، إلا في قضية واحدة، هي «قضية فلسطين». . وحسب ما يشير د. محمد السيد سعيد في كتابه «مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج: (1992) فإن

«النظام العربي»: قد تطور في كنف القضية الفلسطينية، وارتبط مساره صعوداً وهبوطاً بها. ومن منظور جدول أعماله، يكاد هذا النظام أن يتمحور كلياً حول هذه القضية فيندر أن نجد وثيقة واحدة من الوثائق الكبرى له، دون أن تدخل القضية الفلسطينية في صياغتها شكلاً ومضموناً.

رغم ذلك، أو بالرغم من «مركزية» (Centralisation) مشكلة فلسطين لدى «الطرف» العربي في الصراع مع «إسرائيل» إلا أنها، ومنذ مدة غير قصيرة، بدأت تثير أوجه تباين، وليس فقط أوجه تقارب وتكاتف وتضامن، فيما بين البلدان العربية وبعضها البعض، أوجه تباين واحتكاك لم يكن هناك أبداً اعتراف صريح بها.. لا بل إن مشكلة فلسطين التي كانت تنسب إليها صفة عنصر توحيد للأمة العربية حيث «كانت» تلعب دور عامل استنفار وشحذ للوعي القومي العربي، بصفتها قضية قومية نموذجية، قد أدت ـ واقعياً ـ إلى تفرقة للصفوف العربية، وتقسيم للبلدان العربية، و «الأنظمة» الحاكمة في كل منها، كل حسب موقعه الجغرافي، وحسب قربه أو بعده من «إسرائيل» جغرافياً، وحسب مردودات المأساة الفلسطينية على كل منها على حدة: إلى أي مدى حملها أعباء.. أو عاد عليها بمنافع!.

المفارقة، هنا، أن «اللحظة» (التاريخية) التي «تركزت» فيها مشكلة فلسطين لتصبح ـ من وجهة النظر العربية ـ «لب» الصراع مع «إسرائيل» كانت هي ذاتها لحظة بداية تجزؤ الصراع ليتحول عملياً على مستوى الممارسة ـ بين «العرب ـ وإسرائيل» ـ إلى صراع بين «البلدان العربية... وإسرائيل» وهي مفارقة متعددة الجوانب ساعدت عليها عوامل عديدة.

في مقدمة هذه العوامل تأتي عوامل ثلاثة:

العامل الأول... ويتعلق بـ «النظام العربي» أي النظام الذي

انعكست من خلاله «مذهبية» سلطات الحكم في طائفة البلدان العربية، التي اصطلحت فيما بينها على نمط معين للعلاقات يعبر عن القواعد الآمرة، والملزمة وغيرها، وقائمة الاهتمامات وأولوياتها، والمصالح المرعية وطرق تحقيقها.. الخ.

والواقع، أن الدافع الرئيسي وراء صك مصطلح، «نظام إقليمي عربي»، وقبوله ليس فقط من جانب الحكومات العربية، بل أيضاً بين جماعة المفكرين والمثقفين العرب، هو الاعتراف بواقع استمرار «الدول» الوطنية أو القطرية مع استمرار التمسك بروابط خاصة بين العرب في كل مكان، واستهداف الوحدة كغاية في المدى الطويل جداً... أي أن التعبير الأيديولوجي، عن المصطلح.. لم يكن سوى الاعتراف بالقطرية كأمر واقع، وبيان إمكانية المشاركة في إنجاز مهام كثيرة تشبع مصالح وعواطف مشتركة في نفس الوقت.

يبدو ذلك بوضوح إذا ما اقتربنا من «الجامعة العربية»(*)، كمثال عيني على أهم مؤسسات «النظام الإقليمي العربية»... إذ، وبالرغم من تعرض الجامعة العربية لانتقادات متواترة من الوحدويين العرب، وبالرغم من أن جل هذه الانتقادات كان قد تركز على كونها «جامعة حكومات لا جامعة شعوب» إلا إننا نرى أنها قد أدت رسالتها على خير وجه، ما دامت رسالتها، بموجب ميثاقها «صوت استقلال الدول العربية» وتدعيم الروابط فيما بينها «على أساس احترام استقلالها»..

(*) تأسست جامعة الدول العربية في 22 مارس/ أذار 1945 وقامت بالتوقيع على ميثاقها سبع دول عربية.. تقول ديباجة الميثاق، «... إن رؤساء سورية وشرق الأردن والعراق والمملكة العربية السعودية ولبنان ومصر واليمن، تثبيتاً للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة بين الدول العربية، وحرصاً على دعم هذه الروابط وتوطيدهم على أساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها.. قد اتفقوا على عقد ميثاق لهذه الغاية» كما نصت المادة الثانية من الميثاق نفسه، على أن الغرض من إنشاء الجامعة هو «العمل على صون استقلال الدول العربية وسيادتها».

والدور الذي لعبته الجامعة العربية في تكريس الكيانات القطرية يجد تفسيره لا في أنها «جامعة حكومات ولا جامعة شعوب»، وإنما في كونها جامعة دول، ولا ندري لماذا هذا الميل العام والدائم إلى تناسي الاسم الرسمي للجامعة العربية، الذي يكشف عن الطبيعة الحقيقية لـ «رسالتها» فهي ليست الجامعة العربية.. وإنما جامعة الدول العربية، ومن ثم فإن وجود البلدان (الدول) العربية هو المفترض الأول لقيامها ولاستمرارها في أداء عملها.

لنتذكر هذا جيداً... ولنتذكر أيضاً أن الصراع بين «العرب... وإسرائيل»، في إطار وجود وترسخ الكيانات القطرية في الواقع العربي، قد ساهم في توجه القضية الفلسطينية التي كانت تنسب إليها صفة أنها عنصر توحيد للأمة العربية، إلى أن تنطوي - في الوقت ذاته - على جرثومة التفرقة للصفوف العربية، وتقسيم للأنظمة كل حسب موقعه الجغرافي، وحسب قربه أو بعده من «إسرائيل» جغرافياً، وحسب مردودات المأساة الفلسطينية على كل منها على حدة، إلى أي مدى حملتها أعباء، أو عادت عليها بمنافع.

ومن ثم، فإن تفاوت التهديد «الإسرائيلي» الذي كانت تتعرض له الأطراف العربية المختلفة، في غمار الصراع معها قد انعكس، في مجال مواجهته، على انقسام البلدان العربية إلى بلدان «للمواجهة» وأخرى «للمساندة» فضلاً عن وجود بلدان أخرى «خارج هذين النطاقين».

العامل الثاني... ويتعلق بـ «علاقة القوى بين طرفي الصراع» وعلى ما يبدو، فقد اتجه مسار الصراع بين «العرب... وإسرائيل» طوال العقود الأربعة الماضية لمصلحة الطرف «الإسرائيلي»، إذ أن علاقة القوى تلك، كانت تشير - في ما عدا استثناءات محدودة وقصيرة - إلى تفوق «إسرائيلي» واضح على الطرف العربي.

والواقع، إن هذا التفوق «الإسرائيلي» كان، ولا يزال، تفوق «كيفي» أو «نوعي»، استطاع أن يحد من التفوق الكمي العربي، سواء من حيث عدد السكان، أم مساحة الأرض، أم الموارد الاقتصادية أم القوة العسكرية. . . وإذا كان هذا التفوق الكيفي لـ «إسرائيل» يفسر اتجاه الصراع لمصلحتها فإنه يفسر أيضاً أن المجابهة فوق الأرض العربية في فلسطين، منذ أواخر القرن التاسع عشر، بين المشروع الصهيوني، وبين أبناء المنطقة (سواء من الفلسطينيين أم غيرهم من العرب) إنما كانت مواجهة بين قوى واعية لهدفها ولطريقة تحقيق هذا الهدف، وبين قوى غير قادرة على أن تعي الأبعاد الكاملة للمخطط الذي تعرضت له، وغير قادرة تالياً، على سلوك الطريق الصحيح لمواجهة ذلك المخطط.

يبدو ذلك بوضوح إذا ما اقتربنا من «الاستراتيجية الإسرائيلية» في التعامل مع المحيط العربي: فهذه الاستراتيجية وإن كانت قد قامت على التعامل مع البلدان العربية باعتبارها، «وحدة واحدة» والمبادرة بإجهاض أي عناصر قوة لديها بصفتها تلك، فقد كان يتكامل معها تاكتيك يقوم على التعامل مع هذه البلدان، كل واحدة على حدة. . وذلك هو، في واقع الأمر، جوهر «الإنجاز الإسرائيلي» في المقام الأول، ليس هو استبدال الصراع المسلح بالعلاقات السلمية، وإنما هو فصل مصر، في تسوية منفردة، عن بقية البلدان العربية.

وقد كان ذلك، ولا شك البداية الحقيقية للتشرذم العربي، الذي هو ـ من وجهة النظر «الإسرائيلية» ـ سبب مهم لتهدئة الصراع، أي «السلام»، كما تفهمه «إسرائيل»، وكما حصلت عليه طوال الفترة الزمنية الممتدة من «كامب ديفيد» إلى «الدار البيضاء».

لنتذكر هذا جيداً. . . ولنتذكر، أيضاً، أن تخطيط المشروع الصهيوني، بمعنى محاولته التحكم في تطور المنطقة موضع سيطرته،

وإخضاع ذلك التطور للإرادة المنفردة لأصحاب المشروع، إنما استند إلى تصور مسبق محدد للهدف (إقامة دولة يهودية صهيونية فوق أرض فلسطين) ولوسائل تحقق هذا الهدف (حشد القوى الذاتية الصهيونية، إلى أقصى حد، والاستعانة بالقوى الدولية الكبرى، وضمان التفوق العسكري على العرب).

ومن ثم، فإنه في حين كان التحدي العربي عنصر دمج، وانصهار لـ «إسرائيل» ـ ككيان صهيوني مصطنع ـ فإن التحدي «الإِسرائيلي» لم يكن في واقع الأمر، عنصر دمج وانصهار حقيقي للكيانات العربية القطرية مع بعضها البعض... إن ذلك لم يحدث لأن البلدان العربية واجهت مقتضيات التنسيق والتوحيد (أي التحدي «الإسرائيلي»)، في الوقت ذاته الذي كانت تسعى فيه إلى تدعيم نفسها «كبلدان» مستقلة.

العامل الثالث... ويتعلق بـ «تجزيء الصراع مع إسرائيل» وعلى ما يبدو، من خلال تتبع مسار الصراع بين «العرب... وإسرائيل» يمكن ملاحظة أن دينامينات الصراع لم تسهم فقط في الحفاظ على الوضع ـ التجزئوي «القائم» في المنطقة العربية، بل أيضاً في تجزيء الصراع ذاته وخاصة في ما بعد العام 1967 إلى صراعين مختلفين: أحدهما صراع حول الأراضي العربية التي احتلتها «إسرائيل» بعد هزيمة يونيو/حزيران 1967. والآخر، صراع حول الأرض العربية المغتصبة من قبل «إسرائيل» إبان نكبة العام 1948، أي أرض فلسطين.

والواقع إن هزيمة النظم العربية ذات الاتجاه «الثوري» و «الوحدوي» في حرب 1967ـ والنظام الناصري خصوصاً ـ لم يدعم فقط موقف النظم «المحافظة»، وهو ما ظهر في مؤتمر القمة التالي للهزيمة في الخرطوم (أغسطس/آب 1967) وما صدر عنه من مقررات

في شأن الدعم الحالي لبلدان «المواجهة»(*) بل أيضاً في دفع الصراع حول الأراضي العربية المحتلة، بعد العام 1967 إلى قائمة أولويات البلدان العربية، وخاصة بلدان المواجهة، وبالتالي، تراجع الصراع حول فلسطين أو بالأحرى تراجعت القضية الفلسطينية إلى مرتبة ثانية، وربما ثالثة، ضمن إطار «الاهتمام العربي».

يبدو هذا بوضوح إذا ما اقتربنا من السيرورة المعاكسة التي أخذت تشق طريقها إلى النور في العقد الثامن من زمننا التجزئوي العربي.. فمنذ القبول بقرار مجلس الأمن رقم 242، والذي بدأ تاكتيكياً لينتهي استراتيجياً، أخذت القضية الفلسطينية تتجرد شيئاً فشيئاً من طابعها «القومي» لتتحول بدورها إلى مسألة «قطرية» وصار كل المطلوب إقامة دولة قطرية جديدة على جزء فقط من تراب فلسطين، وتركز طرحها في المحافل الدولية وعلى الساحة العربية معاً، على أنها ـ فعلاً وحقاً ـ قضية فلسطينية لا قضية عربية.

لنتذكر هذا جيداً. ولنتذكر أيضاً أن تركيز الاستراتيجية العربية، أو بالأحرى استراتيجيات البلدان العربية ـ لا التاكتيك ـ على استرجاع الأراضي التي احتلت في حرب 1967، قد ساهم بدوره في سلخ الصفة القومية عن القضية الفلسطينية ليحولها إلى محض «مسألة حدود» أي: محض مسألة قطرية، تعني على حدة كل قطر من الأقطار التي احتل جزء من أراضيها في حرب 1967.

(*) الجدير بالإشارة أن هزيمة 1967 لم تكن سوى الخطوة الأولى في دعم موقف النظم «المحافظة» وكانت الخطوة الثانية، والأكثر قوة، هي حرب أكتوبر/تشرين الأول 1973... إذ أن هذه الأخيرة، وما استتبعها من تطورات، كانت قد جاءت لتحمل مزيداً من عناصر القوة للنظم «المحافظة» سواء بسبب إسهامها «الإيجابي» في تلك الحرب، أم بسبب عوائد النفط الهائلة التي أخذت تتدفق عليها.

ومـن ثـم، فـإن إعـادة تـرتـيـب الأولـويـات ضـمـن إطـار «الاستراتيجيات» العربية، بهذا الشكل المشار إليه، كان الأساس الذي اعتمدت عليه هذه الاستراتيجيات في تركيزها على «الحل السلمي» لما بات يسمى بـ «أزمة الشرق الأوسط» منذ أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات. . . وهو الحل الذي جرد الخطر «الإسرائيلي» من طابعه الداهم، وحول العدو القومي إلى «مشروع صديق»، تمكن مسالمته وتجب مفاوضته، وتجوز زيارته في «عاصمته» التي كانت كبرى غنائمه من عدوانه على الأمة العربية عام 1967.

وهكذا. . تقدم هذه العوامل الثلاثة، وغيرها، في تشابكاتها وتقاطعاتها بانوراما المفارقة المتعددة الجوانب لتحول الصراع، من الصراع بين «العرب. . . وإسرائيل» إلى الصراع بين «البلدان العربية وإسرائيل» ولتتحول بالتالي، القضية الفلسطينية من قضية العرب القومية إلى مجرد مشكلة قطرية، أو بالأحرى مشكلة خلاف على صلاحيات سلطة الحكم الذاتي في «غزة ـ أريحا» ولتتمكن «إسرائيل»، من ثم، من تحقيق كافة أهدافها التاكتيكية والاستراتيجية على حساب كافة المبادىء المعلنة للنضال القومي العربي، أو قل، ولتتمكن «إسرائيل» من النجاح في أداء دورها «الذي قامت من أجله».

إسرائيل، كيان ودور:

في كتابه «سلام عابر ـ 1993» يقول جوزيف سماحة بأن: «إسرائيل كيان ودور. قد يكون التعايش مع الكيان صعباً بعض الشيء، إلا أنه ممكن. . أما التعايش مع الدور فهو مستحيل لأنه بالضبط دور عدواني لا يهدف إلى التوسع الجغرافي فحسب، بل أساساً إلى تجيير المحيط العربي لصالح قوى أجنبية وتركه مستباحاً أمامها، لا مجال، مع هذا الدور، للحديث عن مستقبل عربي يدير ظهره له، لأن طبيعة الدور تقضي بعدم السماح بإدارة الظهر وتتدخل ليس للمشاركة في

صياغة هذا المستقبل، بل لتحديد وجهته ومضمونه على قاعدة إخضاعه لقوى أخرى ولنفوذها وطموحاتها».

لا شك أن في هذا التقرير بعضاً من الحقيقة. إنه ذلك «البعض» الذي يدل عليه أن الاستراتيجية «الإسرائيلية» قد تبدأ بفلسطين ولكنها لا تنتهي بها: إن ضرب حركة المد القومي الوحدوي في العام 1967 وتدمير المفاعل النووي العراقي في عام 1981، واجتياح لبنان في عام 1982، وتهديد منابع النفط العربي، وغيرها... لا يمكن أن يقنعنا أن الهدف الصهيوني الأصيل هو الاستيلاء على أرض فلسطين وكفى، ذلك خطأ بيِّن لا يمكن أن نقع فيه.

إن إعاقة تطور الشعب العربي نحو الوحدة والنهوض، هو الهدف والمصدر الأساسي للاستراتيجية «الإسرائيلية» التي تعتمد ضمن ما تعتمد عليه في بناء مستقبلها الخاص، التحكم في - بل تدمير - المستقبل العربي... ومن أجل هذا الهدف (إعاقة التطور العربي) تتنوع الأساليب لتحقيقه فيصبح اغتصاب الأرض أسلوباً، ويصبح زرع الأنظمة «المتحالفة» مع «إسرائيل» أسلوباً ثانياً ويصبح التغلغل الاقتصادي والثقافي من خلال المؤسسات الاحتكارية أسلوباً ثالثاً، بل ويصبح تهدئة الصراع وتسويته بالصورة التي نراها الآن أكثر الأساليب توافقاً مع المتغيرات الحاصلة على الساحة الدولية راهناً.

هذا وإن كان يعني أن المسألة الفلسطينية تبعاً للهدف الصهيوني الأصيل، بؤرة الحركة «الإسرائيلية» داخل المنطقة العربية... فإنه يعني أيضاً أن الخطأ العربي الكبير في الصراع مع «إسرائيل» كان قد تمثل في «تركيز» القضية الفلسطينية إلى الدرجة التي أصبحت فيها هذه الأخيرة قضية العرب الأولى، بل المركزية.

لا.. ليست «القضية الفلسطينية» قضية العرب الأولى أو المركزية. إنها، في أقصى تقدير، قضية هامة ولكنها فرعية... إن

القضية الأولى والمركزية للعرب، هي «التدرج نحو الوحدة العربية». . . هذا هو ردهم الكبير على المشروع المضاد لهم، والذي تتقاطع عنده قضاياهم في التنمية، التحديث والاستقلال الفعلي، الإلغاء العقلاني والطوعي للحدود المفتعلة والفاصلة بينهم، دخولهم «العصر» تطوير علاقاتهم الداخلية إلخ.

هل هذا مجرد كلام نظري؟

لنعد إلى حقائق التاريخ لنرى، بل، ولنعد التذكير بها، ففي الإعادة إفادة كما يقولون. . . أول وأهم هذه الحقائق أنه عندما وضعت الصهيونية مخططات إقامة دولتها على الأرض العربية، واختارت فلسطين، في مؤتمر بال عام 1897 لم تكن أية دولة عربية قائمة في الوطن العربي، لا في فلسطين ولا في غير فلسطين بما تعنيه الدولة من سيادة على الأرض، بل كان الوطن العربي إما جزءاً من الدولة العثمانية وإما أجزاء يحتلها الأوروبيون.

يعني هذا فيما يعنيه، أن الحقيقة التي يجب أن لا نغفل نحن العرب عنها، أن المشروع الصهيوني (الذي تجسده إسرائيل حالياً) ظهر أساساً قبل حفر قناة السويس وتبلور قبل وجود الاتحاد السوفيتي، ووضع قبل اكتشاف النفط في المنطقة العربية، وتجسد قبل أن تحصل كافة البلدان العربية الموجودة راهناً على استقلالها. إن هذا المشروع ظهر لتكريس شطر المنطقة العربية إلى قسمين والإسهام في تجزئتها وتفتيتها وتكريس السيطرة على التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيها، لصالح تكريس المصالح «الغربية» التي ينتمي لها.

ويعني هذا، أيضاً إن المشروع الصهيوني كان قد ارتبط بالمتغيرات الدولية، بدءاً من ظهور الصهيونية كرد فعل على حركة التنوير «الهاسكالا» التي انتشرت بين يهود العالم تحضهم على الاندماج في الشعوب التي يعيشون بين ظهرانيها، إلى ارتباط الصهيونية

و «إسرائيل» بالقوى الاستعمارية الكبرى، والانتقال من الاعتماد على بريطانيا إلى الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية.

باختصار... لم تدق «إسرائيل» كـ «إسفين» في قلب المنطقة العربية، إلا من أجل شطرها إلى قسمين والتحكم في ديناميات تطورها. إنه الهدف الاستراتيجي الذي اكتسب عمقاً عندما أصبح يتمحور راهناً حول: «منع نشوء أية قوة عربية أو إسلامية ذات حد من الاستقلالية في قرارها السياسي، يشجع على تكوين دينامية توحيد إقليمية، تقلب المعادلة الجغراسية (Geostrategic Equation) في حوض المتوسط والعالم».. هذا هو جذر الموقف، كل الباقي فروع متعلقة به وتتغذى منه، وكما هي طبيعة الجذور، تبقى مطمورة ساكنة، بينما لا تكف الفروع عن التراقص في الهواء فخورة بأوراقها الخضراء وأزهارها الملونة، تظن أنها ذوات استقلال ولا تكف عن الحفيف وجذب انتباه المارة.

لا بأس.. المهم ألا تلهينا عن الجذور.

والواقع، أن هذا الجذر ذاته، هو الذي اعتمدنا عليه في «الحكم» على ملامح المرحلة الراهنة في «التاريخ العربي الحديث» وهي الملامح التي بدأت تتضح من خلال عملية التسوية الجارية الآن، بأنها ملامح الاستسلام العربي.. أو ما حاولنا التعبير عنه بأنه «الهزيمة العربية الكبرى».

فهذا الاستسلام الذي لم يكن ـ ولن يكون ـ السبيل الوحيد أمامنا هو الذي مكن «إسرائيل» من أن تكسب «القبول والاعتراف والشرعية» من العرب، دون أن تضطر إلى التنازل ـ حتى ـ عن «سيادتها» على أغلب الأراضي العربية المحتلة. أن الغريب في الأمر، هنا، أن «إسرائيل» هي الدولة الوحيدة في العالم، التي لا توجد لها حدود دولية معلنة وتحظى ـ رغم هذا ـ باعتراف جيرانها «بشرعيتها وحقها في الوجود والأمن».

ولكن.. هل تكتفي «إسرائيل» بهذا؟!

إذا كانت الحركة الصهيونية، ومن ثم «إسرائيل» قد عملت على تحقيق أهدافها في المنطقة العربية، خلال نصف القرن الماضي، من خلال العمل العسكري، في الأساس... بدءاً من فرض الوجود الصهيوني على الأرض العربية في فلسطين إلى إعلان «الدولة اليهودية» إلى توسيع الحدود ومد نطاق الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة... فإن العمل العسكري ـ مهما كانت طاقاته وقدراته ـ يظل عاجزاً عن تحقيق بعض الأهداف الحيوية لـ «إسرائيل» ومن ثم، الحركة الصهيونية.

فهو عاجز عن تحقيق إدماج «إسرائيل» في المنطقة وعاجز عن تلبية احتياجاتها المتطورة لمصادر المياه، بعد أن شارفت على استغلال الحد الأقصى لمواردها وموارد الأراضي العربية المحتلة... كما أنه عاجز عن تلبية احتياجات.. نمو الاقتصاد الإسرائيلي، من حيث أن هذا الاقتصاد إنما تميز بعدة سمات تجعل من إدماجه في المنطقة «ضرورة استراتيجية» على المدى البعيد.. فهو اقتصاد صغير الحجم، فقير الموارد، مقطوع الصلة عن المنطقة يعتمد اعتماداً متنامياً على الخارج، فتعداد إسرائيل الضئيل لا يشكل قاعدة تكفي لاستيعاب ناتج الكثير من المشروعات الإنتاجية عن حجمها الأمثل، وهذا يعني ـ بالضرورة ـ أن الإنتاج ليس اقتصادياً بالتعبير الفني، ويقتضي مبالغ كبيرة لدعم المشروعات وإعانتها..

ومساحة «إسرائيل» الضئيلة أيضاً، والتي يقع معظمها في المنطقة القاحلة في صحراء النقب، تجعل الموارد الزراعية فيها محدودة، وتخلع على المياه مركزاً محورياً في التخطيط الاستراتيجي «الإسرائيلي» وانقطاع صلة «إسرائيل» بمحيطها الجغرافي يمثل عاملاً إضافياً للمشكلة.. وذلك علاوة على استمرار الأعباء الأمنية العالية نتيجة استمرار حالة الحرب والتي كانت تمثل عبئاً خانقاً للاقتصاد الإسرائيلي

وتزايد تأثيرها مع سلسلة الأزمات المتتالية التي تعرض لها الاقتصاد «الإسرائيلي» في السنوات الأخيرة وبخاصة العجز في ميزان المدفوعات.

بناءً على ذلك قام بعض الاقتصاديين «الإسرائيليين» برصد عدد من العناصر الأساسية التي لا بدّ من توافرها للخروج من هذه «الأزمة» التي تتعرض لها «إسرائيل» وأهمها التوفير في النفقات الأمنية والسياحة والتجارة المباشرة، والمشروعات المشتركة مع دول المنطقة.

من هنا، يبدو أحد المنطلقات الحقيقية لما تنادي به «إسرائيل» من ضرورة إحلال «السلام» في منطقة «الشرق الأوسط»، هذا «السلام» الذي لا يقتصر ـ حسب المفهوم «الإسرائيلي» ـ على مجرد الاعتراف القانوني بوجودها في المنطقة العربية، وعلى حل المشكلات المرتبطة بصراعها مع العرب، فهي كما يعلن قادتها تستطيع الاستمرار بدون ذلك.

بل لا بدّ ـ في نظرها ـ من قيام تعاون إقليمي في «الشرق» يكون لـ «إسرائيل» دور فاعل فيه، وهذا يتطلب ـ حسب ذات الإدراك ـ إحداث «نقلة» في العلاقات بين «العرب... وإسرائيل»، تنهي المقاطعة العربية، وتفتح صفحة جديدة على أسس مختلفة.

وبالتالي، يتضح أن إحلال «السلام» في منطقة الشرق الأوسط الذي يقوم ـ حسب وجهة النظر «الإسرائيلية» ـ على أساس من التعاون والمشاركة الإقليمية، لا يعني سوى تسوية الصراع الدائم في المنطقة بينها وبين «العرب» بالشكل الذي يتيح لها أن تتحول إلى كيان طبيعي فاعل في المنطقة، بل وأن تصبح مركز الحركة الرئيسي ومحور النشاط الاقتصادي في «الشرق الأوسط».

الطموح الإسرائيلي... والتسوية:

بالرغم من أن «إسرائيل» لا تعلن، ولا يمكن أن تعلن، صراحة عن أهدافها في السيطرة على المنطقة العربية، والتحكم فيها.. إلا أن

هناك العديد من المؤشرات التي تفصح عن ذلك. ويكفي أن نشير في هذا المجال، إلى الأهداف الفعلية لما يتعلق بالمشاركة الإقليمية إذ أن الدلالة الحقيقية لهذا المطلب، تعبر عن ذلك بكل وضوح.

فمن ناحية، لا شك أن كافة التصورات «الإسرائيلية» التي تبدي حماساً منقطع النظير، للمشاركة الإقليمية كأساس لقيام نظام - إقليمي - في «الشرق الأوسط» إنما تحاول تبيان أهمية «إسرائيل» الفريدة لهذا النظام بالقياس لمجموعة الأنظمة المنخرطة فيه... وذلك من خلال تأكيد، أو إعادة تأكيد، ليس فقط أن «إسرائيل» هي امتداد الغرب في المنطقة، بل والحليف الوحيد الثابت والموثوق له.

وعلى ما يبدو فإن هذه التصورات كانت قد لخصت، وبشكل دقيق، المشاريع الأمريكية في «الشرق الأوسط» بصفة عامة، واستراتيجيتها في المنطقة العربية على وجه الخصوص إبان التغيرات الدولية التي شهدها العالم منذ التباشير الأولى لعقد التسعينات الجاري، وعملت على التكيف معها. هذا، قطعاً، بالإضافة إلى محاولة هذه التصورات توسيع الهامش الخاص بـ «إسرائيل» وإعطائه موقعاً مركزياً متميزاً في النظام «الشرق أوسطي» المقترح. ولعل خصوصية «إسرائيل - كمشروع» على الأرض العربية، وطبيعة علاقته بالمركز الأمريكي - تتيح له أن يحتفظ بهامش من المرونة - بل والاستقلالية - إزاء المشاريع الأمريكية المقترحة، ومن ثم، فإن قيام نظام «شرق أوسطي» إنما يمثل عاملاً جديداً للطموح «الإسرائيلي» إلى زيادة الهامش الخاص بالعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، لتعزيز الانتقال من دور الوكيل إلى دور الشريك، وبالتالي توسيع هامش الشراكة فيما بين الطرفين. والواقع أنه ليس هناك علاقة بين دولتين مستقلتين، في الوقت الحاضر، تماثل العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية و«إسرائيل».. فهذه العلاقة تشمل كافة المجالات العسكرية والسياسية والإقتصادية، كما أن العلاقة بين الأجهزة الأمريكية والأجهزة

«الإسرائيلية» تتغلب على الآلاف من الأميال التي تفصل بين البلدين، فتبدو أنها علاقة بين أجهزة بلدين متجاورين.

وكمثال لقوة العلاقة ـ الإقتصادية ـ يكفي أن الولايات المتحدة كانت قد أبرمت إتفاقية التجارة الحرة مع «إسرائيل» في العام 1985، أي قبل سبع سنوات من إبرامها لإتفاقية مماثلة مع جارتيها كندا والمكسيك. كما يكفي أن نذكر أنه من العام ذاته، عندما اشتدت الأزمة الإقتصادية في «إسرائيل» شكل وزير الخارجية الأمريكي لجنة إقتصادية لمراقبة الوضع الإقتصادي «الإسرائيلي» عن كثب، كي تتمكن الولايات المتحدة من احتواء الأزمة وتقديم المعونات اللازمة.

وإذا كان القرض الأول الذي منحته الولايات المتحدة لـ «إسرائيل» وقيمته 100 مليون دولار، قد تم بعد أسابيع من إعلان «إسرائيل» ووصلت المساعدات الأمريكية في عام 1991 إلى 2935 مليون دولار، حسبما يذكر فضل النقيب في كتابه «الإقتصاد الإسرائيلي في إطار المشروع الصهيوني: 1995».

على أن الملاحظة التي نود أن نسوقها في هذا المجال، هي أنه لا يمكن تفسير ذلك الأمر، على اعتباره نتيجة لضغط اللوبي اليهودي(*).. مثلما لا يمكننا الارتهان للتحليل المقابل الذي يعتبر «إسرائيل» أداة للامبريالية فحسب، فالواقع يثبت أن ارتباط اللوبي المؤيد لـ «إسرائيل» نفسها، مرهون بمدى ارتباطها بالولايات المتحدة، وتماثل ما تريده مع المصالح الأمريكية. وفي هذه الحالة يكون نشاط مثل هذا اللوبي في أوجه. أما في حالة حدوث خلافات جوهرية بين «إسرائيل» والولايات المتحدة، أو كان ظهور تعارض فيما بينهما، ولو على قضايا ثانوية، فإن نشاط مثل هذا اللوبي يعود إلى حجمه الحقيقي، فالأولوية

(*) «لوبي» هي الكلمة الشائعة لما هو معروف رسمياً باسم «أيباك» وهي مختصر «اللجنة الأمريكية ـ الإسرائيلية للشئون العامة» التي تأسست في العام 1959.

هنا للمصالح الأمريكية التي لا بدّ لهذا اللوبي من أن يقف معها. وهذا ما يؤكده موقف اللوبي من مبادرة ريجان (عام 1982) ومشروع جورج شولتز (عام 1988)، ومبادرة جيمس بيكر (عام 1990).

من ناحية أخرى، لا شك أن كافة التصورات الإسرائيلية، التي تبدي حماساً منقطع النظير، للمشاركة الإقليمية كأساس لقيام نظام - إقليمي - في «الشرق الأوسط» إنما تتناسب مع الإدراك «الإسرائيلي» حول أهمية تقويض المشروع القومي العربي.. باعتبار أن ذلك ضرورة حيوية لها ولمستقبلها على الصعيدين الذاتي (أمن الكيان) والموضوعي (أمن الدور المناط بها تحقيقه).

وعلى ما يبدو، فإن مثل هذا الإدراك وإن كان يعتبر جزءاً أصيلاً من «الفكرة الصهيونية» لجهة مستقبل وجود «إسرائيل» في فلسطين والمنطقة العربية.. فإنه يتناغم مع سعي «إسرائيل» الدائم، سياسياً وعسكرياً لإنهاء البلدان العربية.. وتجزئتها إلى دويلات طائفية، لا تملك إلا أن تدور في فلك الامبراطورية «الإسرائيلية» المهيمنة.

مخطط التفتيت هذا، أو بالأحرى تجزئة التجزئة العربية، كانت قد عبرت عنه الورقة التي نشرت في الثمانينات بعنوان «خطة إسرائيل في الثمانينات». هذه الوثيقة - الخطة التي تحدثت بالتفصيل عن مشروع لتقسيم البلدان العربية مشبهة العالم العربي الإسلامي ببيت هش يسهل هدمه بسبب خليط الأقليات العرقية المتعادية والحروب الأهلية الدائمة، وسيطرة فئات معينة على الحكم، ومؤكدة على أهمية السيطرة على الموارد العربية إذا ما أرادت «إسرائيل» البقاء.

ومن ثم تحاول «إسرائيل» جاهدة الحفاظ على موقع متميز لها في إطار المشروع الأمريكي لصياغة نظام إقليمي في «الشرق الأوسط» يتجاوز المسألة القومية (العربية خاصة) ويحقق لها أي لـ «إسرائيل» مصالحها «الاستراتيجية العليا» وهي المصالح التي لن تتحقق إلا من خلال مفهوم «التعاون الإقليمي» كما تطرحه «إسرائيل» أي: استيراد

المواد الخام والقوى العربية العاملة بأسعار وأجور منخفضة مقابل تصريف المنتجات «الإسرائيلية» في الأسواق العربية، بالنظر إلى ارتفاع إنتاجية رأس المال في هذه البلدان بسبب انخفاض كلفة قوة العمل وأسعار المواد الأولية واتساع السوق العربية.

ولعل مفهوم التعاون الإقليمي هذا، وكما تطرحه إسرائيل، يشير إلى النقطة المحورية التي تلتقي فيها المصالح الإسرائيلية مع المصالح الأمريكية في المنطقة العربية، فالمطلوب هو أفضل طريقة للحفاظ على النظام الإقليمي المقترح، وهذا يكمن في قيام شبكة من العلاقات بين دول المنطقة، وعلى كافة الأصعدة وبالتالي، فمن شأن هذه العلاقات أن تساعد في لجم، المنطقة العربية وفي تكريس خضوعها وتبعيتها للمصالح الأمريكية، بالإضافة إلى فوائدها بالنسبة إلى استقرار «إسرائيل» إن في داخلها أو في محيطها.

وقد جاءت مداولات موسكو، متعددة الأطراف، في مطلع العام 1992، لتؤكد هذا التوجه.. حيث جرى التركيز على تشكيل اللجان المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والبيئي والحد من التسلح.. الخ، أكثر بكثير من التركيز على المفاوضات الثنائية الخاصة بتطبيق قراري مجلسي الأمن الدولي 242 و 338.

من ناحية ثالثة، لا شك أن كافة التصورات «الإسرائيلية» التي تبدي حماساً منقطع النظير، للمشاركة الإقليمية كأساس لقيام نظام - إقليمي - في «الشرق الأوسط» إنما تطرح مفهوماً لـ «السلام» والمشاركة الإقليمية يستمد مدلوله من المنطلقات الأساسية للعقيدة الصهيونية.. بهدف أن تصبح إسرائيل محور الحركة ومحور النشاط الاقتصادي في منطقة «الشرق الأوسط» ومن ثم تتمكن من التحكم في المنطقة العربية كخطوة أساسية لتهيئة المناخ الملائم لبناء «إسرائيل الكبرى».

وقد أعلن عن ذلك أكثر من مسؤول «إسرائيلي».

ألون، مثلاً، تحدث عن خلق منظمة إقليمية أسماها «كومنولث الشرق الأوسط»، تضم «إسرائيل» وبعض البلدان العربية، وتقوم العلاقة بين أعضاء المنظمة على أساس أن تقدم البلدان العربية الموارد الطبيعية من نفط ومعادن وقوى بشرية، وتقدم إسرائيل الإمكانات الفنية والعلمية ويكون لها «الدور القيادي».

أبا إيبان، مثلاً آخر، كان أكثر وضوحاً عندما قال: «ما نطمح إليه في علاقاتنا مع العرب، هو ليس من نوع العلاقات القائمة بين لبنان وسوريا، وإنما من نوع العلاقة القائمة بين الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية، أي التبادل الاقتصادي رغم الفوارق التاريخية واللغوية والثقافية».

خطة «السلام» التي اقترحها شيمون بيريز، مثال آخير، وعرضها في عدة مقالات نشرتها صحيفة، «الجيروزاليم بوست» في شهر سبتمبر/أيلول 1991، لا تخرج عما ذكرناه تواً.. فهو، وإضافة إلى كونه صاحب مشروع «التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط» والذي يعرف أيضاً باسم «مشروع مارشال» الخاص بشيمون بيريز، فإنه (أي: بيريز) يرى في «السلام» فرصة أكثر ذكاءً لإقامة «إسرائيل» الكبرى بل أنه لا يمانع من التنازل عن بعض الأراضي للعرب اعتماداً على الهيمنة الاقتصادية لـ «إسرائيل». ويقول في هذا الصدد: «أن إسرائيل، تواجه خياراً حاداً: أن تكون إسرائيل الكبرى اعتماداً على عدد الفلسطينيين الذين نحكمهم.. أو أن تكون إسرائيل الكبرى اعتماداً على حجم واتساع السوق التي تحت تصرفها».

هو ينحاز إلى الصيغة الأخيرة، ويحلم بسوق «شرق أوسطية» تقوم على تكامل عدة عناصر وطاقات: النفط العربي، والمياه التركية والكثافة السكانية والسوق المصرية ثم الخبرة أو المهارة «الإسرائيلية». ويعتبر أن اجتماع هذه العناصر هو الوسيلة المثلى لإقامة «السلام» الذي سوف يؤدي إلى النهضة في «الشرق الأوسط». أي إن المنطقة العربية،

عنده، هي مجرد خامات وموارد طبيعية ومستهلكين، أما العقل المفكر والمبدع والمدبر ـ والمهيمن تلقائياً ـ فهو «إسرائيل» بالضرورة.

وهكذا، يبدو أن «الطموح الإسرائيلي» يتمحور في هذه المرحلة، حول هدف: الدفع في سبيل إقامة نظام إقليمي ـ لا قومي في منطقة «الشرق الأوسط» ليس فقط من أجل زيادة نفوذ «إسرائيل» في واشنطن، وتعزيز مركزها كشريك في المشروع الأمريكي تجاه المنطقة العربية، بالنظر للخدمات التي يمكن أن تقدمها لصالح هذا المشروع. . . وإنما، أيضاً لأن قيام مثل هذا «النظام» سيعطي عناصر قوة جديدة لـ «إسرائيل» إذ أنها سوف تتمكن من تطوير إمكاناتها الاقتصادية والعلمية والتجارية بسبب المجال الحيوي الواسع للمنطقة، وهذا، بالطبع سيكون على حساب العرب وثرواتهم ومستقبلهم.

هذا يعني، من جانب، أن الهامش المتاح لتقديم «إسرائيل» التنازلات للعرب أقل بكثير من مطالب الحد الأدنى للحقوق «العربية والفلسطينية» وحتى هذه التنازلات لن تكون إلا على سبيل المقايضة، وفي مقابل الحصول على مكاسب كبيرة في عمق المنطقة العربية حيث لن يكون قيام نظام «شرق أوسطي» جديد، على أنقاض «النظام العربي» إلا بداية لها وحسب.

كما يعني، من جانب آخر، إن كافة الأحداث التي مثلت نقاط انقلابية على منحى الصراع بين «العرب. . . . وإسرائيل» ـ بدءاً من مؤتمر «مدريد» (1991)، ووصولاً إلى مؤتمر «الدار البيضاء» (1994) ومروراً بإعلان المبادىء «الفلسطيني ـ الإسرائيلي» الذي اتخذ شهرة واسعة تحت مسمى «غزة ـ أريحا أولاً» (1993)، وكذا معاهدة السلام «الأردنية ـ الإسرائيلية» (1994). . . لا تؤذن فقط بتدشين التعاون الإقليمي في المنطقة بل تؤذن بتدشين لمسات مرحلة جيدة بين «العرب. . . وإسرائيل»، مرحلة تنتظمها علاقات مغايرة تماماً لتلك التي سادت طوال نصف القرن الماضي.

ولأن ذلك كذلك، ولأن الواقع، الذي لا مفر من الاعتراف بحقيقته هو أن علاقات التعاون الإقليمي تلك، ليست اتفاقاً على الورق فقط، أو نوايا طيبة بين فرقاء متخاصمين، أو قناعة طارئة بالتعايش السلمي، فإنه يبدو من المنطقي أن نحاول الاقتراب من استشراف الملامح الرئيسية للمرحلة ـ الجديدة ـ التي يقف «العرب. . . وإسرائيل» على أعتابها.

الترتيبات الإقليمية. . . بانوراما المناخ العام:

يمكن الولوج إلى محاولة الاستشراف هذه من خلال العديد من الملاحظات المتعلقة بمقدمات ونتائج التفاعلات الراهنة سواء على ساحة العلاقات الدولية أو الإقليمية أو العربية. . . وهي التفاعلات التي تشكل في مجموعها «بانوراما المناخ العام» الذي يدفع عملياً إلى تجسيد الترتيبات الإقليمية المطروحة على هيئة مشروعات سياسية واقتصادية وأمنية تشمل المنطقة العربية خاصة، ومنطقة «الشرق الأوسط» على وجه العموم.

هذه الملاحظات يمكن أن نوجزها كما يلي:

الملاحظة الأولى. . وهي تلك المتعلقة بالتحول «الدولي» السريع إلى مرحلة التكتلات العملاقة، أو «الديناصورية» مع نهاية هذا القرن. . . وعلى ما يبدو، من خلال متابعة ما يحدث من تحركات متعاكسة على جانبي الأطلنطي. . لا نجاوز الحقيقة كثيراً إذا قلنا أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، على وشك أن يتقاسما العالم فيما بينهما.

فالولايات المتحدة الأمريكية، من جهة. . إضافة إلى أنها تمسك بقسم كبير مما يسمى بنصف الكرة «الغربي» وتقيم منطقة اقتصادية مندمجة تشمل ـ فضلاً عنها ـ المكسيك وكندا «نافتا» ناهيك عن البرازيل والأرجنتين وفنزويلا. . . فإنها تحاول العمل على تحويل مركز ثقل الرأسمالية العالمية من أوروبا إلى الشرق الأقصى. . من الأطلسي

إلى الهادي، وإحداث تبدل تاريخي لا سابقة له في الساحة التي شهدت أهم فصول التقدم الرأسمالي والهيمنة على العالم، خلال القرون الستة الماضية، تبدل يغير تغييراً ـ لا يعرف أحد مداه ـ أسس وإطار العلاقات الدولية.

يبدو هذا جلياً من خلال الخطة الأمريكية الرامية إلى احتضان «18» دولة عضو في «منتدى دول منطقة آسيا والمحيط الهادي» (أبيك) في منطقة تجارة حرة بحلول عام «2020». والملاحظ هنا أن هذا المنتدى ستنضوي تحت رايته أقوى اقتصادين في العالم وأسرعهما نمواً اليابان والصين، ثم أمريكا بالإضافة إلى الاتساع الهائل في عدد سكانه وفي أسواقه (الصين ودول جنوب شرق أسيا وأستراليا ونيوزيلاندا). . . ومن ثم، فإن هذا التكتل يشكل كتلة ضخمة تضم نصف سكان العالم تقريباً، وتهيمن على نصف الإنتاج العالمي، وحجم تجارتها ليس في حاجة إلى تعليق، وعلى ما يبدو، فإن هذه الكتلة تتهيأ أكثر من غيرها لـ «وراثة» مقعد مجموعة السبع الغنية في بدايات القرن القادم.

وإذا كانت الخطة الأمريكية، هذه، يمكن أن توضح مدلول ما يجري في يوغوسلافيا السابقة، من حيث أن «هناك» محاولة أمريكية في إغراء غرب أوروبا على الدخول في ضبط مشكلات شرق أوروبا وتحمل تبعاتها وتكاليفها، في مقابل محاولة غرب أوروبا في «عدم التورط». . . فإنها «الخطة» توضح أكثر السعي الأمريكي لـ «تهدئة» الصراع بين «العرب. . . وإسرائيل» وإدخال أطرافه في أنماط جديدة من الصراعات الدولية تلعب فيها ـ هذه الأطراف ـ دوراً لا تقاس أهميته الدولية بأهمية النتائج التي يمكن أن تترتب بالنسبة للمصالح الأمريكية على استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وامتناع إسرائيل عن الاعتراف بالوجود الوطني لشعب فلسطين.

هذا، وإن كان يشير إلى أن الحسابات الأمريكية تتجاوز احتمالات الخطر الناجمة عن «الطابع العربي ـ الإسلامي» للصراع

ضدها، وضد «إسرائيل» فإنه في نفس الوقت، يعني أنها تسعى لاحتواء «الأدوار العربية» بل ودمجها في منظومة إقليمية مع «إسرائيل» المنظومة الشرق أوسطية، من أجل الاستفادة بها في الصراعات الدولية، المحتملة خلال بدايات القرن الحادي والعشرين القادم.

أما اتحاد أوروبا الغربية، من جهة أخرى. . وإضافة إلى ما تمثله القاطرة الألمانية ـ التي بدأت في التحرك بعد الوحدة ـ من ثقل أوروبي، فإنه (الاتحاد) يعمل على توسيع دائرة حركته في الاتجاهين الشرقي والجنوبي.

يبدو هذا جلياً من خلال «المشروع» الذي طرحته المفوضية الأوروبية والذي تناولته قمة «أيسن» الألمانية نهاية العام 1994 والهادف إلى إبرام معاهدات أمنية وإقامة منطقة تجارة حرة بحلول عام «2010» تضم كتلة سكانية قوامها «800» مليون نسمة، تسكن «40» دولة من دول الاتحاد ودول أوروبا الشرقية، ودول الشمال الإفريقي المطلة على البحر المتوسط وتلك الواقعة إلى الشرق منه.

وربما هذا ما يوضح «التحول» في اتجاه التعامل الأوروبي مع بلدان «جنوب» و «شرق» البحر المتوسط ومبررات إعلان الخطة الأوروبية في هذا التوقيت بالذات، التزامن مع خطط أخرى للاتحاد ناحية الشرق ـ ناهيك عن «الشمال» ـ وتصاعد المخاوف من «الهجرة» القادمة من «الجنوب». . . وتزامن أيضاً مع السعي الأوروبي لاقتناص نصيبها ـ أوروبا من مرور «السلام» ـ في الشرق الأوسط، من بين أنياب الأمريكيين وهو ما يبدو من خلال رفض الاتحاد المشاركة في تمويل «البنك الشرق أوسطي»، وعرضه بدلاً من ذلك مضاعفة مساعدات الاتحاد في إطار تنفيذ الخطة إلى «5,5» مليار وحدة نقد أوروبية (حوالى «6,2» مليار دولار) خلال الفترة ما بين عامي «1995 ـ 1999» وعرضه إبرام اتفاقات مشتركة مع بلدان مثل مصر والمغرب و «إسرائيل» توطئة لإقامة منطقة التجارة الحرة.

الملاحظة الثانية.. وهيَ تلك المتعلقة بما يجري على ساحة المنطقة، التي يقع الوطن العربي في موقع القلب منها، والتي تمثلها دائرتين متقاطعتين: دائرة «الشرق أوسطية» ودائرة «المتوسطية» وهي المنطقة التي تشهد في هذه الآونة المعادلة «الأمريكية ـ الأوروبية» التي تقوم على منظور «ظاهرية التعاون، وصراع الكواليس».

وهنا تجدر الإشارة إلى أمرين أساسيين:

الأمر الأول.. أن الهدف الذي يبتغيه الأمريكيين ليس إنشاء ناد يضم «الجميع» في «الشرق الأوسط» وإنما ـ تحديداً ـ إنشاء إطار مرجعي للتعاون يكون شرق أوسطياً مرناً ومفتوحاً، وينسحب من ذلك إنشاء أنساق إقليمية وظيفية، ما يعني بلورة مجموعة من قواعد ومعايير وأنماط للتعاون في إطار كل «مسألة» على حدة أو المضي خطوة إلى الأمام في حالات أخرى لإنشاء مؤسسات إقليمية، ومن ثم، فإن الشرق الأوسط ـ كمشروع ـ سوف يقدم على ما يبدو على المعيار الاختصاصي والمصلحي من خلال مجموعة يمكن تسميتها بـ «التجمعات الوظيفية».

الأمر الثاني.. إن المساعي الأمريكية لا تختلف عن المضامين الأوروبية، فكلاهما يهدف إلى احتواء الخطر والنفاذ إلى الأسواق الواعدة في المنطقة، وإن كانت الأولى (الولايات المتحدة الأمريكية) أكثر إصراراً على التحكم بأفق التوجهات السياسية والاقتصادية للمنطقة وبالتالي التركيز على إنشاء نظام إقليمي جديد تستكمل في إطاره تسوية الصراع بين «العرب وإسرائيل» ويطبعها بأنماط علاقاته وتوازناته الجديدة، هذا يعني أن النظام الإقليمي الجديد في «الشرق الأوسط» لن يتشكل على صورة التسوية، بل إن هذه الأخيرة ستكون «مرآة» له.

ولا عجب، والحال هذه، أن تبدو بوضوح طبيعة المعادلة، الأمريكية ـ الأوروبية المشار إليها.. فمن جهة.. تسعى الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المرحلة، مستغلة المتغيرات الدولية والعربية

بعد الانهيار السوفيتي وحرب الخليج الثانية لاستثمار فرصتها الذهبية قبل أن تذهب أدراج الرياح من أجل تكريس هيمنتها الدولية وإحكام سيطرتها على المنطقة العربية، ولعل فيما بين هذين الاستهدافين. . علاقة محكمة في الإدراك السياسي الأمريكي. . . ذلك أن قدرة الولايات المتحدة على الاحتفاظ بزعامتها للعالم «الغربي» يتطلب بالضرورة وضع يدها على المادة الحيوية التي تغذي الصناعات الغربية أو «الشمالية بالأحرى» وهي النفط، من المنابع إلى الممرات. . . وهذا يفترض السيطرة على التطورات السياسية والاجتماعية في مواطن النفط، وبالتالي، تتجلى أهمية السيطرة الأمريكية على «الشرق الأوسط» وخاصة المنطقة الحيوية داخله ـ الوطن العربي ـ حيث نفط الخليج، وحيث يكمن مركز التطورات السياسية والاجتماعية فيه تاريخياً، ويمكن القول بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة تعتبر سيطرتها على هذه المنطقة ضرورية لخدمة مصالحها الاستراتيجية الخاصة، فإنها تعتبرها وسيلة ضرورية لتكريس هيمنتها على توجهات «النظام الدولي قيد التشكيل» من خلال تحسين قدراتها التنافسية إزاء القوى الكبرى الأخرى على المسرح العالمي.

باختصار. . . تتعامل الولايات المتحدة مع المنطقة العربية بمنظور «المصلحة المزدوجة» حيث تبرز مصالحها الاقتصادية: النفط، عوائده، السوق، الممرات من جانب. . ومن جانب ثانٍ، تبرز مصالحها السياسية على أساس أن من يسيطر على أو على الأقل يتحكم في هذه المنطقة يصبح «سيد العالم» كما أثبتت التجربة التاريخية.

من جهة أخرى. . يبدو أن مسألة الترتيبات الإقليمية وتسوية الصراع بين «العرب. . . وإسرائيل» تلاقي استحسان المجموعة الأوروبية، من حيث أنها تجد في تلك المسألة فرصة تتيح لها «التفرغ» لمواجهة الأعباء الداخلية بعيداً عن توترات المنطقة. . وعلى ما يبدو فإن الفكرة الجوهرية لدى صناع السياسات داخل المجموعة الأوروبية

تجاه منطقة «الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» هي تعميق وتكثيف التعاون الفني والتقني والاقتصادي الأوروبي معها... إذ أن المحافظة على التطور الإيجابي للمنطقة - من المنظور الأوروبي - سوف يتيح الفرصة لأوروبا على المدى القريب، التمتع باكتمال نضج ثمار الاتحاد الأوروبي، بل والمساهمة في تحديد ملامح «النظام الدولي» خلال القرن القادم.

ولذلك، فقد أكدت المفوضية الأوروبية على ضرورة تنمية «البنية الأساسية» لدول المنطقة بالطريقة ذاتها التي اتبعتها دول المجموعة الأوروبية عند نشأتها الأولى... وأعلنت أن جميع أشكال ومجالات التعاون بين المجموعة وبلدان المنطقة ستكون مرتبطة بهذه الفكرة التي تخدم المصالح الاقتصادية للطرفين. ومن ثم يبدو بوضوح اهتمام دول الاتحاد الأوروبي بمسألتين: الأولى التمسك بإطار «5+5»(*) للحوار بين أوروبا ودول الاتحاد المغاربي، وتنشيط الحوار «العربي - الأوروبي» عبر جامعة الدول العربية، والثانية، دعم الاتجاه الرامي إلى إنشاء هيكل للتعاون بين دول شمال وجنوب وجنوب شرق حوض البحر الأبيض المتوسط.

الملاحظة الثالثة... وهي تلك المتعلقة بـ «التعديل» الذي تم من جانب «إسرائيل» في هذه المرحلة، إنه التعديل الذي لا يمس - قطعاً - الهدف «الاستراتيجي» ولكنه يتعلق بطريقة الوصول إليه على «المستوى التاكتيكي» إذ أن «إسرائيل» التي بقيت طويلاً مسكونة بأولوية الحرب العسكرية، لم تتأخر، في سياق تعديل «الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط» في اكتشاف النعم والمنافع التي يمكن أن يحققها لها «طريق الشراكة الاقتصادية».

(*) عرف أولاً بـ «5 + 4» وهو الحوار «الأوروبي - المغربي» الذي بدأ بين دول الاتحاد الأوروبي و «4» دول أوروبية هي فرنسا وإسبانيا وإيطاليا والبرتغال ثم انضمت مالطا فتغير الاسم ليطابق الصيغة الجديدة.

فهي بعد أن راهنت خلال العقود الأربعة الأخيرة على تحدي المنطقة العربية وما كان يجلبه لها هذا التحدي في سياق «الحرب الباردة» من دعم خارجي... تطمح الآن، من خلال توقيعها على اتفاقيات «التسوية» إلى جعل هذه المنطقة نفسها، عن طريق استغلال ما بها من إمكانيات واسعة، مرتكزاً وقاعدة لإحداث طفرة اقتصادية وتقنية داخلية، تسمح لها بالدخول المنتج والاندماج العالي في السوق العالمية... فانفتاح «السوق العربية» الواسعة عليها، هو اليوم الفرصة الملائمة تماماً، التي تسمح لها بتجاوز، وضعية «اقتصاد القلعة المحاصرة» المعتمد على التمويل الأجنبي والمساعدات الخارجية.

وتكفينا الإشارة هنا إلى خطة «السلام» المشار إليها من قبل التي اقترحها «شيمون بيريز» مهندس أطروحة «إسرائيل الكبرى.... اقتصادياً» سبتمبر/أيلول 1991.. وفيها ظهر بوضوح أن ما يريده «الإسرائيليين» في ظل الترتيبات الجديدة، ليس «مقايضة الأرض بالسلام» ولكن «مقايضة الجزء بالكل» والخضوع لمعادلة جديدة لتقسيم العمل في المنطقة سوف تكون عناصرها ـ كما طرحها «بيريز» ـ كما يلي: «النفط السعودي ـ الأيدي العاملة المصرية ـ المياه التركية ـ العقول الإسرائيلية».

بل إن ما يزيد الأمر وضوحاً هو ما جاء في كتاب «بيريز» المعنون بـ «الشرق الأوسط الجديد ـ 1993» حيث يذكر ما يلي: «يؤدي السلام بين إسرائيل وجيرانها إلى خلق مناخ لإعادة تنظيم أساسية لمؤسسات الشرق الأوسط، وإلى نوع جديد من التعاون. ويعتبر التنظيم الإقليمي مفتاح السلام والأمن، وسوف يشجع الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والتطوير القومي ورفاهية الأفراد، أن إقامة السلام تتطلب ثورة في المفاهيم، وأن هدف إسرائيل النهائي... هو خلق مجتمع إقليمي من الدول بسوق مشتركة وهيئات مركزية منتجة ومصممة على غرار الجماعة الأوروبية»

الملاحظة الرابعة... وهي تلك المتعلقة بالتوجهات العامة لدى البلدان العربية في الآونة الأخيرة ـ وخاصة في ظل الضغوط الهائلة لإلحاق المشرق العربي بـ «الشرق أوسطية» الجديدة، وإلحاق المغرب العربي بأوروبا الغربية (أو: بـ «المتوسطية») وإغراق الخليج العربي بهواجس الدفاع عن الثروة النفطية الجاذبة للأطماع، وإغراق السودان والصومال في الفضاء الإفريقي... وتأسيس الخطوة الأولى لإطلاق اليد «الإسرائيلية» للهيمنة الاقتصادية وهي الخطوة المتمثلة في الدائرة الثلاثية «إسرائيل ـ الكيان الفلسطيني ـ الأردن».

وهنا يبدو أن التوجهات العامة للسياسات العربية الراهنة، أو قل «التحولات الاستراتيجية» إنما تبنى على اعتبارات نشأت في إطار الضغوط المشار إليها... وهي الضغوط التي لا تعبر سوى عن أن هناك خارطة «سياسية ـ اقتصادية» ترسم من جديد للمنطقة.

المثال الذي يمكن أن نسوق، هنا والذي يشير إلى التحولات في السياسات العربية، هو الخطوة المصرية الأخيرة في اتجاه «الغرب» أو بالأحرى إعلان مصر قرار انضمامها إلى اتحاد بلدان المغرب العربي.

والواقع أن الاقتراب أكثر من بانوراما الصورة التي تشكلها الملاحظة السابقة يوضح أن التحركات والتوجهات الراهنة في السياسات العربية عامة، وفي السياسة المصرية على وجه الخصوص، وإن كانت تبدو «غير مألوفة» إلا أنها ـ على الأقل ـ ليست جديدة في اللحظة الآنية.

قولنا الأخير هذا يشير إليه ـ بل يؤكده ـ أن الخطوة الأخيرة في اتجاه «الغرب»... لا يعني ـ ولا يمكن أن يعني ـ أن هذه الخطوة «رد فعل» لانفصام عرى «مجلس التعاون العربي»، الذي تأسس بعد تسعة أيام فقط من قيام الاتحاد المغاربي 16 ـ 17 فبراير/شباط 1989... ولا يعني أيضاً رد فعل لتجميد فعالية وتضاؤل وزن إعلان

دمشق «6 + 2» ولا يعني كذلك رد فعل لفيتو السودان لعرقلة انضمام مصر إلى «كوميسا» (السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا) ولا يعني أخيراً رد فعل للمراجعة التي سوف تتم خلال العام الجاري (1995) لاتفاقية المساعدات الاقتصادية المصرية ـ الأمريكية. والمعروف أن هذه المساعدة مرتبطة في أسبابها الأولية بالمصالحة «العربية ـ الإسرائيلية» ومحاولة نزع فتيل الحرب من المنطقة حتى أن البعض يطلق عليها مساعدات «كامب دايفيد».

إن النظرة الدقيقة إلى بانوراما الصورة، توضح أن «الاستقطاب الاقتصادي» الحاصل الآن، بما يتجاوز الأسواق الوطنية «الضيقة»، أصبح هو القاعدة.. ولذلك لا تستطيع البلدان العربية المعنية، الرد على مثل هذا الاستقطاب، وخاصة الاستقطاب الإسرائيلي المحتمل بعد إقامة اتفاقات التسوية، بمجرد «رفضه المبدئي» إذ عليها أن تقبل بضعفها المحتم، إن لم تدخل في اتفاقات إقليمية.. سيصعب، مثلاً، على مصر أن ترى سوقاً خليجية موحدة قبل نهاية هذا القرن، واستقطاباً «مثلثاً» حول نهر الأردن، واستقطاباً أوروبياً للمغرب العربي، وهي تبقى وحيدة بينما صادراتها رغم وجود «60» مليون نسمة، تكاد لا تتجاوز اليوم «40%» فقط من مجمل الصادرات الإسرائيلية.. ولا نعتقد أن اتفاقات محلية بين مصر والسودان مثلاً.. أو بين سوريا ولبنان، مثلاً آخر... أو عملية التوحيد الشامل التي حصلت بين شطري اليمن، مثلاً أخيراً.. قادرة على «الرد العملي» إنما الحاجة إلى وحدات تعامل أوسع بكثير.

الخطوط المصرية، إذن، تبدو «طبيعية» في السياق الحاصل لحصاد «النظام» خلال الأعوام القليلة الماضية.. فلماذا فوجىء الكثيرون بهذه الخطوة؟!

لا ندري.. وإن كان ما ندريه هو أن التوجه المصري، إنما

يتلاقى مع توجهين آخرين: أحدهما أوروبياً، والثاني مغربي. . . لتشكل في مجموعها رغبة واضحة لإقامة «منتدى البحر المتوسط»، أو بالأحرى: منظومة اقتصادية جديدة في «المنطقة»؛ تكون فيها مصر والمغرب «رأسي جسر» لربط «الشرق بالغرب» اقتصادياً.

وفي سبيل دفع «المفاجأة» عن الكثيرين. . يكفي أن نعود إلى المقابلة المهمة للدكتور مصطفى خليل، أحد مهندسي العلاقات «المصرية ـ الإسرائيلية»، في مجلة المصور (القاهرة سبتمبر/أيلول من 1993). . وفيها تكلم بصراحة ـ ولأول مرة ـ ليس عن مصر فقط، بل عن سوريا ولبنان، وعن التوجهات الإسرائيلية، وإذا كان هناك ما يمكن استنتاج من هذه المقابلة، فإن أهم ما يأتي في هذا الشأن هو: أن دور مصر هو أن تتجه «جنوباً»، و «غرباً»، وإنها ليست جزءاً من المشروع الاقتصادي للشرق الأوسط.

وبقدر ما تعكس هذه المقابلة سياق الخطوة المصرية الأخيرة، بقدر ما يمكننا القول بأن «المفاجأة» المتولدة لدى كثيرين، من جراء هذه الخطوة. . هي ذاتها «المفاجأة».

وهكذا. . تقدم هذه الملاحظات الأربع السابقة، في مجملها صورة عامة لدوافع واتجاهات الترتيبات الإقليمية الجارية الآن في المنطقة العربية، كأساس لمشروعات مطروحة من قوى ـ دولية ـ بعينها. . ولأن المشروع «الشرق أوسطي» هو ضمن هذه المشروعات المطروحة، وهو المشروع المتفق على خطوطه العامة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية و «إسرائيل»؛ باعتبار هذه الأخيرة نقطة الأصل فيه. . فإن الاقتراب من الملامح الأساسية لهذا المشروع، بجناحيه: السياسي (النظام الإقليمي)، والاقتصادي (السوق المشتركة)، تصبح مسألة مهمة، إذ أن هذه الملامح هي في حقيقتها البسيطة، المستقبل المنظور (الأفق) بالنسبة إلينا ـ نحن العرب ـ جميعاً.

الشرق أوسطية.. السياسة والاقتصاد:

«النظام الشرق أوسطي» و «السوق الشرق أوسطية»، مصطلحان بات من الشائع، منذ العام 1993، ملاحظة ورودهما في وسائل الإعلام ـ كافة ـ وهي تتحدث عن الاحتمالات المستقبلية للمنطقة العربية.. وفي حين تم ـ خلال الفترة الماضية ـ التركيز على موضوع «السوق الشرق أوسطية»، إلا أن المطروح ـ على ما يبدو ـ هو خلق ممهدات قيام «نظام إقليمي [جديد] في الشرق الأوسط»، بكل ما في الكلمة من معنى.

بعبارة أخرى... بالرغم من أن «السوق الشرق أوسطية» و «التعاون الاقتصادي الإقليمي»، يشكلان أهم ركائز هذا النظام الجديد.. إلا أن المقصود هو أكبر من قضية سوق، وأشمل من مسألة تعاون اقتصادي، ومن ثم، لا يمكن الحديث عن مشروع «النظام الإقليمي الجديد في الشرق الأوسط» فحسب، كما يتعمد البعض... أو من خلال مصطلحات مثل: السوق الشرق أوسطية، والتعاون الإقليمي، والنظام الإقتصادي الشرق أوسطي، والسلام والتنمية في الشرق الأوسط.. إلخ، لأنه لا يمكن، تأسيساً على هذا الفهم، تبين ملامح النظام العتيد الذي يجري العمل لقيامه، هذا بالإضافة إلى أن هذا الفهم القاصر يطمس الأبعاد الحقيقية لهذا المشروع، ويزيف الاستهدافات المرجوة منه، بحجة فصل الاقتصاد عن السياسة، وبحجة أن العلاقات الاقتصادية والتجارية هي «اعتماد متبادل».

إذا أخذنا، مثلاً، الوثيقة التي أصدرها «مارتن أنديك» (مدير شؤون الشرق الأدنى وجنوبي آسيا في مجلس الأمن القومي الأمريكي) في منتصف العام 1993. وهي الوثيقة التي جاءت بمثابة ترجمة «سياسية» لوثيقة أخرى «فكرية» سبقتها وأصدرها «برنارد لويس» المستشرق، الغني عن التعريف، في العام «1993».. والتي دعا فيها

«أنديك» إلى إعادة تحديد مفهوم «الشرق الأوسط»، بهدف إدراج جمهوريات آسيا الوسطى «الإسلامية».. نجد أن مثل هذه الوثيقة لا تشير، فقط، إلى المحاولة الأمريكية لنزع أسلحة الدمار الشامل من الجمهوريات الإسلامية بإدراجها ضمن «المنظومة الشرق أوسطية»... ولا توضح، المحاولات الغربية لاستقطاب الرأي العام «الغربي» واستنفاره ضد هذه المنطقة، باعتبار أن «العدو القادم» (الإسلام) سوف ينبع منها. بل تؤكد، إضافة إلى هذا وذاك، على الدور المرشحة له «إسرائيل» ضمن إطار المحور «الإسرائيلي ـ التركي» في المخططات الغربية مستقبلاً..

قولنا الأخير هذا، لا تؤكده فقط كل من الوثيقتين المشار إليهما.. ولكن يمكن الاستدلال عليه من ملاحظة جديرة بالاهتمام، وهي أن أحداً لم يزعم، ولا يستطيع أن يزعم، بأن «السوق الشرق الأوسطية»، التي كثر الجدال حولها، إثر توقيع الاتفاق «الفلسطيني ـ الإسرائيلي»، يمكن أن تجمع البلدان التي تشملها منطقة «الشرق الأوسط» في سوق إقليمية واحدة.

بل إن الخطوط العامة لهذه السوق، والتي تبدو ملامحها في الآفق، تشير إلى أن هذه «السوق» تتمحور حول «مفهوم خاص» يستند إلى عضوية «إسرائيل» ـ أولاً، وأخيراً ـ فيها، بصرف النظر عن بقية الأعضاء المشتركين فيها... ولذا، فإنه يمكن تسمية هذه السوق بـ «السوق الإسرائيلية»، بحسب تعبير د. محمود وهبة (الأهرام: 10/ 10/ 1993)، ولن يختلف الأمر كثيراً، يوضح ذلك، أننا إذا قمنا باستبعاد «إسرائيل» من هذه «السوق»، سنجد أن فكرة «السوق» برمتها قد تلاشت.. بل، قد يتغير الشركاء، بالأحرى المشتركون، في هذه «السوق»، ولكن ما دامت «إسرائيل» فيها، فإن «السوق» ستبقى تحت مسمى «السوق الشرق أوسطية».

وفي تقديرنا.. وبالعودة إلى النقطة المحورية التي تتلاقى عندها الملاحظات الأربع السابقة، فإن المشروع «الشرق أوسطي» هو مشروع الولايات المتحدة الأمريكية، أساساً، ويندرج في سياق محاولاتها لإحكام سيطرتها على المنطقة لتعزيز وضعها الاقتصادي من جانب، ولتكريس هيمنتها على النظام الدولي من جانب آخر، في مواجهة القوى الصاعدة: ألمانيا في أوروبا، واليابان والصين في آسيا، ويأتي امتداداً لمحاولاتها السابقة لإزاحة النفوذ الأوروبي من المنطقة، واستكمالاً لمشاريعها التي طرحت تحت شعار «ملء الفراغ» حيناً، أو «أمن الخليج».. حيناً آخر.. ومن ثم، يصبح من السهولة معرفة الهدف الأساسي وراء عمل الولايات المتحدة، و «إسرائيل» على ربط قضية «السلام»، أو تحديداً: تسوية الصراع بين «العرب... وإسرائيل»، بمسألة التعاون الاقتصادي.

فمن خلال هذا الربط، يمكن تجاوز العناصر الحادة في الصراع، وخصوصاً الجوانب المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وإيجاد حالة من التعاون والارتباط المتبادل، بحيث تصبح بلدان المنطقة العربية «أكثر طواعية» للمصالح الاستراتيجية الأمريكية، في عصر العولمة الاقتصادية والاحتكار التقني، وبحيث تصبح مجموعة الخطط الاقتصادية ومشاريع البنية الأساسية، رابطاً رئيسياً بين بلدان المنطقة وإسرائيل وتركيا، على نحو لا فكاك منه، أو بالأحرى على نحو يجعل «كلفة الانفصال» Dissaciation Cost عالية جداً بالنسبة إلى الأطراف العربية التي تود الانسحاب من إسار الترتيبات الإقليمية الجديدة.

من هنا، يبدو بوضوح أن «الجانب الاقتصادي» في النظام الشرق أوسطي - الجديد - هو ضمن أهم الجوانب المطروحة للولايات المتحدة وإسرائيل في ترتيبات التسوية الجارية الآن.. إذن أن الاتفاقات والمعاهدات السياسية (بما في ذلك التبادل الدبلوماسي) والترتيبات

الأمنية (تخفيض القوات العسكرية، مراقبة التسلح، تحديد المناطق منزوعة السلاح) لا تكفي ـ من وجهة النظر الأمريكية والإسرائيلية ـ لتحصين «السلام» على المدى البعيد. فـ «السلام» القائم على المعاهدات السياسية والترتيبات الأمنية، هو نوع من «السلام البارد» في العرف «الإسرائيلي»، بينما إرساء هذا «السلام» على قاعدة عريضة من الترتيبات الاقتصادية والمعاملاتية (بما في ذلك إعادة هيكلة العلاقات والتشابكات الاقتصادية) بين «إسرائيل» وبلدان المنطقة العربية يفضي إلى نوع من «السلام الحي والديناميWarm Peace «.

وإذا كانت اجتماعات لجنة التنمية الاقتصادية المنبثقة من المفاوضات «المتعددة الأطراف»، كانت قد كشفت عن سلة المشاريع المطروحة في المنطقة.. وإذا كان يمكن اعتبار مؤتمر «القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا» وهي التسمية الشائعة بناء على تعبير البنك الدولي (Middle East and North Africa) «MENA» وهو تعبير لا يهدف فقط إلى مجرد الإستعاضة عن تعبير «الشرق الأوسط» بآخر، يسمح لـ «إسرائيل» بوضعية طبيعية، بل هدفه الأساسي هو تفريغ الإصطلاح الدال على هذه المنطقة من أي مضمون حضاري وثقافي عربي. (لاحظ التقسيم في التسمية) هو الإطار الذي جرت من خلاله برمجة هذه المشاريع ووضع الأولويات لها وإطلاق آلياتها فإن الخطوة الأساسية في هذه الترتيبات الاقتصادية جاءت ممثلة في اتفاق «غزة ـ أريحا أولاً» إذ أن قراءة نصوصه «المعلنة على الأقل» توضح أن الجانب الاقتصادي المختص بالعلاقة بين إسرائيل والفلسطينيين وبين إسرائيل والبلدان العربية هو الأساس في هذا الاتفاق لدرجة أن البعض كان قد أطلق عليه اتفاق اقتصادي أولاً.

وبالرغم من تسليمنا بأننا إزاء عملية «Process» لها مقدماتها السابقة للاتفاق وتداعياتها اللاحقة له إلا أن ثمة جديداً وخطيراً يجسده

هذا الانعطاف التاريخي في الصراع بين «العرب.. وإسرائيل». والأمر في تقديرنا أن هذا الاتفاق بقوة دفع خارجية ظاهرة يقود إلى وضع يختلف نوعياً عن التطبيع الاقتصادي ضمن إطار ما سمي بالسلام البارد بين مصر وإسرائيل في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية الجديدة جذرياً، ذلك أن التصورات الفكرية عن تكامل اقتصادي في الشرق الأوسط يجمع بالدرجة الأولى بين بلدان المشرق العربي و «إسرائيل» تتحول إلى مشروعات «عملية». ومهما تكن العقبات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تجابه بناء التكامل الاقتصادي فإن هذه المشروعات تدفع في الحد الأدنى نحو سوق «مفتوحة في الشرق الأوسط».

ولعل هذا الانفتاح الاقتصادي وإن كان قد تعمق مع انتشار تطبيق برامج التكيف الهيكلي وما سمي بـ «الإصلاح الاقتصادي» في بلدان المنطقة ولكن تجاه الاقتصاديات الصناعية المتقدمة أساساً فإنه يمتد ليشمل انفتاحاً اقتصادياً عربياً تجاه إسرائيل من جهة وتكاملاً اقتصادياً فلسطينياً - إسرائيلياً - أردنياً من جهة أخرى.

ذلك يعني من الجهة الأولى، جهة الانفتاح الاقتصادي العربي تجاه إسرائيل، إنهاء المقاطعة العربية. وعلى ما يبدو فإن الضغوط المكثفة تتزايد على الحكومات العربية لإنهاء تلك المقاطعة قبل الوصول إلى تسوية شاملة للصراع وهي المسألة التي وضعتها الإدارة الأمريكية والمفوضية الأوروبية على رأس اهتماماتها منذ العام 1991. كما أن هذه المسألة ذاتها كانت أحد البنود الرئيسية على جدول أعمال قمة الدول الصناعية السبع «GZ» التي انعقدت في طوكيو «يوليو/تموز ١٩٩٣» من ثم فقد قدم الاتفاق بين «إسرائيل» و «منظمة التحرير الفلسطينية حول «غزة - أريحا. . أولاً» المبرر للمطالبة برفع وإنهاء كافة أشكال المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل «المباشرة وغير المباشرة» وهو ما يعتبر بمثابة تقديم المزيد من الهدايا المجانية لإسرائيل.

وذلك يعني من الجهة الأخرى جهة التكامل الاقتصادي

الإسرائيلي الفلسطيني الأردني إقامة تجمع اقتصادي «ثلاثي» على غرار الاتحاد الاقتصادي القائم بين دول «البينيلوكس» الأوروبية «بلجيكا، هولندا، لوكسمبورج» وعلى ما يبدو فإن «خيار البينيلوكس» هو الخيار الذي أكدت عليه معظم المشروعات الغربية للتكامل في الشرق الأوسط ومن ثم فقد ساهم الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي في خلق النواة الاقتصادية للمشروع الشرق أوسطي أو ما اصطلح على تسميته بـ «السوق الشرق أوسطية».

ولا عجب والحال هذه أن يكون من المتوقع أن الدوائر حول هذه «النواة ـ المركز»، ستتدرج من تطبيع العلاقات التجارية الخارجية إلى التعاون الاقتصادي المشترك إلى الاتفاقيات الثنائية أو الجماعية لـ «تحرير التجارة» إلى إنشاء أسواق حرة وإلى تحرير حركة رأس المال والأفراد وما يلي ذلك من خطوات نحو التكامل الإقليمي الذي يعتبر من الناحية الفنية التطبيق الفعلي للسوق.

وبصرف النظر عن المدى الزمني المقرر لهذا الهدف الذي يبدو أنه طويل الأجل، وبصرف النظر عن المراحل المتتالية التي يمكن أن يحتويها هذا السيناريو المرسوم لتحقيقه، إلا أنه يمكن الإشارة إلى أن النواة الصلبة لهذه «السوق» أو ما يسمى «سلام الشرق الأوسط»، تتكون من شطرين: «إسرائيل»، والكيان الفلسطيني الوليد (لنقل: «القدس» التي تعبر عن ذلك بامتياز). . وحول هذه النواة، نواة السلام ـ السوق، تأتي محاولة ترسيم إثنان من الدوائر المتتالية:

ـ **الدائرة الأولى الأساسية**: وتشمل «القدس/غزة/عمان» وهي الدائرة التي توشك أن تقوم بأداء عملها، بعد أن تم بناء الأوتار الأساسية داخلها (الاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي والمعاهدة «الأردنية ـ الإسرائيلية»). وعلى ما يبدو فإن القدس سواء بقيت عاصمة موحدة، أو انقسمت ـ وهذا مستبعد، على الأقل في المرحلة الراهنة ـ إنما ستظل نقطة ارتكاز لكل من عمان وغزة، إذ أن هاتين الأخيرتين، لن

يكون بإمكانهما التعاون دون المرور بالقدس. ومن الملاحظ هنا، أن الشكل التنظيمي الذي تختاره هذه الدوائر، لن يهم كثيراً (سوق صغيرة مشتركة كونفيدرالية أو ما شابه)، ذلك أن الهموم الأمنية والاقتصادية والاجتماعية ستكون لها الأولوية، بما يدعم أو «يؤسس» للدائرة التالية.

ـ **الدائرة الثانية (الدافعة)**: وتشمل القدس/غزة/ دمشق وهي الدائرة التي تملك الدفع في ماكينة السلام القادم، ومهما يكن الأمر، فلا شيء سيأخذ طريقه للعمل من دون أن تبدأ هذه الدائرة في التحرك. وعلى ما يبدو، فإن هذه الدائرة كان يمكن أن تكون أكثر سهولة في التحرك، لولا أن المنهجية الزمنية قد تصادمت مع المنهجية التاريخية، بحيث أخذت القاهرة الأسبقية على دمشق، وهو أمر كان لا بدّ منه لكي تتقدم دمشق نحو التركيبة الجديدة لـ «سلام الشرق الأوسط». والملاحظ، هنا، أن بيروت وإن كانت تغيب عن هاتين الدائرتين، إلا أنها ستظل دائماً نقطة التقائهما الممتازة، وربما تتمكن من أن تستعيد حيويتها السابقة، إذ تمتاز على الآخرين بالتشريعات والتنوع، وإذا كانت بيروت ـ منذ أمد بعيد ـ نقطة عبور للسلع والحروب، فإن ما يراد لها أن تلعبه الآن هو أن تكون نقطة مرور السلام، وهو ما يمكن أن يتحقق إذا ما تم تحريك القاطرة السورية بسرعة أكبر.

وبالنظر إلى الدائرة التي تشمل هاتين الدائرتين المتتاليتين يمكن ملاحظة أنها سوف تشكل منظومة اقتصادية وسياسية وأمنية قائمة بذاتها وسوف تشمل: فلسطين والأردن وإسرائيل وسوريا ولبنان ومن ثم فإن هذه الدائرة سوف تمثل من الناحية الجغرافية منطقة سوريا الكبرى (أو: الهلال الخصيب)، كما أنها سوف تمثل، من الناحية الاقتصادية، منطقة السوق الشرق أوسطية التي يتحدث الكثيرون عنها وعن تداعياتها دونما تحديد أين توجد؟! كما أنها سوف تمثل من الناحية العملية الهدف الصهيوني المتمثل في «إسرائيل الكبرى» وخاصة في سياق محاولات ربط بلدان الشام مستقبلاً بعجلة الاقتصاد الإسرائيلي وفصم

العراق عن الهلال الخصيب اقتصادياً وسياسياً وأمنياً وبالتالي تصفية أي مشروع وحدوي بين سوريا والعراق ومصر بالتبعية.

ماذا يعني ذلك؟

لا يعني سوى أن الوطن العربي يتعرض في المرحلة الراهنة، وللمرة الثالثة خلال هذا القرن، لصياغة جديدة.. سوف يتقرر إلى حد كبير، بناءً على نتائجها وعلى شكل التعامل معها سلباً أو إيجاباً، مستقبل هذا الوطن للعقود القليلة المقبلة.

التجزئة الثالثة... والتوظيف الاتجاهي:

لقد جرت منذ مطلع هذا القرن صياغتان للوطن العربي، ويمثل مشروع «النظام الشرق أوسطي» المحاولة الثالثة لصياغة الخارطة الجيوسياسية له.. فقد تمت الصياغة الأولى، عقب انتهاء الحرب الأوروبية الأولى (1914 ـ 1918)، حيث تم إخضاع المنطقة العربية لنظام «الانتداب» الذي ترافق مع وعد بلفور بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.. أما المحاولة الثانية، فقد تمت بعد انتهاء الحرب الأوروبية الثانية (1939 ـ 1945) حيث خضعت المنطقة لنظام «التجزئة» ونجحت الدول الغربية الكبرى ـ حينئذٍ ـ بزرع «إسرائيل» في فلسطين.

وفي كلتا المحاولتين شكل «واقع» التجزئة ووجود الدولة العبرية في فلسطين، الركيزتين الأساسيتين للسيطرة الامبريالية على الوطن العربي بصفة عامة، وعلى مشرق هذا الوطن على وجه الخصوص.. وبهذا المعنى، فإن «المحاولة ـ الصياغة» التي تمرر، في هذه المرحلة، تحت يافطة مباحثات السلام، والمباحثات متعددة الأطراف، لا تقل خطورة عن سابقتيها، إن لم تتجاوزهما في الخطورة.. ذلك أن «النجاح» ـ خاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ـ في إقامة «النظام: الإقليمي ـ اللاقومي» المقترح، لا يهدد المستقبل العربي،

فحسب، وإنما يقوض ـ حتى ـ السيادة الوطنية للأنظمة القطرية السائدة، هذا فضلاً عن تعميق التبعية وتجاوز قضايا الصراع بين «العرب. . . وإسرائيل».

ولعل الولايات المتحدة باتت ترى أن نظام التجزئة ـ العربية ـ السابق، لم يعد يلبي حاجات المتغيرات الدولية الراهنة، وأنه لم يعد يتناسب مع مسار العولمة والتكتلات الكبرى ومتطلبات الشركات «الدولية النشاط» أو «المتعددة الجنسيات» حسب الاصطلاح الشائع وخاصة في صور التداخلات الاقتصادية والتقنية ونظام الاتصالات والمعلوماتية العالمي، وبحسب «مارتن أنديك» فقد أدركت الولايات المتحدة ضرورة إعادة هيكلة المنطقة بما يتناسب مع هذه التطورات وهذا يعني إعادة إنتاج التجزئة في شكل جديد، بحيث يجري تعميق انفصال المشرق العربي عن مغربه وتذويب هذا المشرق في شبكة العلاقات العميقة التي يمكن أن تنشأ بينه وبين الدول غير العربية، «المجاورة» له وخصوصاً. . . إسرائيل وتركيا، إذ ذاك يقوم كيان «فوق قومي» أو «متعدد القوميات» وتنشأ هوية شرق أوسطية جديدة من شأنها طمس «الهوية العربية»، وتسنح الفرصة لـ «إسرائيل» لأن تتحول عضواً طبيعياً في المنظومة الشرق أوسطية وفق صياغتها الجديدة.

وبهذا المعنى فإن هذه الصياغة الجديدة والتي بدأت ملامحها الأولى على الأرض العربية في الخليج 1990 ـ 1991 وفي أعقاب أفول الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي (رسمياً في العام 1991) لا تقل خطورة عن المحاولتين السابقتين إن لم تتجاوزهما.

فالنظام الإقليمي المقترح سيخضع للتنميط الذي يتناسب مع النموذج السائد عالمياً: النموذج الذي تتنافس كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، لتعميمه على الصعيد الدولي باسم الحداثة والعصرنة والحريات وحقوق الإنسان واقتصاد السوق والإنسان العالمي والاعتماد المتبادل.

وعلى ما يبدو فإن عملية «الفك» و «إعادة التركيب» للمنطقة العربية سوف تعتمد على منظور الهندسة الجيو ـ اقتصادية والتي سوف تساهم ولا شك في إعادة صوغ الخارطة الجيو ـ سياسية للمنطقة بل وفي نقلها من هذا المفهوم الأخير إلى المنظور الخادم لترتيبات الساحة الدولية، أي المنظور الجيو ـ استراتيجي.

وهنا يمكن توقع أن تقوم التجزئة الثالثة على أربعة محاور:

أولاً.. محور بلدان شمال إفريقيا العربية أو تحديداً المغرب العربي الذي ينظر إليه على أنه تابع من توابع أوروبا، دون أن تكون هذه التبعية مؤدية إلى انضمام المنطقة إلى «السوق الأوروبية الموحدة». ولعل هذه الدائرة، دائرة شمال إفريقيا، خاصة بعد الخطوة المصرية الأخيرة في الانضمام إلى الاتحاد المغاربي تمثل أو سوف تمثل الدائرة الأساسية لـ «المتوسطية»... ولعل الملاحظ هنا أن مصر مرشحة لأداء دور نقطة التماس بين «الشرق أوسطية» و «المتوسطية».

ثانياً.. محور بلدان الجزيرة العربية، ما عدا اليمن، أو تحديداً الخليج العربي، الذي يقع تحت الحماية العسكرية الأمريكية المباشرة.. ولعل هذه الدائرة، دائرة النفط، تزداد أهميتها «الجيو ـ استراتيجية» في إطار ما تدل عليه الأبحاث من حاجة القوى الاقتصادية الكبرى وما يحيط بها من تكتلات، إليها.. خاصة وأن الأبحاث تشير إلى أن النفط يشكل «40%» من مصادر الطاقة بجميع أنواعها في العالم وأن «65%» من المخزون النفطي القابل للاستغلال في العالم يقع في منطقة الخليج مقابل «2,6%» فقط في الولايات المتحدة. ولا نجاوز الحقيقة هنا إذا قلنا بأن هذه المنطقة ستظل أهميتها ممتدة إلى ما يقارب منتصف القرن القادم، أو إلى أن تفتح الثورة التقنية والعلمية «الثورة الثالثة» الراهنة آفاقاً جديدة لاكتشاف مصادر طاقة بديلة.

ثالثاً.. محور بلدان المشرق العربي، ما عدا العراق، أو تحديداً: المنطقة التي ساهم الاتفاق «الفلسطيني ـ الإسرائيلي» وكذا المعاهدة «الأردنية ـ الإسرائيلية» في خلق النواة الاقتصادية لها وهي المنطقة التي تمثل الدائرة الأساسية لـ «السوق الشرق أوسطية» خاصة عندما يضاف إلى نواتها فيما بعد كل من سوريا ولبنان.

رابعاً... محور البلدان العربية المتبقية، أو تحديداً: العراق الذي يمكن أن يكون مستقبلاً جزءاً من نظام فرعي اقتصادي وأمني ليشمل الدائرة النفطية وإيران.. واليمن الذي يمكن أن يلحق على الدائرة الطرفية في إفريقيا.

بيد أن الملاحظة التي نود أن نسوق في هذا المجال أن هذه المحاور الأربعة وما سوف تمثله من مناطق لن تنفصل عن بعضها البعض.. ولكن من المرجح أن شكلاً من أشكال التعاون والتبادل سيجمع بينها وكذا بينها وبين قوى إقليمية أخرى مثل تركيا «صاحبة الدور الارتكازي في ترتيبات المنطقة» وإيران والعراق، فيما بعد، وفي إطار ظروف أكثر استقراراً. وعلى ما يبدو، فإن «النظام» المقترح يستند إلى إرساء شبكة عميقة ومعقدة من علاقات «الاعتماد المتبادل» بين دول المنطقة كافة وخصوصاً في مجالات البنية الأساسية التي جرى التخطيط والإعداد لها على أساس إقليمي سواء بالنسبة إلى ربط شبكات المواصلات والاتصالات والكهرباء أو بالنسبة إلى مصادر المياه والطاقة وكذلك التقديمات الخدماتية والسياحية والمصرفية والإعلامية.

وليس من المبالغة أنه يمكن من خلال هذه الارتباطات التحكم في مختلف التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة خاصة في سياق معرفة أن تنمية شبكة واسعة ومتنامية من التشابكات الاقتصادية بين إسرائيل والبلدان العربية من شأنه أن يجعل «كلفة

الانفصال» عالية جداً بالنسبة إلى الأطراف العربية التي تود «الفكاك» من أسار تلك الترتيبات الإقليمية الجديدة وهي الأرضية التي يقوم عليها «المنطق الاستراتيجي الإسرائيلي».

وهكذا لعله يبدو بوضوح ملامح النظام الإقليمي المقترح والترتيبات الإقليمية في منطقة «الشرق الأوسط» بل ومحاولة نقل هذه المنطقة من العالم من المفهوم «الجيوسياسي» إلى المنظور «الجيواستراتيجي» الذي يتلاءم مع المتغيرات الراهنة على الساحة الدولية وذلك من خلال الدوائر الاقتصادية التي تتقاطع مع بعضها البعض على الأرض العربية حيث التصميمات جاهزة والرؤى متكاملة والتنفيذ على وشك أن يبدأ، إن لم يكن قد بدأ بالفعل، بعد أن تم إنجاز القمة الاقتصادية في الدار البيضاء «1994».

وهكذا ومن خلال الدوائر المتقاطعة: «الدائرة المتوسطية والدائرة النفطية»، «الدائرة الشرق أوسطية» فإن الهدف يتجاوز مجرد إنشاء سوق شرق أوسطية إلى ترتيبات إقليمية متكاملة. ومن ثم فنحن العرب على أبواب مرحلة جديدة لا تقوم فقط على «التجزئة الثالثة» للوطن العربي خلال هذا القرن العشرين بل تعتمد أيضاً على قاعدة التوظيف الاتجاهي بين كل من «العرب.. وإسرائيل» وبينهما معاً وبين استراتيجيات القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي خلال العقود الأولى من القرن القادم، القرن الحادي والعشرين.

«التوظيف» الأخير يعتمد ـ في المنظور الغربي العام ـ على التحكم في أفق وتوجهات النظام الدولي «قيد التكوين» في مرحلة ولادة القرن الحادي والعشرين، وهي التوجهات التي تتنافس الولايات المتحدة وأوروبا على التحكم بها قبل أن تتأسس على «أرض الواقع الدولي».

أما التوظيف الأول فيعتمد ـ من وجهة النظر الأمريكية خاصة ـ على إحلال علاقات «تكامل» بين مشترين وباعة محل علاقات «العداء» التي أفرزها الصراع على أرض فلسطين وهو ما يكشف عن معضلة أساسية تتمثل في قدرة كل من الطرفين «العرب. . . وإسرائيل» على توظيف الآخر. ذلك أنه لا يمكن الادعاء بأن لكل من الجانبين قدرة متكافئة على توظيف الإمكانيات، مما يوجه التوظيف لصالح «إسرائيل» في ظل فقدان العرب للتكافؤ.

التطبيع. . ومشروعات الربط الإقليمي:

في تعليقة على نتائج الجولة الأولى من المفاوضات الثنائية التي انتهت قبل منتصف نوفمبر/تشرين الثاني من العام 1991 قال بنيامين نتنياهو، المتحدث الرسمي باسم الوفد «الإسرائيلي» إلى احتفالات مدريد: «لقد تغير شيء ما في العالم العربي، إن حقيقة أن ينطق العرب «إسرائيل» بالاسم ولا يستخدمون مصطلح الكيان الصهيوني يدل على التغيير».

هذا ما لخص به نتنياهو في القدس (الأربعاء 6/ 11/ 1991) نتيجة مهرجان «= مؤتمر» مدريد: الاعتراف العربي بإسرائيل. واعتبر نتنياهو أن هناك انفراطاً في الموقف العربي الموحد بل رأى أنه «غير موجود أصلاً».

في نفس اليوم الأربعاء 6/ 11/ 1991، كانت افتتاحية «نيويورك تايمز»، المنشورة في «الهيرالد تريبيون» تشير إلى أن هناك شيئاً ما يجعل مؤتمر السلام هذا «أي: مؤتمر مدريد» أكثر بروزاً، فهو يدل على أنه ـ والكلام ما زال للصحيفة ـ «لم يعد هناك أمة عربية واحدة».

ترى، هل نبالغ إذا قلنا بأننا نعيش الآن مرحلة تفكيك الأمة العربية تمهيداً لإعادة تشكيلها. . ليس فقط بمعنى إعادة إنتاج تجزئة الوطن

الذي تشمله ولكن أيضاً بمعنى خلخلة مختلف الثوابت في وعي الأمة وواقعها وإضعاف أو ضرب «الأصول» التي يقوم عليها الانتماء إليها، بحيث تهتز أو تنهار الأعمدة التي ينهض عليها البنيان العربي؟.

إن الجدير بالتأمل حقاً أن الولايات المتحدة الأمريكية و «روسيا؟» لم تستفق فجأة على ضرورة إحقاق الحق العربي المتمثل دولياً في قراري مجلس الأمن «242، 338»، بل أنها وجدت الظرف الدولي والإقليمي مؤاتياً لإعادة ترتيب أوضاع منطقة الشرق الأوسط وإعادة هندستها، أو بحسب تعبير واحد من أهم منظري السياسة الأمريكية وهو مارتن أنديك، فقد أدركت الولايات المتحدة ضرورة «إعادة هيكلة المنطقة بما يتناغم مع السيولة الدولية واحتمالات النظام الدولي «قيد التكوين» وبما يتناسب مع توجهات هذا النظام ومصالحها الخاصة كأحد المراكز الجاذبة الرئيسية في هذا النظام».

بيد أن الملاحظة التي يجب تثبيتها، هنا أن مقولة «الأرض مقابل السلام» التي انعقد على أساسها مؤتمر مدريد لم تكن تعكس واقع ميزان القوى الدولي والإقليمي وبأنه لو أريد تحديد شعار المؤتمر بواقعية أكثر لكان لا بدّ من استبدال هذه المقولة، بمقولة «السلام مقابل التطبيع الكامل» ذلك أن العرب في خريف عام 1991 لم يعد بإمكانهم تهديد أمن إسرائيل حتى تعطيهم الأرض مقابل أن يعطوها السلام بل أن الأقرب إلى الواقعية والصحة هو أن إسرائيل كانت هي القادرة على تهديد أمن العرب وخاصة بعد أن خرجت مصر وخرج النفط من الصراع في أواخر السبعينات وخرج العراق وقدراته العسكرية، وخرجت الأموال العربية «الخليجية» باستنزافها خلال حرب الخليج وبعدها «الاستنزاف الذي لم تعرف المنطقة له مثيلاً في السابق» في بداية التسعينات. . وعلى ذلك فإن إسرائيل كانت مستعدة لأن تعطي العرب السلام مقابل أن يطبعوا علاقتهم معها في كافة المجالات، خاصة وأن الظرف الدولي والإقليمي، في بداية العقد

الأخير من هذا القرن، كان مناسباً تماماً لجر العرب لتوقيع اتفاقات سلام معها تكون منحازة كلياً لصالحها.

بل إننا لا نجاوز الحقيقة إذا قلنا بأن التطبيع ـ كمفهوم واتجاه «إسرائيلي» بالأساس ـ قد أصبح الغاية الكبرى لكافة مشروعات الربط الأقليمي المطروحة راهناً من جانب «إسرائيل». فبعد أن كانت مسألة التطبيع لا تمثل سوى إقامة علاقات طبيعية بين إسرائيل وبين بعض البلدان العربية أصبحت الآن تستهدف «تحويل إسرائيل إلى كيان طبيعي داخل المنطقة».

وعندما نحاول الإقتراب من التطبيع كمفهوم.. لابد من الإشارة ـ بداية ـ إلى أن كلمة «تطبيع» هي ترجمة قاصرة للمصطلح الدال على إقامة علاقات عادية (أو: Normalization). فلا يوجد في القاموس العلمي ما يميز علاقات دولية بأنها «طبيعية» (Natural) وهو ما توحي به كلمة «تطبيع».

وثمة تعريف لمفهوم «تطبيع العلاقات» وضعه «جون هيرز» (John Herz)، يستند على الخبرة في العلاقات «المصرية ـ الإسرائيلية»، وهو قريب للمفهوم في إطار التصورات «الإسرائيلية» والأمريكية.. فمن خلال مقاله حول «Normalization in international relations»، والمنشور في مجلة «Middile East Review, spring 1978»، يرى هيرز: «أن تطبيع العلاقات هو إتصال بكل ما تعنيه الكلمة من دلالة، وذلك عبر إقامة علاقات وروابط ديبلوماسية وتجارية وتبادل ثقافي وسياحي».. كما يرى أن هذا الإتصال، يفترض: «إتفاق مسبق على الأرض والحدود والأمن والتعايش، بمعنى عدم رغبة طرف في إزالة الطرف الآخر».

في هذا الإطار، يفرق بين مفهومين.. أحدهما، «Constructire Normalization» ويعني به: «خلق علاقات جديدة لم تكن موجودة قبلاً».. والآخر، «Restorative Normalization» ويعني به: «تطوير

الروابط التي كانت سارية مسبقاً، ثم شابها الإنقطاع وعدم الإستمرارية». ولعل هذا التعريف الذي يقدمه هيرز، ينطلق من مرجعية مباشرة هي «التصور الإسرائيلي» لمفهوم التطبيع، بما ينطوي عليه من تعدد في مكوناته وأبعاده المختلفة.

وعلى ذلك، فالمقصود بالحديث عن التطبيع، هو محاولة إضفاء شرعية وهمية على إقامة علاقات بين «العرب.. وإسرائيل» ذاتن طابع خاص. إذ، طالما أنه لم تكن هناك سابقة علاقات بين البلدان العربية و«إسرائيل» يراد إسترجاعها يكون المطلوب هو إنهاء المقاطعة وفتح المجال - بالتالي - أمام قيام علاقات عادية، أي علاقات يتم تركها لإرادة متخذي القرار لدى الطرفين، دون تدخل لفرض علاقات بعينها، لا بطريق مباشر ولا من خلال إجراءات تستحثهم على بناء علاقات معينة..

هذا هو التطبيع المقصود، من حيث أنه يتضمن العمل العمدي من أجل إقامة علاقات ذات طبيعة خاصة، وهو ما يتم طرحه على نحو يجعل ما عداه يبدو كما لو كان غير طبيعي.

وربما ما يزيد الأمر وضوحاً، الإقتراب من مفهوم «السلام» في المنظور «الإسرائيلي».. إذ لما كان التطبيع هو من المصطلحات التي شاع استخدامها في مرحلة متأخرة من المفاوضات «المصرية - الإسرائيلية» التي سبقت توقيع إتفاقيات كامب ديفيد، ولأن المصطلح الذي تداولته هذه المفاوضات كان «طبيعة السلام».. لذا، يكون من المنطقي تناول المفهوم الذي يتداخل مع مفهوم التطبيع، أي: مفهوم «السلام مع العرب».

والواقع أن السلام كما يفهمه الفكر السياسي الإسرائيلي، على حد قول ألوف هارايفن - مدير شركة شيلواح لدراسات الشرق الأوسط - هو علاقة تحتوي على ثلاثة عناصر على الأقل: الأول أن هذه العلاقة يجب أن تتضمن حواراً بين الأطراف الذين كانوا مشتبكين قبل ذلك في نزاع، والثاني أن هدف هذا الحوار يبتغي الوصول إلى

حلول مشتركة، والثالث أن السلام يجب أن يأخذ شكل علاقة قادرة على أن تخلق آفاقاً ونماذج جديدة من التعاون.

ومن المنطقي أن هذا التعاون الذي يعبر عن شكل العلاقة التي يجب أن يأخذها السلام بين إسرائيل والبلدان العربية.. لا يتم ولا يمكن أن يتم إلا عندما يحدث تغيير على الجانب العربي، هذا التغيير يبدأ بضرورة تقبل إسرائيل ويمتد إلى تقييد قدرات العرب العسكرية وتغيير معتقداتهم السياسية، إذا لزم الأمر، ويمر عبر إعادة صياغة شبكة العلاقات العربية وعلاقات المنطقة مع الدول العظمى ويمر ذلك كله عبر شبكة معقدة من الإجراءات وخلال فترة زمنية طويلة. المهم أن هذا التغيير لا يكفي فيه قبول «إسرائيل» كدولة بل يتعين قبولها بأساسها الأيديولوجي ولا يعتبر كل ذلك مطلباً لتعزيز السلام بل لتحقيق السلام. فالشروط اللازمة لتعزيز السلام هي نفسها اللازمة لتحقيقه.

هذا هو جوهر المضمون الاستراتيجي للسلام وللتطبيع وفي إطاره يلتقي الفكر السياسي الإسرائيلي وإن كانت بعض نقاط التوكيد تختلف بين اتجاه وآخر وبين مفكر وآخر طبقاً لتحليل جوانب النزاع وتغليب أهمية بعض عناصره على بعضها الآخر.

ولكن المضمون الاستراتيجي للسلام وللتطبيع لا يعني مجرد التسليم بوجود «إسرائيل» أو مراجعة للعقل العربي أو إحداث تغيير في نمط السلوك العربي تجاهها أو تجاه طرف ثالث قد يؤثر عليها فحسب لكنه يتضمن أيضاً التسليم بمجموعة من المطالب، منها ما يختص بالجانب الثقافي لعملية التطبيع ومنها ما يختص بالجانب الاقتصادي، ناهيك عن المطالب التي تختص بمفهوم الأمن الإسرائيلي والتي لا يتسع هنا مجال الحديث عنها.

ولما كانت الفكرة الأساسية للاستراتيجية «الإسرائيلية» في تطبيع العلاقات مع البلدان العربية هي «التغيير» سواء من خلال تغيير

الأيديولوجية العربية التي تحكم الصراع أو من خلال تفتيت ما يسمونه الملامح السلبية في الثقافة العربية والإسلامية أم من خلال وضع أساس عقائدي للسلام، فإن جانب التطبيع الثقافي والتسليم بالمطالب المعلقة به يمثل ـ من وجهة النظر «الإسرائيلية» ـ الدعامة الرئيسية لبناء السلام في المنطقة وهو لدى البعض منهم أكثر إقناعاً وأكثر استقراراً من أي ترتيبات أمنية عابرة مثل المناطق المنزوعة السلاح ووضع جيش أجنبي وأجهزة إنذار وضمانات الدول الكبرى وهو العامل الحاسم على المدى البعيد، فالصراع يوجد في وعي الشعوب قبل أن ينتقل إلى الواقع، والمطلوب ببساطة هو نزع العداء من العقل العربي استكمالاً لمحاولة نزع السلاح من اليد العربية وهي المهمة التي يتكفل بها التطبيع السياسي والأمني. وهذه المهمة ـ في الفكر الإسرائيلي ـ ليست بالمهمة المستحيلة بل هي ممكنة وكل عقدة لها حلها لدى الإسرائيليين، فإذا كانت مناهج التربية والتعليم السابقة تحض على الكراهية فإنه يمكن تغييرها لتشيع قيم السلام وإذا عاقت الحقائق التاريخية تصفية الأحقاد يمكن تجاهلها والتركيز على الجوانب الإيجابية. وموقف الإسلام من اليهود أيضاً له حله فإذا كانت المفاهيم الأساسية تسود الدين فيمكن إزالتها وهم على استعداد لأن يتبادلوا هذه التغييرات فلا يقصرونها على الجانب العربي فهم ينادون بتعديل مناهج التعليم في إسرائيل أيضاً لتعكس قيم السلام.

ولا عجب والحال هذه أن يأخذ التطبيع الثقافي شكل الهجوم الفكري الصهيوني في اتجاه الوطن العربي. أما محاور أو مستويات هذا الهجوم، كما يشير محسن عوض، في كتابه «الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلدان العربية: 1988» فيمكن إجمالها في ثلاثة عناصر رئيسية: يتجه الأول إلى محاولة تصفية مصادر أو منابع العداء في الفكر السياسي العربي ومحاولة تفتيت الطابع السلبي السائد في الأيديولوجيات السائدة تجاه إسرائيل والصهيونية، بينما يتجه الثاني إلى

خلق قاعدة فكرية للتواصل مع بعض العناصر الفكرية والسياسية في الوطن العربي، أما الثالث فيتجه إلى محاولة خلق قاعدة ارتكاز لتحالف محتمل مع الأقليات الدينية والعرقية في الوطن العربي. هكذا يتم التغيير وهكذا يتحق التطبيع الثقافي الذي يمثل الدعامة الأساسية لمفهوم السلام من وجهة النظر الإسرائيلية وهكذا تتضح أحد الجوانب المهمة للاستراتيجية الإسرائيلية للتطبيع.

ولكن لما كان لا بدّ لكل استراتيجية من هدف يمثل الوصول إليه جائزة كبرى يأتي جانب التطبيع الاقتصادي والمطالب المتعلقة به ليمثل هدف تلك الاستراتيجية وجائزتها الكبرى إذ أنه في الفكر الإسرائيلي ضرورة لتعزيز السلام بقدر ما هو حاجة من احتياجات الاقتصاد الإسرائيلي. وإذا كانت الضمانات الأمنية ونزع السلاح والتعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة تمثل الضمانات اللازمة لفرض السلام فإن التدفق الحر لكل من «السلع» والأفكار هما وحدهما الدعامتان القادرتان على تعزيز السلام وإكسابه الصيغة الوحيدة المقبولة للمفهوم الإسرائيلي.

وقد وجدت هذه الصيغة ضالتها في النظام الاقتصادي للشرق الأوسط، هذا النظام الذي يقوم على ربط الحياة الاقتصادية العربية «المياه النفط، السياحة، التقانة» بالاقتصاد الإسرائيلي. وينهض المنطق الاستراتيجي بهذا الصدد على مقولة هامة مؤداها: «إن التبادل التجاري يوحد الشعوب ويخلق نماذج من الاعتماد المتبادل ونسيجاً من المصالح المشتركة، وهو ما أكدت عليه ورقة المفوضية الأوروبية إلى جلسات الدورة الأولى لاجتماعات لجنة التنمية والتعاون الدولي في إطار المفاوضات متعددة الأطراف في بروكسيل «مايو 1992»، إذ أكدت تلك الورقة على أن قيام «منطقة التبادل الحر» هي القضية المحورية في إطار الترتيبات الاقتصادية الجديدة القادمة «Itis clear that a free Trade Area is a key agenda item».

وإذا تجاوزنا الحديث عن سلة المشروعات المطروحة وحجمها خاصة وأن اللوائح الخاصة بهذه المشروعات معروفة بالتفصيل، وذلك بعدما ضمنت وثائق المفاوضات الثنائية التي عقدتها إسرائيل مع منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الأردنية إشارات إلى مشروعات التعاون الثنائي أو مشروعات التعاون الإقليمي في المجالات كافة، هذا بالإضافة إلى ما جرى الحديث عنه من مشروعات طرحت في مداولات مؤتمر الدار البيضاء، وتضمنتها بشكل خاص ورقة العمل المقدمة من الوفد الإسرائيلي، نقول إذا تجاوزنا الحديث عن تفصيلات هذه المشروعات إلى محاولة تحليل أبعادها وكذا أهميتها ودورها في إعادة صياغة الخريطة الجيوسياسية ـ الاقتصادية العربية يمكن ملاحظة أن هذه المشروعات تستهدف إقامة مجموعة إقليمية بحيث تندرج هذه المشروعات بحسب نوعيتها وعدد المنخرطين فيها في سياق التمهيد لاندماج إقليمي وظيفي على أساس المصالح الناشئة والمفترضة.

أولاً. . يمكن ملاحظة أن إسرائيل يتم تقديمها بوصفها البلد المميز بالصناعات التي تعتمد رأس المال الكثيف والتي تحتاج إلى خبرات عالية وإمكانيات تقنية كالصناعات الألكترونية والأبحاث الكيماوية والعلمية والصناعات الكهربية، أضف إلى ذلك أن خطط المواصلات تشير إلى أن «العقد» كافة سوف تكون في إسرائيل كما تشير أن تكون هي ذاتها عقدة لأنابيب النفط والمياه ومرتكزاً لمختلف مشروعات البنية الأساسية وكذلك للعمليات المصرفية والمعلوماتية والسياحية.

هذا يعني، أن إسرائيل تسعى في حالة إقامة الترتيبات الإقليمية للتعاون (الربط) الاقتصادي إلى أن تتحول إلى مركز إقليمي لتجارة الترانزيت والمواصلات والسياحة والتجارة الإقليمية ناهيك عن الصناعات الخاصة بالتكنولوجيا المتقدمة نظراً لموقعها الجغرافي والذي

يجعلها معبراً بين المغرب والمشرق العربيين وكذلك بين العالم الخارجي وخاصة المجموعة الأوروبية. والولايات المتحدة الأمريكية أكبر شريكين تجاريين «لإسرائيل» والعالم العربي.

وقد أتاح اتفاق غزة ـ أريحا، وكذلك معاهدة السلام مع الأردن، البدء في تنفيذ الخطط المتعلقة بمشروعات التعاون الإقليمي وخاصة خطط إقامة شبكة الطرق وبالتحديد طريق يربط بين مصر والأردن ويمر عبر «إسرائيل»، وكذا مشروع دمج مينائي العقبة وإيلات وتطوير هذه المنطقة تجارياً وسياحياً حيث يأمل «الإسرائيليون» في إنشاء منطقة سياحية تمتد على طول ساحل البحر الأحمر من جزيرة المرجان عبر طابا وساحل المرجان في إيلات وصولاً إلى الساحل الأردني من العقبة حتى السعودية وبالتالي فإن هذه المنطقة التي يطلق عليها مشروع «ريفيرا البحر الأحمر» تقتضي قيام تعاون إقليمي رباعي الأطراف هي: مصر «إسرائيل» الأردن والسعودية.

ثانياً. يمكن ملاحظة أن معظم المشروعات المطروحة تعتمد على التمويل العربي في حين تستفيد من هذه الاستثمارات الشركات المتعددة الجنسية وخصوصاً التي تديرها الولايات المتحدة، مثلما تستفيد «إسرائيل»، كما أن هناك اقتراحات عدة بهذا الشأن «الاعتماد على التمويل العربي»، ومن أهمها أن تمول البلدان العربية النفطية هذه المشروعات بنسبة الثلثين فيما تتحمل الولايات المتحدة وكندا وأوروبا واليابان الثلث الباقي (حكومات وبنوك وشركات خاصة) كما عرض شيمون بيريز أن تقوم البلدان العربية النفطية بتغذية صندوق التنمية المقترح بنسبة «1» في المئة من عائداتها النفطية.

أضف إلى ذلك أن أسواق البلدان العربية التي يتجاوز تعداد سكانها 200 مليون نسمة تمثل أسواقاً طبيعية وقريبة للصادرات «الإسرائيلية» وعلى رأسها الصادرات الصناعية. وتركز «إسرائيل»

أنظارها بشكل خاص على أسواق بلدان الخليج نظراً لأنها تملك القوة الشرائية الحقيقية في المنطقة. هذا يعني أن ذلك الوضع سيفسح المجال بالنسبة «لإسرائيل» أمام قيام علاقات طبيعية بينها وبين جيرانها «العرب» وسيمكنها من تدوير الزوايا الحادة في القضية الفلسطينية (القدس واللاجئون وحق العودة) حيث يصار إلى تذويبها في نطاق المصالح الناشئة على أساس مشروعات التعاون، الربط الإقليمي. ومن ثم فإن هذه الأخيرة يمكن أن تؤدي إلى تحويل «إسرائيل» إلى شريك في ثروات المنطقة وأسواقها ومياهها وبنيتها التحتية بعدما كانت تحاول أن تكون شريكاً في جغرافيتها.

ومن شأن هذا الوضع أن يطلق آليات تطور الاقتصاد «الإسرائيلي» بعدما كان يتعرض للاختناق بسبب ضآلة السوق «الإسرائيلية» والمقاطعة العربية والحاجة إلى اليد العاملة والتمويل ناهيك عن الإنفاق على التسلح.

ثالثاً.. يمكن ملاحظة أن انخراط «إسرائيل» في مشروعات التعاون ـ الربط الإقليمي قد يساعد على تقليل اعتمادها على المساعدات الغربية ولا سيما الأمريكية منها إذ يمكن أن تتحول إلى كيان قادر على تمويل مختلف أوجه النشاط لديه سواء عبر الاستفادة من الاستثمارات من صندوق التنمية المقترح للشرق الأوسط، أو من خلال نشاطاتها الاقتصادية المختلفة في المجال الرحب للشرق الأوسط.

المثال الذي يمكن أن نسوق هنا هو السياحة. ومن المعروف أن السياحة تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد «الإسرائيلي» باعتبارها مصدراً هاماً للسيولة النقدية حيث زاد إيرادها من متوسط مليار دولار في السنة خلال أوائل الثمانينات إلى 1,6 مليار دولار عام 1987 أعقبه انخفاض حاد بسبب الانتفاضة الفلسطينية ثم حرب الخليج الثانية، لكن مع

التحول في عملية السلام انتعشت السياحة «الإسرائيلية» ووصلت إيراداتها إلى 1,9 مليار دولار عام 1992 ثم إلى 2,2 مليار عام 1993 بل وتأمل «إسرائيل» بفضل المشاريع السياحية المقترحة مشروع «ريفيرا البحر الأحمر» مثلاً أن تفوق إيراداتها من السياحة 3 مليارات دولار سنوياً.

مثال آخر يمكن أن نسوقه في هذا المجال، وهو المبادلات التجارية، ولإعطاء فكرة مبدئية عن توزيع مكاسب التجارة بين الاقتصاد «الإسرائيلي» والاقتصادات العربية الأخرى في إطار المشروعات الشرق أوسطية المقترحة تشير دراسة للمفوضية الأوروبية «1993» عن تنمية التبادل التجاري في إطار «منطقة حرة للتجارة» تجمع إسرائيل والكيان الفلسطيني الوليد والأردن وسوريا ولبنان ومصر إلى أن حجم الصادرات المجمعة لتلك البلدان سيكون حوالى 30 مليار دولار. وبحلول عام 2010 تكون حصة إسرائيل منها 50 في المئة، فإذا ما أضفنا إلى ذلك مسألة إنهاء المقاطعة العربية «لإسرائيل» إلى سابقتها «المبادلات التجارية» فإن الفوائد التي يمكن أن تعود على الاقتصاد «الإسرائيلي» حينئذٍ ليست في حاجة إلى تعليق، خاصة أنه يبقى من المرجح أن تكون الصادرات العربية إلى إسرائيل من النوع المعروف بتسمية «تحويل التجارة» Trade Diversion في حين سوف تكون الصادرات الإسرائيلية إلى البلدان العربية من نوع «خلق التجارة» Trade Creation.

التعاون الإقليمي... وحسابات المكسب والخسارة:

قد يرى البعض أن ثمة مبالغة في أهمية الدور «الإسرائيلي» وكذا مخاطر الهيمنة الإسرائيلية في ظل الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية الجديدة وأن معظم المخاطر والمحاذير تستند إلى رؤية استاتيكية للواقع المتخلف الراهن للاقتصادات العربية وأن المستقبل يحمل إمكانات

لتطوير أوضاع الاقتصادات العربية وزيادة مقدرتها التنافسية. بل ويزيد البعض بأن المخاطر على الجانب العربي مبالغ فيها جداً وأن المزايا المتوقعة على الجانب الإسرائيلي مبالغ فيها أيضاً.

وهنا يمكن مناقشة مثل هذه الطروحات من خلال الانطلاق من نقطة مركزية مفادها أن معالجة موضوع المخاطر والمنافع في حالة التسوية السلمية من زاوية اقتصادية تجريبية هي معالجة لا يمكن أن تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد التاريخية والنفسية والثقافية للصراع بين «العرب... وإسرائيل» لذلك فإن تحديد الموقف من النظام الإقليمي المقترح يجب ألا يتأسس على النتائج الاقتصادية فقط بل على نظرة شمولية متكاملة إلى مجمل الاستهدافات المنوطة بهذا المشروع الشرق أوسطي سواء الاستهدافات الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية ـ القيمية، وهو ما يمكن أن يقوم على نظرة شمولية لحسابات المكسب والخسارة.

في هذا السياق يمكن الإشارة إلى النقاط التالية:

● **ارتكازية الدور «الإسرائيلي»:**

إذا كانت هيكلية العلاقات المرسومة من حيث تقسيم الأدوار والمواقع في البرامج والمشروعات والمؤسسات التي يشير إليها المشروع الشرق أوسطي في جانبه «الاقتصادي» المعلن على الأقل تعطي إسرائيل موقعاً متميزاً ومتفوقاً بصورة استباقية كما يلاحظ من خلال ما قدم من مقترحات في قمة الدار البيضاء سواء في الوثائق أو ما جاء في قسم كبير من البيانات والمداخلات، وكذا ما تمت الإشارة إليه في اتفاق «غزة ـ أريحا» (الملحقين الثالث والرابع) ومعاهدة السلام مع الأردن فإن هذا ولا شك يشكل خللاً بنيوياً خطيراً سوف تترتب عليه آثار ضارة وربما مخيفة للأقطار العربية.

إن مشروع النظام المقترح، على ما يبدو، يسمح لإسرائيل بأن

تصبح نقطة استقطاب مركزية اقتصادياً ومادياً «مالياً» بل ويسمح لها أن تصبح مركز الثقل في جميع الأنشطة الاقتصادية المستهدفة ونقطة الالتقاء والعبور لمعظم مشروعات البنية الأساسية كالطرق والسكك الحديدية والاتصالات والطاقة ولمجرى المياه التي يكثر الحديث عن استيرادها من تركيا. وكذلك البلد المستفيد بالدرجة الأولى من كافة البرامج السياحية المتعددة الجهات والموجات ونقطة استقطاب للاستثمارات الخارجية الوافدة.

ولا شك أن ارتكازية الدور الإسرائيلي بكيفية كهذه تتيح لها أن تجني الكثير من المكاسب في اتجاه بناء قوة اقتصادية مؤثرة. وإضافة إلى قوتها العسكرية المؤكدة يمكن أن تصبح مرجعية سياسية أولى في المنطقة وهذا يدعو منطقياً إلى الشك على الأقل بجاذبية وواقعية قيام ترتيبات اقتصادية.

● **توجيه التدفقات الاستثمارية:**

لا شك أن العرب الذين يدعون إلى النظام الشرق أوسطي، يعتقدون بأنهم سيحصلون على استثمارات غير عربية من خارج المنطقة بفضل تحقيق التسوية والسلام، وفي اعتقادنا، أن مثل هذا التوقع لدى كثيرين من العرب غير واقعي، إلا إذا رسخت حالة تبعية العرب للدول الصناعية بشكل ثابت، وتجسده آليات تضمن استمرار التبعية، وعدم قدرة العرب على الفكاك أو الانفلات منها، وذلك بفضل «إسرائيل» نفسها، قدراً لا بأس به من الهيمنة السياسية والاقتصادية في الشرق الأوسط المقترح.

ولعل الأساس الذي تعتمد عليه هذه المقولة الأخيرة هو أن المجال الكبير للتدفقات المالية والاستثمارية البينية سيكون هو توجه موارد مالية عربية للاستثمار في «إسرائيل» وغيرها إذ ليس من المبرر أن تتحرك التدفقات الاستثمارية البينية في اتجاهين، أي ليس من المبرر

توقع قيام «إسرائيل» باستثمارات في الاقتصادات العربية في حين هي تعتمد إلى مدى غير قليل على موارد مالية من الخارج لمختلف أغراضها في «التسلح والاستثمار والاستهلاك».

هذا عن التدفقات الاستثمارية والمالية البينية، أما عن التدفقات الاستثمارية من خارج المنطقة فيكفي أن نشير هنا إلى نتائج الاستطلاع الذي قامت به مؤسسة «CRB» لدى عدد من الشركات المتعددة الجنسية العاملة في أوروبا والولايات المتحدة واليابان. فقد أشارت نتائج هذا الاستطلاع إلى أن الشركات العاملة في صناعة المنسوجات والأغذية والمنتجات الكيمياوية الخفيفة «المنظفات» سوف تتجه باستثماراتها نحو مصر، بينما الشركات العاملة في مجال الصناعات «عالية التقنية» التي تبحث عن يد عاملة ماهرة وتسهيلات لتطوير البحوث «RSD» سوف تتجه باستثماراتها إلى إسرائيل.

هذا يعني أن الرهان «الإسرائيلي» يقوم على أن فتح الأسواق العربية أمام الصادرات الصناعية «الإسرائيلية». سوف يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى «إسرائيل» للاستفادة من موقعها كمحطة لتصدير السلع الصناعية «العالية التقنية» لأسواق المنطقة العربية بتكاليف شديدة الانخفاض.

- **التطوير الاقتصادي والرهان الخاسر:**

الحقيقة التي يمكن تثبيتها فيما يخص المراهنة التي يقوم بها كثير من المتحمسين العرب لنظام الشرق أوسطي أي المراهنة على تطوير الغرب للاقتصادات العربية هي أنها مراهنة ضارة خاسرة وتفتقد الحد الأدنى من المصداقية.

ففي سياق ملاحظة المشروعات المطروحة من الدول الكبرى أو من البيوتات المالية الدولية التي ترسم سياستها الولايات المتحدة الأمريكية، يتبين أن هذه المشاريع تستهدف تعميق السيطرة على

المنطقة وثرواتها وخاصة ثروتها النفطية. ومن ثم فإن القضية ليست التطوير الاقتصادي للمنطقة كما يتوهم أو يشيع البعض وليست السلام من أجل التنمية على حد اعتقاد البعض الآخر، وبالتالي يكون الحديث عن هونج كونج هنا وتايوان هناك وسنغافورة في مكان آخر وأن الشرق الأوسط سيتحول إلى منطقة على غرار جنوب شرق آسيا هو حديث في غير محله لأنه يغفل الأسس السياسية والمصالح الاقتصادية بل والأهداف الاستراتيجية التي تقف وراء مشروع النظام الشرق أوسطي إذ أن الحديث عن الوضع في جنوب شرق آسيا وعن المعجزة الاقتصادية فيها يجب النظر إليه في سياقه التاريخي وفي إطاره الدولي أما بالنسبة إلى منطقتنا فلا ندري لماذا ننسى أنه تعامل مختلف ولا ندري لماذا ننسى أن الغرب لم يسمح سابقاً، منذ تجربة محمد علي، ولن يسمح لاحقاً بتطور هذه المنطقة حتى لا تفلت من سيطرته.

وفي نفس السياق، سياق ملاحظة المشروعات المطروحة، أن وضع المنطقة في إطار التقسيم «الدولي» الجديد للعمل سيزيد من اعتمادها على السوق العالمية وسيعمق الفجوات التي تعانيها في مجالات العلوم والتقنية والصناعات الأساسية وذلك لمصلحة التوسع في الهياكل الاقتصادية اللاإنتاجية وخصوصاً تلك المتعلقة بمشروعات البنية الأساسية والقطاعات الخدماتية ومنها قطاع السياحة الذي اعتبرته بعض الدراسات «الإسرائيلية» الصناعة الأساسية للشرق الأوسط عام 2000.

هذا لا يعني فقط التهديد بتشويه البنى الاقتصادية العربية وتقليص الهياكل الإنتاجية، بل يعني أيضاً مدى الإجحاف الذي يتعرض له العرب في سياق الإطار الإقليمي للعمل، إذ تعتبر البلدان العربية مصدراً للتمويل والعمالة الرخيصة والنفط والخدمات إضافة إلى بعض الصناعات التي تعتمد على كثافة الأيدي العاملة والصناعات المرتبطة بالنفط «التي تعتبر ملوثة للبيئة» فضلاً عن كونها سوقاً استهلاكية.

● **الاقتصاد السياسي للنظام المقترح:**

لعل محاولة الاقتراب من النظام الشرق أوسطي المقترح وموقعه في إطار التقسيم الدولي للعمل وذلك من منظور الاقتصاد السياسي لا بدّ أن نشير إلى أمرين: **أولهما**: أن النظام الاقتصادي المقترح يستند إلى اقتصادات السوق وإلى إطلاق يد الشركات الخاصة. وعلى ما يبدو فإن التمهيد لذلك كان قد جرى في إطار سياسات ما يسمى بالخصخصة والتكيف الهيكلي التي عملت البيوتات المالية الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين) على فرضها في المنطقة بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية والشركات المتعددة الجنسية. **الأمر الثاني**: أن هذا الوضع لا يساعد فقط على دمج المنطقة بالنظام الرأسمالي العالمي بل أيضاً ومن خلال تقويض دور الدولة والحد من تدخلها في العمليات الاقتصادية يساعد على إضعاف جهاز الدولة القطرية لمصلحة التوجهات الإقليمية.

هذا يعني أن النظام الاقتصادي المطروح يستهدف ضرب الأساس الاقتصادي ـ الاجتماعي للدولة القطرية عن طريق تحييدها وتحييد دورها كـ «شرطي» وإلغاء (أو الحد من) وظيفتها الاجتماعية، هذا بالإضافة إلى أن هذا النظام أو السوق بالمعنى الواسع للكلمة ومن خلال تحويل المنطقة إلى سوق استهلاكية وسوق للعمالة والخدمات (من حيث الأساس) سيحاول ترسيخ ثقافة جديدة وتنمية عادات مكتسبة مما يؤدي إلى تبعية جديدة تتناسب مع عصر ما بعد الحداثة أو عصر المعلومات الذي قوامه «السيطرة عن بعد».

● **قيمة «إسرائيل» الاستراتيجية لأمريكا:**

الأمر الذي نود التشديد عليه هنا أن هناك فارقاً بين انخراط إسرائيل في النظام الشرق أوسطي المقترح وتحولها إلى نقطة ارتكاز أو نقطة استقطاب في سياق كافة المشروعات المطروحة للتعاون «الربط»

الإقليمي، وما سوف يتيح لها ذلك بالتالي من جني الكثير من المكاسب، وبين الحديث الذي كثر مؤخراً حول «الغزو» الاقتصادي «الإسرائيلي» للمنطقة أو «هيمنة» «إسرائيل» على الاقتصادات العربية وهو الحديث الذي ينطوي على «التباس» نابع من الخلل في تحديد العلاقة «الأمريكية ـ الإسرائيلية».

فمن جهة يبدو أن الحديث عن الهيمنة الاقتصادية فيه كثير من التبسيط إذ أن الدور الإسرائيلي في النظام الشرق أوسطي المقترح هو دور سياسي بالأساس بسبب الوظيفة السياسية الأساسية لقيام النظام الإقليمي، أما بالنسبة لدور إسرائيل الاقتصادي في النظام المقترح فهو يتمثل بتأمين إمكانات الاعتماد على ما تقدمه لها المنطقة من أموال وأسواق وعمالة من أجل تمويل نفقاتها بذاتها وتخفيف الأعباء التي أثقلت كاهل الولايات المتحدة، أي إنتاج وسائل تجديد حياتها وتطوير إمكاناتها ودورها في المنطقة.

ومن جهة أخرى يبدو أن «إسرائيل» ستبقى في موقع الهيمنة على النظام الإقليمي «الدائرة الشرق أوسطية تحديداً» بالنسبة إلى البلدان المنخرطة فيه فقط، وهذا تحصيل حاصل لتفوقها وتميزها النوعي عن هذه البلدان وشبكة علاقاتها الدولية وطبيعة نظامها الاقتصادي. ولكن هذه الهيمنة ستظل في إطار الحدود التي ترسمها لها الاستراتيجية الأمريكية، أي أنها لن تكون بأية حال بديلاً أو حتى شريكاً للاحتكارات الأمريكية في هذه الهيمنة إلا بمقدار ما تريد هذه الاحتكارات.

هذا يعني أن التخوف الحقيقي من الهيمنة وتداعياتها يبقى من الولايات المتحدة الأمريكية. والغريب أن يتم التخوف المبالغ فيه من الهيمنة الاقتصادية «لإسرائيل» في حين تتعمق عناصر هيمنة الولايات المتحدة السياسية والاقتصادية والأمنية والإعلامية على المنطقة في إطار

سعيها الدؤوب لتكريس تبعيتها وتهميشها في إطار التقسيم الدولي الجديد للعمل.

● **إسرائيل «دولة ذات مشروع»:**

لا شك أن معالجة موضوع المخاطر والمنافع، أو بالأحرى مسألة التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط وحسابات المكسب والخسارة من زاوية اقتصادية تجريدية هي معالجة لا يمكن أن تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد التاريخية والنفسية والثقافية للصراع العربي الإسرائيلي.

بعبارة أخرى يبدو أن بعض العرب من المتحمسين لمسألة التعاون الإقليمي لا يميزون بين التعامل مع «إسرائيل» من جانب والتعامل مع بلدان نامية كالاكوادور أو تايلاند أو نيجيريا أو دول صناعية متقدمة كالسويد أو ألمانيا مثلاً. من جانب آخر فهذه الدول وتلك البلدان الموجودة خارج المنطقة، بخلاف إسرائيل، لا يشكل التعامل معها مدخلاً، يلغي أو على الأقل يهمش الهوية العربية الإسلامية، كما لا يشكل التعامل معها تناسي الأرض العربية المقتطعة مثل «إسرائيل».

القضية إذن ليست حساباً للمكاسب والخسائر بالمعنى الاقتصادي الضيق والمجرد فـ «إسرائيل» ليست مجرد دولة أجنبية أخرى تقوم أو سوف تقوم بتصدير سلعها إلى بقية البلدان العربية، وأنها سوف تقوم باستثمارات في البلدان العربية شأنها في ذلك شأن أية دولة أجنبية أخرى بل هي «دولة ذات مشروع» وهو ما يؤكد أن ميزان الخسارة أو الربح هو في نهاية الأمر ميزان للخسارة والربح «السياسي والاستراتيجي»، وليس مجرد الخسارة أو الربح بالمفهوم الاقتصادي المجرد الذي يتبناه التجار في الأسواق.

إن الملاحظ هنا أن استراتيجية «إسرائيل» ليس فقط أن تصبح

عضواً كامل العضوية في المنطقة بل أكبر قوة عسكرية واقتصادية وسياسية فيها (لاحظ مثلاً موقفها من معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية) أي أنها لن تكون دولة عادية لسبب بسيط هو أنها إذا تخلت عن طبيعتها المتمثلة في كونها «دولة ذات مشروع» أو استطاع العرب أن يقوموا بتحويلها إلى «دولة عادية» فإن المشروع الصهيوني سينهار وسوف نعرِّب إسرائيل على المدى البعيد بحكم المحيط العربي.

عبور الهزيمة:

لا يسعنا إلا القول أن كثيراً من الخلل الذي يبدو بوضوح في ثنايا بعض الاجتهادات التي تناولت مسألة التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط لا يكمن فقط في افتقادها رؤية شاملة لما يحدث على الساحة العالمية وتداعياته على المنطقة العربية (المشروع الأمريكي المتمثل في الشرق أوسطية والمشروع الأوروبي المتمثل في المتوسطية) ولا يكمن وحسب في افتقادها رؤية شاملة لحقيقة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، ولكن يكمن كذلك في افتقادها رؤية شاملة لحقيقة دور إسرائيل في المنطقة.

لذا قامت مثل هذه الاجتهادات بالمبالغة في دور عاملين: الاقتصادي «حراسة منابع النفط وممراته»، والسياسي الذي كان يتمثل في مواجهة الاتحاد السوفيتي، على حساب العوامل السياسية والتاريخية والثقافية الأخرى المحددة للصراع في المنطقة ومن ثم سمعنا كثيراً عن التبشير ببداية العدّ التنازلي للدور الإسرائيلي لدى الولايات المتحدة خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتداعيات حرب الخليج الثانية. وكما أشرنا من قبل.. فإن الحقيقة التي يجب ألا نغفل، نحن العرب عنها أن المشروع الصهيوني ظهر أساساً قبل حفر قناة السويس وتبلور قبل وجود الاتحاد السوفيتي وتجسد قبل اكتشاف النفط في المنطقة العربية. إن هذا المشروع ظهر لتكريس شطر المنطقة العربية إلى

قسمين وتكريس تجزئتها وتفتيتها والإسهام في السيطرة على التطورات السياسية والاقتصادية والثقافية فيها لصالح تكريس المصالح العربية التي ينتمي لها. وبحسب وليم كوانت فإن: «إسرائيل مصدر قوة للولايات المتحدة وهي الحليف الوحيد الذي تعتمد عليه في المنطقة».

ألا تدل هذه الحقيقة على زيف المقولة التي بدأت تنساب من بين أسطر بعض العاملين (. . .) على ساحة العمل «الصحافي» العربي، والتي مفادها: «أن تغيراً تدريجياً قد لحق بالمنطق الصهيوني، الذي يقول بأن كل فلسطين لإسرائيل وكل اليهود لفلسطين».

إن الزيف، هنا، يتضح من خلال التفرقة بين «الاستراتيجي» الذي يقوم على الثوابت العقائدية، و «التاكتيكي» الذي يقوم على المتغيرات السياسية.. ثم، من قال أن كافة يهود العالم يمكن أن يقوموا بملء الأرض العربية المحصورة بين «النيل.. والفرات»، أو ـ حتى ـ المنطقة المحصورة بحدود فلسطين الجغرافية؟!

المسألة.. ليست فيمن يملأ الأرض من السكان، ولكن فيمن يكون له «السيادة» على الأرض التي يملؤها هؤلاء السكان.

التعديل، إذن، الذي تم من جانب «الإسرائيليين»، في هذه المرحلة، لا يمس الهدف «الاستراتيجي» الذي حددته العقيدة الصهيونية في «إسرائيل الكبرى».. ولكنه يتعلق بطريق الوصول إليه على المستوى «التاكتيكي». إذ أن «إسرائيل»، التي بقيت طويلاً مسكونة بأولوية الحرب العسكرية، لم تتأخر، في سياق تعديل «الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط»، في اكتشاف النعم والمنافع التي يمكن أن يحققها لها «طريق الشراكة الاقتصادية».

ومن ثم، أصبح من الممكن إعادة النظر في الرؤية التقليدية للمشروع الصهيوني حول «إسرائيل الكبرى»، أو بالنسبة إلى دعوة أكبر عدد ممكن من يهود العالم للاستيطان في فلسطين.

فبدلاً من «إسرائيل الكبرى» جغرافياً، أصبح من الممكن الحديث عن «إسرائيل الكبرى» اقتصادياً التي تعتبر شريكاً استراتيجياً للولايات المتحدة في مشروع «النظام الشرق أوسطي»... ولم يعد ثمة حاجة لجلب معظم يهود العالم إلى فلسطين، لعدم توافر الإمكانية الواقعية من جهة، ولعدم الحاجة لذلك، من جهة أخرى.

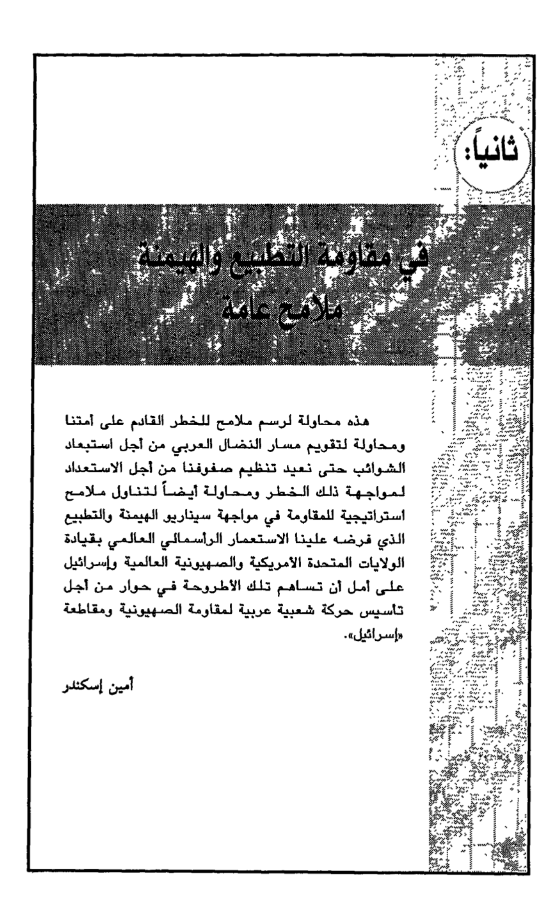
إن بضعة ملايين من اليهود في «إسرائيل»، بإمكانهم القيام بهذا الدور وتشغيل اليد العاملة العربية في المشروعات الاقتصادية المشتركة في النظام الإقليمي «الجديد». إما يهود العالم، فهم ذخر استراتيجي لـ «إسرائيل».

وهكذا..

فإذا كان ذلك يطرح، ولا شك ضرورة مواجهة التساؤل: «ما العمل؟!» إلا أنه يشير، في الوقت ذاته، إلى النقطة الأساسية التي يمكن من خلالها الإجابة على التساؤل المطروح.

هذه النقطة، في اعتقادنا، هي مقاومة «التطبيع».. بمعنى مقاومة «تحويل إسرائيل إلى كيان طبيعي داخل المحيط العربي».

ولكن.. كيف يمكن أن نحقق ذلك.. أي كيف يمكن مقاومة هذا «التطبيع»؟.



ثانياً:

في مقاومة التطبيع والهيمنة ملامح عامة

هذه محاولة لرسم ملامح للخطر القادم على أمتنا ومحاولة لتقويم مسار النضال العربي من أجل استبعاد الشوائب حتى نعيد تنظيم صفوفنا من أجل الاستعداد لمواجهة ذلك الخطر ومحاولة أيضاً لتناول ملامح استراتيجية للمقاومة في مواجهة سيناريو الهيمنة والتطبيع الذي فرضه علينا الاستعمار الرأسمالي العالمي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والصهيونية العالمية وإسرائيل على أمل أن تساهم تلك الأطروحة في حوار من أجل تاسيس حركة شعبية عربية لمقاومة الصهيونية ومقاطعة «إسرائيل».

أمين إسكندر

من أجل القيام بفعل واع، يجب أن نستند على أسس التخطيط والتفكير العلمي، حيث إن أعداءنا يستخدمون العلم وطرقه، ويستفيدون من عدم استخدامنا له، ولعل مسيرة زرع وتأسيس ونمو وتضخيم الكيان الصهيوني في أرضنا العربية لتؤكد ذلك النهج العلمي والتخطيطي طويل المدى.

ومن هنا لا بدّ أن نمتلك استراتيجية واضحة ومحددة المعالم والإمكانيات في مواجهة استراتيجية التطبيع والاستسلام المفروضة علينا من قبل الغرب الاستعماري والكيان الصهيوني.

ولأجل أن نتعرف على موقع قدمنا، لا بدّ أن نعرف:

أولاً ـ عالم اليوم.. عرب اليوم:

فمعرفة عالم اليوم تعني معرفة البيئة المحيطة والفاعلة والمؤثرة في أوضاع فعلنا العربي وأوضاع أمتنا العربية وأوضاع شعبنا العربي.

ومما لا شك فيه أن عالماً تنفرد بقمته الولايات المتحدة الأمريكية ولو مؤقتاً سوف يؤثر علينا بالسلب أكثر من عالم الثنائية القطبية حيث كانت مساحة المناورة أكثر اتساعاً بالنسبة لنا.

ومعرفة أحوالنا اليوم، تعني معرفة سلبياتنا التي تعيق المسيرة، وتعني معرفة الموجب في حياتنا، حتى نستطيع تطويره واستثماره لصالح الفعل الواعي للمجابهة بيننا وبين أعدائنا.

وتعني أيضاً تحديد القوى والفعاليات والأفكار والمعتقدات التي سوف تواصل طريق المجابهة تلك، والأهم من ذلك تعني ترتيب أولويات النضال والمهام والواجبات الملقاة على عاتقنا.

ثانياً - استراتيجية المواجهة:

ولعل المحور الأول في تلك الاستراتيجية هو:

(أ) تقويم مسيرة النضال العربي، حتى تتعرف القوى المنوط بها استكمال مسيرة النضال على السلبيات التي أدت إلى حالة الهزيمة العربية تلك وحتى لا تتكرر نفس الأخطاء والسلبيات، وحتى تمتلك قدرة الإبعاد والتقويم.. إبعاد الأفكار والمعتقدات التي ساهمت في هزيمة المسيرة النضالية من 1948 حتى الآن، وأيضاً إبعاد القوى والشخصيات التي تورطت في تلك المسارات المهزومة.

وحتى تستطيع القوى المنوط بها المجابهة مع التطبيق ومخططاته أن تمتلك قدرة تعديل مسارات الانحراف عبر ممارسة النقد، وفضح المواقف المهزومة والتي أدت إلى الهزيمة.

(ب) تحديد القوى والحركات المشكلة لتحالف مقاومة التطبيع والاستسلام. ويتضح من ذلك وضوح الرؤية النظرية للقضية والمشكلة، ثم بعد ذلك تحديد القوى والفاعليات المطلوب تحالفها في مواجهة ذلك المشروع الاستسلامي التطبيعي.

(ج) ملامح لاستراتيجية المجابهة والنضال. تلك الاستراتيجية المحددة للشروط الحاكمة لخط ومسارات المجابهة اليومية، والمفصلة لخطة العمل الملقاة على عاتق قوى المجابهة للاستسلام والتطبيع.

عالم اليوم:

متغيرات هائلة، عصر جديد في مسيرة التاريخ، حقائق جديدة في مجالات العلم والثقافة والإعلام، حقائق بارزة في مجالات القوة والاقتصاد والحرب، من قوة البارود إلى الموجهات الإليكترونية في آلات التدمير والشر.

لقد كان يوم 9 نوفمبر 1989 ـ يوم سقوط حائط برلين ـ تعبيراً عن إسدال الستار على أحداث وقوى وموازين وصراعات ما بعد الحرب العالمية الثانية.

وكان تعبيراً عن غبار وعواصف ورياح غطت وجه عالم اليوم، فلم نعد نتبين الملامح المحددة دون تدقيق شديد، ودون تأمل ودراسة، ودون مقارنة واجتهاد.

لقد روَّج الإعلام وكبار المنظرين السياسيين، وكبار الساسة والاستراتيجيين أوصافاً غير محددة وغير دقيقة عن المتغيرات في عالم اليوم، ولعل عدم الدقة والتحديد جاءا تعبيراً عن الضبابية وعدم وضوح الرؤية في الواقع، وأظن أن نسبة ليست صغيرة من تلك الضبابية كانت متعمدة، حيث كان ترويج تلك الأوصاف المتعددة له هدف وغرض وتعبير عن مصالح.

لقد تعددت الأوصاف لعالمنا اليوم وما يجري فيه من تغيرات كبرى فشملت النظام العالمي الجديد، ولقد كان ذلك على لسان الرئيس بوش ـ رئيس الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك ـ ومن قبله

كيسنجر، طارحاً ذلك عندما كان مهندس الوفاق بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي خضم غبار عملية التحول، وعواصف التغيرات الحادثة في موازين القوى، وبين برق أضواء الطائرات العملاقة في سماء الخليج، ورعد أصوات الدبابات والمجنزرات على أرضه، اعتقد البعض أنه النظام العالمي الجديد وتلك ملامح بداياته. لكن الجميع قد نسوا أن جدة النظام لا تأتي من حادثة في يوم أو في شهر أو حتى في سنة، إنما تأتي من تراكم طويل يحدث تغييرات على المستوى الحضاري ويلبس العصر أثواباً جديدة. ولعل دراما التحولات التي حدثت كانت تعبيراً عن ميلاد عصر جديد له ملمح حضاري متميز.

فلم يكن انهيار الاتحاد السوفيتي تعبيراً عن خيانة زعيم، كما ظنّ البعض، ولم يكن تعبيراً عن اختراق النموذج الليبرالي لنموذج التنمية الاشتراكي، ولم يكن تعبيراً عن هزيمة السلاح الشرقي في مواجهة السلاح الغربي، إنما كان تعبيراً عن عدم اتساق تجربة مع مرحلة جديدة لها مواصفات أخرى، وملامح متغيرة. ما حدث إن الاتحاد السوفيتي لم يكن مستوعباً للثورة الصناعية الثالثة، والتي أطلق عليها البعض الموجة الثالثة، تلك الثورة التي تحكمت في العقل الإنساني وبذلت جهودها لتنميته، وتميزت بالاستثمارات الضخمة في مجال البحوث العلمية المكثفة، وتميزت باعتمادها على مصادر متجددة للطاقة التي كانت تعبيراً عن التدفق اللامتناهي للمعرفة والأفكار.

بعدما كانت الثورة الصناعية الأولى والثانية تعتمد على مصادر غير متجددة مثل الحديد والنفط واليورانيوم والفحم... الخ.

وقد ترتب على تلك الموجة الجديدة، محاولات دؤوبة لإعادة ترتيب خريطة الفعل الاجتماعي بما يحتويه من مفاعيل وموازين

اقتصادية ومالية وثقافية واجتماعية داخلة، فلم يعد الفرد مجرد رقم وسط أرقام وأعداد عمال المصنع، وإنما صارت الفردية سمة للمشاركة في العملية الإنتاجية.

ولم يعد الإنتاج في الدول الكبرى عبارة عن دخان المصانع المعبأ للسماء، ولا الأعداد الضخمة من العمال في الورديات المتعددة للإنتاج والعمل، ولا عدد الساعات والإرهاق البادي على العمال.

لقد غلبت على العملية الاقتصادية في البلدان المتقدمة قطاعات الخدمات بما تشمله من خدمات مالية وصحية وتعليمية وإنسانية وبحثية.

وفي وسط الغبار والعواصف، وبعد أن برز دور الأمم المتحدة في إعطاء شرعية للتدخل الثلاثيني في حرب الخليج ظن البعض أن العصر هو عصر الأمم المتحدة التي سوف تأخذ دور الحكومة العالمية.

ولقد نسي هذا البعض أن الشرعية ما زالت تعبر عن القوة وموازينها، والقوة تعبير عن المصالح والحياة ورفاهية بشر على حساب بشر آخرين لا يمتلكون قوة الدفاع عن مصالحهم. فلقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية والغرب الاستعماري هما المهيمنان على الأمم المتحدة في أداء دورها، بل هما اللذان رسما لها ملامح ذاك الدور وذلك الأداء.

ولم تكن الأمم المتحدة في يوم من الأيام جهاز مستقل يعبر عن رؤية منطلقة من وحدة العالم ولن تكون إلا تعبيراً عن إرادات ناقصة وسيادات غير متكاملة وموازين لقوى المشاركين فيها.

أما البعض الآخر رأى من خلال الضباب والغبار والعواصف التي لازمت مرحلة التحول تلك أن هناك نظام عالمي جديد بقيادة قطب

وحيد ـ الولايات المتحدة الأمريكية ـ بعد أن انهار القطب الآخر نتيجة عدم اتساقه مع العصر الجديد عصر الموجة الثالثة.

ولعل تلك الرؤية كانت تقترب بدرجة من الصواب وذلك لأن القطب الآخر قد انهار بالفعل ويحتاج لسنوات عدة حتى يلملم أشلاء نفسه ويستعيد دوره.

وثانيا: إن الولايات المتحدة الأمريكية تتربع على قمة العالم الآن بمعيار القوة العسكرية والاقتصادية وبمعيار قدرتها على امتلاك زمام القيادة في هذه المرحلة.

ولكن أصحاب تلك الرؤية لا بدّ أن يضيفوا أن تلك القيادة مؤقتة لأن هناك مشاكل عديدة في قوة الولايات المتحدة الأمريكية وأن العالم مليء بالمشاكل والمتناقضات التي لا تستطيع الولايات المتحدة بمفردها أن تديرها.

والأهم من ذلك إن هناك قوى متعددة بازغة في سماء النظام الدولي مثل أوروبا بعد وحدة ألمانيا ومثل اليابان وجنوب شرق آسيا ومثل الصين وحتى روسيا بعد أن تعيد جمع الأشلاء.

فهؤلاء يمتلكون قوى اقتصادية بارزة، والبعض منهم يمتلك أيضاً قوى عسكرية بارزة والبعض الآخر يستطيع امتلاك هذه القوة عندما يقرر ذلك مثل اليابان.

وهذا ما يجعلنا نتأكد إننا أمام نظام دولي جديد بقيادة مؤقتة للولايات المتحدة الأمريكية.

وبالتوازي مع تلك الرؤى الصادرة من خلال الضباب والعواصف، شاعت مقولات جاءت من قلب الترويج الأيديولوجي. فقد رفع «فوكوياما» شعار «نهاية التاريخ» على النموذج الديمقراطي الليبرالي.

ولم يكن «فوكوياما» هو الوحيد، فمن قبله كان ماركس يرى أن ديكتاتورية البروليتاريا هي التي سوف تصل إلى الشيوعية وهي نهاية التاريخ.

ومن قبل ماركس كان هيجل ومن قبل هيجل كان هناك آخرون كثر، فالتاريخ مليء بالرغبات والأمنيات.

ولكن حقيقة التاريخ هي التي تستوعب تلك المصالح والرغبات والتناقضات والهزائم والانتصارات، وبكل ذلك ومع ذلك تسير مسيرة التاريخ، حاضنة لإرادة البشر وفعلهم.

ما زالت الحيرة موجودة، وما زال السؤال مطروحاً، وما زالت إجابته هي التي سوف تنير لنا طريق المستقبل.

ما هي طبيعة المرحلة التي يعيشها عالم اليوم، وبالذات من وجهة نظر أمتنا العربية؟

مما لا شك فيه، هناك إدراكين للمرحلة المعاشة في عالمنا اليوم، إدراك يرى الانطلاق من تثبيت الواقع وليس المتصور والممكن في المستقبل القريب، وإدراك ينطلق من عدم تثبيت الواقع ورؤيته من خلال المستقبل المنظور.

إدراك تثبيت الواقع:

وينطلق أصحاب ذلك الإدراك من التسليم بأن عالم الأمس، أي عالم الثنائية القطبية قد ولي وأن الصديق لنا في النظام الدولي الذي ولى قد انهار وترتيباً على ذلك لا بدّ أن نكون واقعيين ونعترف بتلك الحقيقة أولاً، وبعد ذلك لا بدّ أن نعترف بواقعية أيضاً أنا لا نمتلك أدوات العصر الجديد، ومن أجل ذلك لا بدّ من اللحاق به عبر اتباعنا للسياسات الآتية لنا من أصحاب الشأن الجدد أي أصحاب النظام الجديد أي من الولايات المتحدة الأمريكية.

ولا بدّ من أن نعترف بواقعية كذلك، إننا لا نمتلك القوة التي تعيد لنا الحق في الأرض المغتصبة في الجولان وفلسطين والجنوب اللبناني، لذا لا بدّ من قبول الولايات المتحدة الأمريكية كحكم ومرشد وموجه في مفاوضات للتسوية بيننا وبين (إسرائيل).

ولا بدّ من الاعتراف أيضاً بأننا في عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى لا دور إلا عبر هذه التكتلات وإنه لا مجال لرفع شعارات ديماغوجية مثل الوحدة العربية وغير ذلك من شعارات المرحلة المهزومة.

لذا لا بدّ من القبول بنظام جديد للمنطقة يأخذ نصيبه من التنمية والازدهار، حتى ولو كان الذين يطرحونه علينا هم الإسرائيليون، فنعم للنظام الشرق أوسطي.

ولا بدّ أن نكون واقعيين: وحتى يتحقق لنا الرخاء والسلام معاً لا بدّ أن نعطي الأولوية للازدهار الاقتصادي، وهذا الازدهار لن يتم إلا باستبعاد مناخ الحرب والصراع وفرض التبادل الاقتصادي على المنطقة ومن هنا فنعم للتطبيع.

ولا يفوت أصحاب ذلك الإدراك التشدد أحياناً أو إعادة الترتيب داخل نفس السياق أو عدم التركيز على فصل ما من فصول ذلك الإدراك.

فنجد أحياناً البعض منهم يتحدث عن أهمية تنشيط النظام الإقليمي العربي قبل الدخول في الشرق الأوسط ونظامه الجديد، ونرى البعض منهم يرفض التطبيع قبل حل المسائل السياسية الأساسية في الصراع، ونرى بعضاً آخر يتحدث عن تماس بين دائرتين ومشروعين، الفعل في المنطقة وتفاعلهما لصالح الشعوب والسلام ويقصد تفاعل المشروع العربي مع المشروع الصهيوني، ذلك هو ملخص لإدراك يعيش بيننا بل ويحكم ويتحكم الآن في حياتنا كلها.

أما الإدراك الثاني: ويعرف أصحاب الإدراك الثاني حقائق ومعالم عالمنا المعاصر، والأهم من ذلك يعلمون النتائج التي وصل إليها أصحاب الإدراك الأول، فهم يعلمون حقيقة انهيار الاتحاد السوفيتي القطب الأول، ويعرفون قوة الولايات المتحدة ومحاولاتها المستميتة من أجل الحفاظ على قمة العالم، وفي سبيل ذلك حشدت الحلف الأطلسي كله من أجل التدخل في الخليج العربي، حتى تتمكن من ثروة النفط ومن جانب آخر تمتلك أن تعيق التقدم الياباني والأوروبي، وتؤكد لهم أنها ما زالت القوة الأولى في العالم.

ويعلمون أيضاً أن هناك بزوغاً لقوى متعددة تنتظر لحظات الصراع، فهي تمتلك القوة والقدرة، منها اليابان التي كان ناتجها يمثل 7,6% من الناتج القومي الأمريكي في عام 1950، قد وصلت إلى 62% من هذا الناتج في عام 1992، رغم أن سكان اليابان في هذا العام أقل من نصف سكان أمريكا (24 مليون نسمة مقابل 255 في أمريكا) ورغم أن اليابان تستورد 99% من احتياجاتها من البترول و 92% من الحديد و 100% من النحاس ولو نجحت اليابان في قيادة اتحاد شرق آسيا لتكوين جماعة اقتصادية يغلب عليها التعاون، فليس من شك في أن هذا الكيان سوف يجاوز الولايات المتحدة الأمريكية.

وها هي أوروبا الغربية تتزاحم من أجل القمة، (ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وانجلترا)، قد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي فيها في عام 1992 إلى 88% من الناتج المحلي الأمريكي بعد أن كان بالكاد يصل إلى 53% منه في عام 1950، ولو أضفنا إلى هذه الدول الأربع باقي دول الاتحاد الأوروبي فإن الناتج الإجمالي لهذا الكيان الاقتصادي يجاوز في عام 1992 الناتج الأجمالي الأمريكي بحوالى 20%.

أما الصين رغم العواصف الداخلية فلقد استطاعت أن ترفع نصيبها من الناتج الإجمالي العالمي من 3,1% في عام 1960 ثم 4,5%

في 1980. ويتفق الاقتصاديون على أن ناتجها الإجمالي قد استمر في التزايد. ووفقاً لحسابات البنك الدولي فقد ارتفع معدل النمو في الصين إلى 9,2% سنوياً خلال الفترة من 1980 إلى 1992 (مقابل 2,7% للولايات المتحدة الأمريكية و 2,6% لألمانيا و 4,1% لليابان في الفترة ذاتها) ونمت صادراتها خلال هذه الفترة أيضاً بمعدل 11,9% سنوياً (مقابل 3,8% للولايات المتحدة و 4,6% لألمانيا و 4,6% لليابان)، أما روسيا فعلينا الاعتراف بأنها ذات الثقل من حيث القوة والقدرة في الاتحاد السوفيتي السابق وأنها من المؤكد سوف تدخل مضمار السباق على القمة في وقت قريب، وبالذات بعدما وصلت الإهانة الحادثة نتيجة هذا الانهيار إلى ذات الأمة الروسية.

ويعلم أصحاب الإدراك الثاني إن قوة وقدرة الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن في يوم من الأيام أقل وأضعف من تلك الفترة. فلقد خرجت أمريكا من الحرب العالمية الثانية وهي أعظم قوة اقتصادية في العالم، حيث كان إجمالي الناتج المحلي الأمريكي في عام 1953 يصل إلى 44,7% من الناتج الأجمالي للعالم كله، وانخفضت هذه النسبة إلى 39,2% في عام 1970، ثم إلى 25,7% في عام 1992، وبين عامي 1950 و 1973 تقلص نصيبها من احتياطيات الذهب في العالم غير الشيوعي من 68% إلى 27%.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تصدر من السلع أكثر مما تستورد وتحقق عن طريق ذلك فائضاً في ميزانها التجاري، لكن بدءاً من عام 1971 وحتى الآن أصبح العجز في الميزان التجاري الأمريكي يصل إلى 159,5 بليون دولار في عام 1987.

وهناك تقديرات لدى صندوق النقد الدولي تؤكد أن حجم الدين الأمريكي سوف يصل في عام 2010 إلى درجة أن فوائده وحدها تزيد عن حجم الناتج الإجمالي الأمريكي في ذلك العام.

ويعلمون أن كل المتغيرات المعبرة عن حقائق في موازين القوى تأتي في وسط نقلة حضارية جديدة تتميز بمعرفة واسعة في ثلاثة مجالات رئيسية: الالكترونيات الدقيقة والهندسة الوراثية، وتطبيقات علوم الفضاء.

وقد ساعدت تلك البيئة على بزوغ التكتلات الاقتصادية العالمية (الجماعة الأوروبية ـ شمال أمريكا للتجارة الحرة ـ التجمع الاقتصادي الباسفيكي).

ويعلمون أيضاً أن تهميش العالم الثالث أصبح سمة ومظهراً للعالم الجديد، وأن هذا يهدد ملايين البشر بالفناء.

وأخيراً، والأهم من كل تلك الحقائق والوقائع، تبدو معرفة نتائج الإدراك الأول في الواقع مخيبة للآمال، رغم مرور ما يقرب على عشرين عاماً على إهماله في الواقع. فهذا من جانب ومن جانب آخر، فلقد كشف لنا الواقع عن إمكانية لمقاومة تلك المعادلة المفروضة ذات القطب الواحد، فها هي أمريكا في الصومال تدخل تحت شعار «إعادة الأمل» وتخرج تحت سواتر الظلام حاملة معها جثمان ثمانية عشر جندياً أمريكياً ومن قبل الصومال كان لبنان الذي أجبرت أمريكي على الانسحاب منه بعد العمليات الاستشهادية من قبل القوى الوطنية في لبنان العربي.

ولقد تجسد الإدراك الأول (الواقعية) بمعنى تثبيت الواقع ـ في أزهى صوره ـ في اتفاقية كامب دايفيد بين النظام المصري والدولة الصهيونية والتي تم الترويج لها على أساس عودة الأرض المحتلة وعودة السيادة عليها، والرخاء الذي يأتي ملازماً للسلام.

ولقد كانت زهوة تلك الصورة نبراساً هادياً لمسيرة الواقعيين من ساسة العرب وحلماً محلقاً في سماء التسوية.

والسؤال هنا: هل كانت كامب ديفيد تعبيراً عن عودة الأرض والسيادة عليها، هل كانت بداية لتدفق الرخاء؟

والإجابة على هذا السؤال سوف تكشف لنا مدى صحة ذلك الإدراك الواقعي.

فلقد كانت كامب دايفيد على المستوى العسكري تجسيداً لتقسيم سيناء إلى ثلاث مناطق أ، ب، ج.

(أ) وهي الواقعة شرق القناة وخليج السويس، وتمتد داخل سيناء بين 57 إلى 70 كم وتصل من المداخل الشرقية لممرات «متلا» و «الجدي».

ويسمح بتواجد قوات عسكرية مصرية تتألف من فرقة مشاة ميكانيكية واحدة ومنشأتها العسكرية وتحصيناتها الميدانية. وتضم تلك الفرقة: ثلاثة ألوية مشاة ميكانيكية ـ لواء مدرع ـ 7 كتائب مدفعية مضادة للطائرات تتضمن صواريخ فردية أرض ـ جو وحتى 16 مدفعاً مضاداً للطائرات عيار 37 ملم فأكثر، حتى 230 دبابة ـ حتى 480 مركبة أفراد مدرعة من كافة الأنواع ـ حتى 22 ألف فرد.

(ب) وهي الواقعة شرق المنطقة «أ» لمسافة 118 كلم في أقصى شمال سيناء حيث تبعد عن الحدود الدولية بحوالى 20 كلم، ولمسافة نحو 112 كلم في جنوب شبه الجزيرة في مواجهة «إيلات» كما تمتد من «العريش» شمالاً حتى «رأس محمد» جنوباً نحو 370 كلم ويسمح للقوات المصرية التالية بالتواجد: 4 كتائب من حرس الحدود مزودة بأسلحة خفيفة وعربات بعجلات لا يزيد عدد أفرادها عن 4000 فرد ومهمتها معاونة الشرطة المدنية في المحافظة على الأمن والنظام في المنطقة.

ـ يمكن إقامة نقاط إنذار ساحلية أرضية قصيرة المدى، ذات قوة منخفضة لوحدات الحدود على ساحل هذه المنطقة.

- تنشأ في المنطقة تحصينات ميدانية ومنشآت عسكرية لكتائب حرس الحدود الأربع المذكورة.

«ج» وهي الواقعة شرق المنطقة «ب» حتى الحدود الدولية وساحل خليج العقبة، وتمتد من «رفح» شمالاً حتى «شرم الشيخ» جنوباً وتتمركز فيها قوات الأمم المتحدة أساساً في معسكرات في نطاق 20 كلم تقريباً من البحر المتوسط وتتاخم الحدود الدولية، وكذلك في منطقة «شرم الشيخ»، كما تتواجد في المنطقة الشرطة المدنية المصرية المسلحة بأسلحة خفيفة لأداء المهام العادية للشرطة داخل هذه المنطقة.

«د» وتقع إلى الشرق من الحدود الدولية لمسافة 3 كيلومترات تقريباً (داخل فلسطين المحتلة) وتتواجد فيها: 4 كتائب مشاة إسرائيلية ومنشآتها العسكرية وتحصيناتها الميدانية ومراقبو الأمم المتحدة. تضم العناصر الرئيسية للكتائب الأربع المذكورة حتى 180 مركبة أفراد مدرعة ولا يزيد عددها عن 4000 فرد ولا يتضمن تسليح الكتائب الأربع المذكورة دبابات أو مدفعية أو صواريخ فيما عدا صواريخ فردية أرض - جو.

وقد أضافت الاتفاقية قيوداً عديدة على حق مصر في إنشاء قواعد جوية واستخدام قوتها الجوية في المناطق «أ» و «ب» و «ج» وقيوداً مماثلة في «إنشاء قواعد بحرية واستخدام القوة البحرية» وقد حدا ببعض الإسرائيليين مثل «أوديدينون» إلى القول:

إن استعادة سيناء وما تحويه من موارد تعدّ الهدف السياسي الأول الإسرائيلي ولم تعد تلك مهمة صعبة.

تلك هي الاتفاقية التي عبرت عن واقعية التفكير السياسي، والتي

يضرب بها المثل اليوم من قبل بعض الكتاب وبعض الحكام كنموذج يحتذى والنضال في المفاوضات من أجل الحصول على ما يقترب منها أو يشابهها.

أما كامب دايفيد وآثارها الاقتصادية على شعب مصر فيكفي أن نذكر هنا ما ذكره المفكر المصري رشدي سعيد في مقاله المنشور بمجلة «الهلال» المصرية بتاريخ (يناير 1995) تحت عنوان «الحقيقة والوهم في الواقع المصري المعاصر»:

«يتميز المجتمع المصري ببزوغ نخب جديدة قليلة العدد بالغة الثراء خرجت من بين كتلة البشر الهائلة التي تركت وحالها في فقر وتخلف مهين - وتشكل هذه النخب البازغة حوالى 8% من مجمل السكان وتحصل على أكثر من ثلثي الدخل القومي وتعيش في عالم جديد يختلف اختلافاً بيناً عن ذلك الذي تعيشه جموع الشعب المصري والتي تصيب 86% من جملة سكانه ما يزيد عن ربع مجمل الدخل القومي، وهؤلاء هم الذين سنطلق عليهم «كتلة البشر الغاطسة»، أما النخب فسنطلق عليهم وصف «كتلة البشر الطافية».

أولاً - كتلة البشر الغاطسة:

«تبلغ الخمسين مليوناً من البشر، تنتظم في حوالى 8,5% مليون أسرة يتراوح دخلها الشهري بين 100 و 500 جنيه مما يجعلها تحصل على حوالى 26% من جملة الدخل القومي على الرغم من أنها تمثل 86% من جملة سكان مصر، ويسكن 56% من أسر هذه الشريحة الريف، ويسكن الباقي في المدن سواء في أحيائها الشعبية أو على أطرافها في مناطق عشوائية أسستها بنفسها دون تخطيط. ولا يحتاج المرء إلى خيال كبير لكي يرى أن هذه الكتلة الكبيرة من البشر تسكن «مساكن بدائية تعاني من تدني الاشتراطات الصحية التي تتمثل في سوء

التهوية والإضاءة وتدنى المرافق الصحية وأحياناً انعدامها»، كما جاء في تقرير مجلس الشورى الذي نشر ملخصه في «الأهرام» الاقتصادي بتاريخ 24/ 10/ 1994 وتزداد الحالة سوءاً في حالة مساكن الريف لوجود حظيرة المواشي والدواجن داخل المسكن ولوضع مخلفات المحاصيل فوق أسطحها، ويشكل سكان هذه الكتلة حوالى 70% من جملة سكان المدن والأحياء العشوائية التي تعيش فيها، لا تقل سوءاً عن مساكن الريف كما جاء في تقرير وزارة الحكم المحلي عن هذه المناطق (1993).

وفي تقرير أعدته محافظة القاهرة عن حالة الإسكان في القاهرة الكبرى وجاء ملخصاً في مجلة «المصور» بتاريخ 14/ 1/ 1994 أن 84% من جملة إنشاءات المساكن فيها قد تم بطريقة غير رسمية، وأن 45,6% من جملة سكان القاهرة الكبرى والذين يبلغ عددهم 12,9 مليون نسمة يعيشون في المناطق العشوائية على النحو التالي:

2,850,000 يسكنون في 12 تجمعاً عشوائياً حول القاهرة: 650,000 في مناطق بالقليوبية، 2,383,000 في الجيزة بمجموع 5,880,000 نسمة، وتشغل هذه المناطق العشوائية ربع مساحة القاهرة الكبرى بكثافة سكانية قدرت بثلاثة وسبعين ألف فرد لكل كيلومتر مربع منها. . . . .

والحالة الصحية لهذه الكتلة البشرية الغاطسة من السوء لدرجة أن 55% من أطفالها يعانون الإتيمبا (نقص كرات الدم الحمراء) و 40% منهم يعانون سوء التغذية (تقرير مجلس الشورى المشار إليه سابقاً) والمنشآت الصحية شبه المجانية التي أقيمت في الريف وأطراف المدن في الخمسينات والستينات أصبحت تعاني اليوم من نقص استعداداتها وهي غير قادرة على تقديم الخدمات العلاجية. .

ثانياً: كتلة البشر الطافية:

الأربعة عشر بالمائة من باقي السكان يشكلون كتلة البشر الطافية التي تحصل على 74% من مجمل الدخل القومي وتستخدم كل أدوات الحضارة، فهي التي تملك جميع السيارات الخاصة، وهي التي يوجد بمساكنها كل التليفونات المستخدمة في المنازل، وهي التي تظهر أسماؤها في صحيفة الاجتماعيات والوفيات، وهي التي تشكل طبقة المستهلكين التي يسعى إليها المستثمرون الأجانب لبيع منتجاتها الاستهلاكية فهم الذين يأكلون هامبورجر ماكدونالد ودجاج الكنتكي ويشربون الكوكا كولا ويذهبون إلى مدن الملاهي ويلبسون الجينز وأحذية أديداس، وهم الذين جندت الحكومة أجهزتها لخدمتهم..

وتتفاوت دخول هذه الكتلة الطافية، فعلى قمتها تقع شريحة صغيرة بالغة الثراء، قدرتها بحوالى المليون فرد ينتظمون في مائتي ألف عائلة يمثلون أقل من 2% من جملة سكان مصر ويحصلون على أكثر من 40% من مجمل الدخل القومي.

وفي أدناها تقع شريحة أخرى قدرتها بحوالى 3,5 مليون فرد ينتظمون في حوالى 700 ألف عائلة يعيشون على دخل بين 2000 و 7000 جنيه شهرياً بمتوسط 4000 جنيه ويحصلون على 25% من مجمل الدخل القومي على الرغم من أنهم يمثلون 6% من إجمالي سكان مصر.

ذلك بالإضافة إلى أن ديون مصر عام 1971 ـ أي عام وفاة عبد الناصر ـ كانت تقدر بمليار و 300 مليون دولار حيث يقدر الدكتور الجريتلي ما تلقته مصر بالفعل من مساعدات وقروض خلال الفترة الممتدة من يونيو 1965 بما يعادل 800 مليون جنيه مصري».

أما عند موت السادات كان إجمالي ديون مصر الخارجية، العامة المدنية، طويلة ومتوسطة الأجل، 14,3 مليار دولار.

ويهمنا هنا أن نبين ما آل إليه هيكل المديونية الخارجية لمصر في منتصف 1986 (30 بليون دولار).

تلك هي النتائج المباشرة لإتفاقية كامب دايفيد الموقعة من قبل الواقعيين في السياسة العربية المصرية، ذلك بالإضافة إلى اختلال التوازن العسكري بين مصر وإسرائيل والعلاقات الاستراتيجية بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية والعلاقات العسكرية الخاصة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، حيث قدمت مصر لها تسهيلات عسكرية في منطقة رأس بناس وسمحت بإجراء المناورات العسكرية المشتركة بين القوات المسلحة للدولتين فيما عرف بمناورات «النجم الساطع»، وأخيراً تقليص دور مصر في الصراعات والتفاعلات العربية.

تلك كانت الأبعاد الاستراتيجية لكامب دايفيد وآثارها الاقتصادية(*)، وتلك كانت فضحاً وهتكاً لأستار الزيف المروج من قبل أصحاب الإدراك الواقعي، وأصبح من حقنا أن نطلق عليهم الوقوعيين.

(*) (محمد حسنين هيكل ـ مصر والقرن الواحد والعشرون ـ دار الشروق 1994).



عرب اليوم:

تعاني الأمة العربية أزمة مستحكمة متعددة الأبعاد، جاءت نتيجة تفريط في الإرادة القومية وفهم خاطىء للمتغيرات الدولية وخريطة القوى العالمية، وعدم مسايرة العصر وطرائق تفكيره.

وتظهر أبرز المخاطر التي تهدد الاستقلال الوطني في تصاعد التدخل الأجنبي المباشر، فهناك احتلال فلسطين وأراضٍ من سوريا ولبنان، وفقد العراق سيادته على أراضيه، وتعاني ليبياً حظراً على الطيران وحصاراً جزئياً.

وهناك الوجود العسكري المباشر في عدد من بلدان المنطقة في إطار اتفاقيات بين حكوماتها والدول العربية وفي مقدمتها القوات المتعددة الجنسيات في سيناء في إطار اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية، وقوات التحالف الغربي في الكويت والسعودية وبعض دويلات الخليج.

وتعاني بعض الأقطار العربية من غياب الاستقرار الداخلي «الحرب الأهلية» (السودان ـ الصومال ـ جيبوتي ـ الجزائر) وتنتشر أعمال العنف في (مصر، العراق، اليمن).

ورغم الموارد الضخمة الكامنة لاقتصاديات الوطن العربي، فإنها في مجموعها تعاني مشكلات التخلف الاقتصادي وضعف التنمية والتبعية، كذلك تعاني البلدان العربية من نقص شديد في موارد المياه والمنازعات حولها مما يهدد بالصراع والحرب.

وتعتبر الأقطار العربية من بين الدول الأكثر مديونية عالمياً حيث تعادل 80 بالمئة من الناتج القومي.

وعلى سبيل المثال فإنه في ربع القرن الأخير بلغ مدخول الأمة العربية من مواردها المتعددة ـ وأهمها البترول ـ كما يشير هيكل في كتابه «مصر والقرن الواحد والعشرون: 1994» ما يقدر بأربعة تريليونات دولار، ويمكن أن يقال إجمالاً إن تريليوناً منها توجهت لبناء مشاريع بنية أساسية في البلاد العربية إلى جانب بعض مشروعات الخدمات والإنتاج، ويمكن وفق نفس التقدير الإجمالي أن يقال إن تريليوناً ثانية ذهبت على مشتريات سلاح ـ يعلم الله ما فعل وما يفعل ـ لكن نصف المدخولات العربية، 2 تريليون دولار تحتاج إلى من يبحث عنها.

وربما يساعدنا أن نتذكر أن النظام البنكي العالمي يوجد فيه الآن:

430 بليون دولار تقريباً من أموال مواطنين سعوديين (لا تشمل الملكية العقارية أو الزراعية).

112 بليون دولار تقريباً من أموال مواطنين مصريين.

74 بليون دولار تقريباً من أموال مواطنين جزائريين.

65 بليون دولار تقريباً من أموال مواطنين سوريين.

ونعلم أن حصة الدين الخارجي طويل الأجل، وهو ما يمثل الشق الأعظم من الدين العربي العام (حوالى 86%) وذلك في مقابل حصة الدين قصير الأجل (حوالى 12%) وحصص صندوق النقد الدولي (2%) في عام 1990، وفي نفس العام ارتفعت خدمة الدين العام الخارجي إلى 16,8 مليار دولار، كما ارتفعت تسديدات الأقساط إلى 12 مليار دولار.

ومن أجل الإحاطة الشاملة بحالة الاقتصاد العربي، ومدى تحقيقه للعدالة الاجتماعية لمواطنيه، فلقد تجاوز عدد أفراد الوطن العربي 235

مليون نسمة، أي بمعدل 3% سنوياً، وشهد حجم القوة العاملة عام 1991 زيادة قدرها 16 مليون نسمة مقارنة بعام 1985 حيث وصل إجماليها إلى 67 مليون نسمة، ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدل النمو السكاني وزيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي، فضلاً عن زيادة نسبة المتسربين من مراحل التعليم المتوسط والثانوي.

ويكفي أن نعلم أن متوسط دخل الفرد في مصر، قد تدنى حتى وصل إلى 540 جنيه سنوياً وبالرغم من طرح إقامة «سوق عربية مشتركة» منذ عام 1957 إلا أنها لم تخرج لحيز التنفيذ، وقد بلغ حجم التبادل التجاري العربي أقل من 8% من إجمالي التجارة العربية مع العالم، وقد وصلت قيمة الصادرات السلعية للعالم العربية إلى 135,4 بليون دولار، بما يقرب من 3,7% من إجمالي الصادرات العالمية.

ولم يكن التعبير عن أزمة الأمة العربية اقتصادياً فقط، إنما كانت هناك عوامل متعددة كانت سبباً ومظهراً فى نفس الوقت للأزمة، وكان على رأس تلك العوامل والمظاهر:

الصراع بين الدولة والأمة:

في واقعنا العربي الأمة أقدم من الدولة، حيث وجودها قائم بالعوامل المتوافرة في كل أمة (اللغة والثقافة المشتركة، التاريخ المشترك، الأرض الواحدة) والأمة العربية ذات تاريخ طويل، هو تاريخ اللغة العربية، وتاريخ الأقوام والحضارات العربية، منذ الأكاديين حتى اليوم.

ولقد شهد تاريخ الأمة العربية صراعاً مريراً بين الوحدة والتجزئة، وبالذات عندما تلبست التجزئة ثوب الدولة القطرية، التي حاولت أن تؤسس إقليمية عوضاً عن الوحدة وكان ذلك تعبيراً عن الخضوع من قبل بعض الأمراء وكبار الملاك والأعيان للمخطط الاستعماري لتجزئة

المنطقة، ذلك بالإضافة إلى الدفاع عن مصالحهم في مواجهة مصالح الأمة ككل، ومنذ ذلك الحين والدولة القطرية المعبرة عن شرائح اجتماعية ضيقة وفي القلب منها طبقة الحكام، تحاول تقوية نفوذها وسلطتها في مواجهة الأمة، وذلك عن طريق ترسانة القوانين المقيدة للحريات وأجهزة القمع وترسانات الأسلحة والعمل على إحياء الهويات القديمة التي اندثرت. أما الدولة المعبرة عن التجزئة والإقليمية، فإنها تمثل فئات محددة، لها مصالح متناقضة مع مصالح الأمة، وتخدم مصالح أعدائها، حيث تحافظ على ضعف القطر في المعادلات الإقليمية والدولية وتحد من إمكانيات تطور كل قطر، بحدود إمكانياته المادية الواقعية، وتفسح المجال أمام مخاطر العدوان الخارجي.

هكذا نجد أن أحد جوانب الأزمة العامة التي يعيشها المجتمع الغربي تتركز في الصراع بين الدولة والأمة، فلقد حاولت الدولة لفترة طويلة أن تقوم بدور التحول والتغيير وتقديم الخدمات، إلا أنها في العقدين الأخيرين صارت العقبة الرئيسية أمام التغيير، وذلك بعد أن فقدت شرعية وجودها وبعد أن تم الكشف عن الفجوة الواسعة بين الدولة القطرية وبين الأمة الباحثة عن دولة.

ومن هنا أصبح المجتمع في وادٍ والدولة بأجهزة قمعها وأيديولوجياتها التبريرية في وادٍ آخر.

ولقد نتج عن هذا الصراع بين الدولة والأمة، عدم القدرة على تنفيذ حلم الأمة في الوحدة وفتح الثغرات الواسعة في ثوب الأمن القومي العربي، وهدر إمكانيات الأمة في التنمية والنهضة، ذلك بالإضافة إلى تحول الدولة إلى أداة قمع وتسلط واستئثار بالثروة والسلطة معاً.

لا شك أن التحولات الكبرى التي شهدها العالم، وتأثر بها كثيراً النظام العربي، حتى إن الإطار المعبر عن هذا النظام الإقليمي (الجامعة

العربية) لم يعد قادراً على مواجهة أي من تلك المستجدات اليومية الواقعية في وطننا العربي من صراعات عربية ـ عربية أو من صراعات عربية مع دول الجوار، أو صراعات عربية ـ دولية.

وترتيباً على ذلك تعرض الأمن القومي العربي لضربات شديدة كان على رأسها:

اتفاقيات كامب دايفيد:

ـ حيث ترتب عليها:

ـ عزل مصر عن دائرة الفعل العربي الموجه لصالح الأمة.

ـ دخول العراق دولة الكويت وما تبعه من تشكيل قوات التحالف الدولي، بما في ذلك القوات العربية مما نتج عنه أن قتالاً قد وقع بين عرب وعرب وأن الخليج اعتبر العراق العربي مصدر الخطر الرئيسي وليس أحد آخر.

ـ تداعيات التسوية السلمية بين الأطراف العربية وإسرائيل مما فتح ثغرات واسعة في الأمن القومي العربي، حيث تعرضت بوابات الأمن لاختراقات إسرائيلية وأمريكية واسعة، ووصل التهديد إلى العمل لتأسيس نظام إقليمي آخر (الشرق الأوسط) ينفي النظام العربي ويهددنا بتذويب الهوية عبر شبكة العلاقات الاقتصادية والثقافية (التطبيع).

ـ بروز تهديد جماعات الإسلام السياسي كتهديد داخلي تعطيه الأنظمة العربية كل أولوياتها متغافلة عن المخاطر الخارجية.

وهكذا أصبح الأمن القومي العربي معرض للاندثار، وتلك هي إحدى سمات حالة العرب اليوم.

ولم يكن ذلك فقط بل هناك أزمة شرعية، حيث تعاني معظم الأنظمة في وطننا العربي من انعدام مبرر وجودها، «فأصبحت تحكم

بقوة الأمر الواقع ثم إن أزمة الشرعية لا تقتصر على السلطة، وإنما تمد ظلها إلى مشروعية الثروة، فهناك ثروات كبيرة وكثيرة، في العالم العربي لا تبدو مبررة، أو مستندة إلى حق طبيعي بالإرث أو مكتسب بالعمل».

ذلك بالإضافة إلى الإحساس لدى المواطنين بعدم الجدوى في الإصلاح، مما يرتب فقدان الانتماء وعدم المسئولية. تلك هي حالة العرب.

وبعد أن عرفنا موقعنا من العالم، وطبيعة التحولات الحاصلة بداخله، وبعد أن قرأنا من صفحات كتابنا العربي بشجاعة في كشف الثغرات والسلبيات، تبقى من تلك المهمة الرئيسية والأولى في مسيرة المجابهة ضد الاستسلام والتبعية أن نعترف بأننا مهزومين، نعيش الهزيمة، ولهذا الاعتراف أهمية قصوى في إعادة ترتيب القوى والقدرات ورسم ملامح نهج الحركة فلا بدّ من الانطلاق من نقطة لا غش فيها ولا تزييف، حتى تتضح للمشاركين في تلك المسيرة مدى المعوقات والأخطار ومدى امتلاكنا القوى وقدرات.

استراتيجية المواجهة

إن استراتيجية المواجهة تبدأ من تقويم مسيرة النضال العربي منذ 1948 حتى الآن، وذلك من أجل معرفة عمق ومدى الهزيمة التي منينا بها، وما هي الأفكار والمعتقدات والحركات والتيارات التي ساهمت فيها بالإضافة إلى أن التفكير العلمي يفرض علينا تقويم الماضي من أجل استخلاص العبر والدروس، حتى نبدأ المسيرة الجديدة على أسس صحيحة، مسيرة تبني على أعمدة غير مصابة بالسوس والشروخات.

وتقويم مسيرة النضال العربي بشأن قضية فلسطين، يعني تقويم العقائد الفكرية وموقفها من قضية الاحتلال، ونظرتها للصهيونية، وكيف ترى العلاقة بين إسرائيل والرأسمالية العالمية، ومواقفها في التكتيك السياسي.

ويعني تقويم مواقف الحركات السياسية المطروحة في الوطن العربي، مدى تأثير تلك المواقف على مسيرة النضال العربي.

ويعني تقويم مواقف المثقفين على وجه الخصوص لما لهم من أثر كبير في الترويج للأفكار والترويج للمواقف، ومدى تأثير ذلك على قضية فلسطين.

لقد تفاعلت عدة مشروعات فكرية وحركية مع الواقع العربي، وفي القلب منه قضية فلسطين، كان على رأسها:

المشروع الليبرالي وكل الأحزاب والحركات والمثقفين المنتمين إليه.

المشروع الإسلامي وكل الأحزاب والحركات والمثقفين المنتمين إليه.

المشروع الماركسي وكل الأحزاب والحركات والمثقفين المنتمين إليه.

المشروع القومي وكل الأحزاب والحركات والمثقفين المنتمين إليه.

وقبل أن نتناول المسيرة النضالية المحتوية على المشروعات الفكرية والحركات السياسية بالتفصيل علينا أن نذكر إننا سوف نتناول مؤشرات عامة لا أكثر من ذلك، حيث أن التناول الشامل والتفصيلي ليس هذا مكانه، وتأتي أهمية التناول العام لتدلل على أهمية مهمة تقويم المسيرة النضالية بشأن فلسطين قبل أن تقدم قوى المواجهة والمقاومة للتطبيع والشرق أوسطية على تبني استراتيجية للعمل.



التيار الليبرالي

الليبرالية مذهب يؤسس على فكرة الحرية الفردية (حرية سياسية.. حرية اقتصادية.. حرية فكرية.. حرية دينية.. الخ)، ولقد أدت المعرفة العلمية بمدى ما في الكون من حركة منضبطة ونظام محكم، في القرنين السادس والسابع عشر إلى اتفاق مفكري الليبرالية على مقولة مفادها أن: «الإنسان كائن اجتماعي، ولكنه حر».

وهكذا اكتشفوا قانون المجتمعات الذي يوفق بين حتمية التغير الاجتماعي وبين حرية الإرادة الإنسانية في الوقت ذاته، وقد أسموه «القانون الطبيعي».

ويعني باختصار «أن مصلحة المجتمع ككل تتحقق حتماً من خلال عمل كل فرد فيه على تحقيق مصلحته الخاصة».

وقد قام «آدم سميث» بإرساء شعار الليبرالية الأوحد «دعه يمر، دعه يعمل» على قانونين أساسيين: قانون «المنفعة الشخصية» وقانون «العرض والطلب». فالفرد عنده ـ كل فرد ـ يسعى إلى إشباع حاجته الشخصية وهذا هو الباعث وهو القانون الطبيعي الذي يقود نشاط الأفراد، وعن طريق تفاعل القانونين: القانون الطبيعي (المنفعة الشخصية) وقانون (العرض والطلب) الذي ينظم الإنتاج تنظيماً طبيعياً على الوجه الذي يحقق مصلحة المجموع ويتفق مع مصالحهم.

وقد رتب مفكرو الليبرالية على ذلك أن أفضل طريقة لتحديد مصلحة الفرد الخاصة هو رفع كل القيود والحواجز من الحرية الفردية

(حرية التملك.. حرية العمل. حرية المنافسة.. حرية التجارة.. الحرية السياسية.. الخ).

لقد كانت الليبرالية مرحلة تقدمية في التاريخ الإنساني استطاعت أن تقضي على الإقطاع والحكم الملكي المطلق في أوروبا واستطاعت أن تقضي على معاقل الرجعية الدينية، واستطاعت أن تجعل من أفكارها أساس الحياة الاجتماعية فصاغت القوانين المدعمة لحقوق الأفراد وأعادت بناء التعليم والأسرة، وقدمت فناً وأدباً وثقافة. باختصار أنتجت حضارة كاملة شاملة، أنها الثورة الرأسمالية التي اتخذت من الليبرالية قاعدة فلسفية ومنهجاً للتغيير.

ولما كان اليهود ـ نتيجة لظروف تاريخية وحضارية ـ قد اضطلعوا بدور التجارة في المجتمعات الإقطاعية وقد حققوا مكاسب كبيرة من جراء تلك التجارة، إلا أن وضعهم قد اهتز عند بزوغ عصر الرأسمالية وبعد أن تشكلت اتحادات من التجار الدوليين المسيحيين مثل «العصبة الهانسية» وهو اتحاد تجاري تشكل من بين المدن الساحلية في شمال ألمانيا ومثل اتحاد لندن، كما ظهرت أساطيل تجارية تابعة لجنوة والبندقية، مما أضعف من دور التجار اليهود في التجارة وقد اضطروا إلى الاشتغال بالتجارة الداخلية والاقتراض بالربا، ولكن العصر الرأسمالي سمح بالمنافسة وبدأ يفقد اليهودي وظيفته الأساسية في المجتمع الإقطاعي ووجد اليهود أنفسهم على هامش المجتمع وكان المجتمع ينظر إليهم كمرابين معوقين للعصر الجديد.

وبدأ طرد اليهود من فرنسا وانجلترا، وكان اليهود المطرودين يحلون مشكلتهم عن طريق الهجرة إلى مجتمعات لا تزال تعيش في العصر الإقطاعي أو بقاياه، ولكن النظام الرأسمالي لا يرحم وبدأ انتشاره وتوسعه على حساب التجار اليهود أصحاب الأساليب والأدوات البدائية والربوية.

ولقد أدت الثروة الرأسمالية إلى سيطرة الإنسان المتزايدة على الموارد الطبيعية، وقد غيرت وجه الإنتاج الاقتصادي من مجرد إنتاج استهلاكي إلى إنتاج سلعي أي أن الإنتاج من أجل التسويق أصبح عنصراً أساسياً، وقد فجرت هذه العملية طاقات الإنسان الخلاقة فقامت الثورة الصناعية وتوصلت أوروبا في تلك الآونة لمجموعة من الاختراعات خاصة في مجال الطاقة مما رفع من إنتاجية السلع المصنعة.

وقد تسبب هذا النمط الإنتاجي الجديد في خلق رغبة استهلاكية شرهة في الأسواق المحلية ثم المجاورة ثم العالمية مما أدى إلى ظهور ظاهرة الاستعمار بأشكاله المختلفة وعندها قامت الاحتكارات العالمية باقتسام العالم بأسواقه وخيراته.

من ذلك السياق نؤكد على أن المشكلة اليهودية نتاج طبيعي للفكر الليبرالي والذي أسس للعصر الرأسمالي والذي تطور عبر القانون الطبيعي إلى عصر الاستعمار والامبريالية.

ولا يمكن رؤية الصهيونية خارج هذا السياق الاستعماري الامبريالي، ففي عام 1814 لم يزد عدد اليهود في فلسطين عن عشرة آلاف يهودي فقط وفي عام 1914 لم يزد العدد عن 35 ألف يهودي.

ولكن الذي حدث أنه قد ظهر في الغرب مع ظهور الاستعمار والامبريالية فكر يبشر بالعودة الجماعية لليهود (الشعب اليهودي) ليستوطنوا في فلسطين «أرض الأجداد» وقد ظهر هذا الفكر أول ما ظهر في صفوف المسيحيين الذين يطلق عليهم «الاسترجاعيين».

ويعود الفكر الاسترجاعي إلى الأسطورة المسيحية عن عودة المسيح المخلص في آخر الأيام ليحكم العالم لمدة ألف عام يسود فيها العدل والسلام ولن يتم ذلك إلا باسترجاع اليهود فلسطين ليتم تنصيرهم.

وقد تحولت هذه الفكرة إلى برنامج عمل سياسي في القرن السادس عشر ووصلت إلى قمة التنفيذ في القرن التاسع عشر قرن الاستعمار والامبريالية وتقسيم العالم وكان من المقتنعين بهذه الأسطورة كل من: اللورد بلفور صاحب وعد بلفور والجنرال سمتس رئيس وزراء جنوب إفريقيا وونستون تشرشل رئيس الوزراء البريطاني والضابط البريطاني أدوارد وينجيت الذي قاد عمليات الإرهاب ضد العرب والرئيس الأمريكي جيمي كارتر والرئيس ريجان. والرؤية الاسترجاعية تنظر لليهود باعتبارها جماعة دينية قومية وتتطلب رؤية الخلاص توطين اليهود في فلسطين ويمكن أن يخدم هذا التوطين المصالح الربانية والاستعمارية والامبريالية في نفس الوقت.

ففلسطين هي الأرض التي يتحدث عنها الكتاب المقدس، وهي أيضاً تقع في قلب الامبراطورية العثمانية والذي كان الجميع يتوقعون سقوطها ليرثوها وهي كذلك البلد الذي يطل على البحر الأبيض المتوسط وقناة السويس ومصر وطريق الهند وبوابات الشرق وهي إلى جانب ذلك المكان الذي يستوعب المهاجرين اليهود.

وهكذا يتم توطين اليهود على طريق الهند وبذلك يتم ضمان وجود دولة عميلة تحمي مصالح الغرب وخطوط تموينه وتدين بالولاء، وتستخدم وقت الحاجة في تلك المنطقة والتي تم استشعار خطر إمكانيات تجميعها من أيام كامبل بانرمان.

هكذا نكتشف أن الصهيونية هي الحل الاستعماري المؤسس على الفلسفة الليبرالية للمشكلة اليهودية والتي كانت نتاج التطور الطبيعي في المجتمعات الغربية في العصر الرأسمالي.

تلك هي الليبرالية المنتجة للعصر والنظام الرأسمالي الذي تسبب في المشكلة اليهودية والذي أفرز ظاهرة الاستعمار والامبريالية وتقسيم العالم وأسواقه. وفي محاولة للدفاع عن مصالحه قام بترويج الألفية

الثانية وعودة اليهود إلى أرض فلسطين وفي نفس الوقت توطينهم يعني الدفاع عن مصالحهم في المنطقة. ما يهمنا بعد ذلك أن نكشف العلاقة بين القوى والأفراد والأحزاب العربية المؤمنة بالرؤية الليبرالية وموقفها من الصراع العربي الإسرائيلي وقضايا التطبيع.

وانطلاقاً من قانون المنفعة الشخصية، فالمواطن الرأسمالي يتحكم فيه ويسير حسب قانون المصلحة، لذا فمن الطبيعي أن تكون الليبرالية هي القاعدة لتحقيق تلك المصالح بين الرأسمالية في العصر الرأسمالي، وترتيباً على ذلك فمن الطبيعي أن نجد أن الحديث عن الانفتاح الاقتصادي قد واكب الحديث عن فض الاشتباك الأول والثاني على الجبهة المصرية وبعد ذلك جاءت اتفاقيات كامب دايفيد ثم جاءت مرحلة الخصخصة ودور المؤسسات الدولية المعبرة عن ذلك النظام الرأسمالي العالمي. ومن هنا نتعرف على سر تمسك المؤسسات الدولية (البنك الدولي ـ صندوق النقد الدولي ـ بنوك التمويل الغربية والأمريكية ـ مؤسسات الكيان الصهيوني) بالتعامل مع القطاع الخاص في كافة الاتفاقيات المعقودة للتبادل الاقتصادي وكافة المجالات الأخرى.

من خلال تلك المسيرة التسووية نتيقن من أن الأرضية التي ينطلق منها الجميع هو قانون المنفعة الشخصية والذي لن يتحقق إلا في ظل نظام رأسمالي يعمل على تعميق تلك المصالح وتوحيد المدافعين عنها.

هكذا نكتشف أن الليبراليين (الرأسماليين) الموجودين على أرضنا العربية ليست لهم مصلحة سوى الدفاع عن مصالحهم الشخصية التي تتحقق عبر آليات النظام الرأسمالي الذي أفرز ورعى الكيان الصهيوني على أرض فلسطين.

نحن نتحدث عن القانون السائد بآلياته وفعالياته على الجميع،

ولكن هذا لا يعني أن هناك مواطنين شرفاء وطنيين قوميين تتحكم فيهم حالات الوعي والانتماء والعقيدة والأيديولوجيا لكن يظلوا مجرد أفراد - حالات استثنائية في ظل القانون السائد للرأسمال والرؤية الليبرالية.

ولنقترب أكثر من التجسيد، فها هو حزب الوفد ذلك الحزب الليبرالي العتيد الذي كان بمثابة التعبير عن لحظة الإجماع الوطني المصري من أجل نيل الاستقلال. ماذا كان موقفه بشأن الصراع العربي الإسرائيلي وبشأن فلسطين؟

يتحدد موقف حزب الوفد من القضية الفلسطينية طبقاً لموقفه العام من عروبة مصر. هكذا تتناول د. عواطف عبد الرحمن المسألة في كتابها «مصر وفلسطين» الصادر في سلسلة عالم المعرفة عام 1980، قائلة:

«بالرغم من ثقافة سعد زغلول الأزهرية، فقد كان الوفد في عهده حزباً قومياً مصرياً ولم يول القضايا العربية اهتماماً كافياً، ولم يحاول أن يلتحم بالحركات الوطنية في المنطقة العربية ليعمل من خلالها قوة في مواجهة الاستعمار.

بل كان للوفد مواقف معادية للحركة الوطنية العربية وأبرز دليل رفض حكومة سعد زغلول عام 1924 إيواء اللاجئين الليبيين الوطنيين الهاربين إلى مصر من الإرهاب الإيطالي في ليبيا».

ولعل موقف الصحف الوفدية من القضية الفلسطينية في تلك المرحلة يكشف عن الفجوة التي كانت بينها وبين حزب الوفد، حيث كان موقف الوفد يشوبه الغموض واللامبالاة وانعدام الإدراك لخطورة الصراع الدائر في فلسطين.

فلقد عابت جريدة «البلاغ» لصاحبها عبد القادر حمزة على النحاس باشا زعيم الوفد سكوته عن القضية وانتقد موافقة حكومة

النحاس على سفر مئات من العمال المصريين إلى فلسطين كي يحلوا محل العرب الذين أضربوا تأييداً لثورة 1936 كذلك اعتراض حكومة النحاس على تنسيق جهودها مع السعودية من أجل العمل لصالح القضية الفلسطينية وقد برر النحاس باشا موقفه بأنه يريد العمل لوحده بعيداً عن الحكومات العربية.

أما حزب الأحرار الدستوريين والذي تأسس في أكتوبر 1922 على أساس قومي مصري استمراراً لحزب الأمة، وقد ضم عدداً من كبار ملاك الأرض وعبرت عنه جريدة «السياسة» والتي كتب فيها عبد الله عنان يستنكر أسلوب العنف الذي لجأ إليه الشعب الفلسطيني في أحداث البراق 1929، كما نصح كلا من العرب واليهود بالاعتدال قائلاً «أن في وسع العرب أن يغنموا أكثر بالاتحاد والجهاد السلمي المستمر وأن يحاولوا في المستقبل دون إراقة الدماء. وعلى اليهودية إذا أرادت السلام أن تقنع الأمة العربية بأنها لا تفهم فكرة الوطن القومي إلا في معنى متواضع وفي دائرة محدودة».

وقد ردت جريدة «هآرتس» الصهيونية على جريدة «السياسة» في عددها الصادر في 28 سبتمبر 1929، إذ أكدت أسفها الشديد لأنها لأول مرة فقط تسمع صوتاً مستنيراً في العالم الإسلامي يشجب سياسة العنف التي يسلكها الشعب الفلسطيني لتحقيق أمانية. وقد تبنى دكتور حسين هيكل رئيس تحرير صحيفة «السياسة» دعوة التفاهم بين العرب واليهود ودعا لتأليف لجنة يهودية عربية تضطلع بهذا العبء.

وقد أشادت صحيفة «إسرائيل» صوت الحركة الصهيونية في مصر بمقال الدكتور هيكل.

أما حكومة (محمد محمود) عام 1929 فقد وقفت ضد ثورة شعب فلسطين وكتبت صحيفة «السياسة» لسان حال الحكومة في ذلك الوقت تهدد الوطنيين الفلسطينيين في مصر بالطرد واتهامهم بإثارة الفتنة

الطائفية لدى الشعب المصري وتهييجهم للرأي العام. وقام إسماعيل صدقي عندما تولى الوزارة سنة 1930 بإغلاق صحيفة الشورى الفلسطينية وكان صاحبها محمد علي الطاهر، وأبقى على صحيفة «إسرائيل» التي أنشأها ألبرت موصيري منذ عام 1920 وكانت لسان حال الحركة الصهيونية.

وكان صدقي وهو وزيراً للداخلية سنة 1925 قد اعتقل الوطنيين الفلسطينيين الذين هتفوا ضد بلفور صاحب الوعد أثناء مروره على القاهرة في طريقه إلى فلسطين لافتتاح الجامعة العبرية، وكذلك أوفدت حكومة زيور باشا، أحمد لطفي السيد مندوباً عن الجامعة المصرية لحضور احتفالات الجامعة العبرية سنة 1925، كما اشتركت حكومة صدقي باشا في معرض تل أبيب الصهيوني الذي أقيم في ربيع عام 1932 متجاهلة جميع التحذيرات والنداءات التي وجهتها إليها الجهات الوطنية في فلسطين.

وقد تجسد موقف حزب الوفد من الثورة الفلسطينية الكبرى عام 1936، والذي كان يرأسه النحاس باشا آنذاك بالتبرع بأربعين جنيهاً لعرب فلسطين من جيب النحاس باشا شخصياً!!.

هذا وقد أشارت إحدى الوثائق البريطانية إلى أن مصطفى النحاس أبدى رغبته للمسئولين البريطانيين في التوسط لتسوية المسألة الفلسطينية وقد طالب النحاس الحكومة البريطانية بضرورة التأني في تنفيذ مشروع التقسيم، وفي نفس الوقت رفض من ناحية أخرى، فكرة العمل المشترك مع الدول العربية لحل القضية الفلسطينية.

وفي عام 1947 بدأ نشاط ملحوظ ومكثف للاعتراض على تقسيم فلسطين ورفعت حركة مصر الفتاة والإخوان المسلمين شعار «الكفاح المسلح» إلا أن الوفد رغم اعتراضه على قرار التقسيم لم يرفع شعار الكفاح المسلح ولم يدع إلى إنشاء كتائب تحرير فلسطين.

تلك كانت مسيرة الليبرالية وأحزابها ومثقفيها ـ أي قبل ثورة 23 يوليو ـ تلك الثورة القومية التي رأت الصراع على أنه صراع بين المشروع الاستعماري الصهيوني الاستيطاني من جانب ومشروع التحرر العربي الوحدوي من الجانب الآخر وأن الصراع يدور حول فلسطين «جزء من أرض العرب».

وكان من الطبيعي أن نتناول موقف حزب الوفد الجديد بعد عودته إلى الساحة المصرية وموقعه من مصير فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي وقضايا التصنيع والتسوية.

وليس غريباً أن نجد الوفد الجديد مستمر في سياسة التمييع وعدم الوضوح بل في كثير من الأحيان، مع ما يتم، فهو على الأقل لم يعاد كامب دايفيد ولا سياستها وليس له موقف من قضايا التطبيع ولا نستطيع أن نكشف عن موقفه من اتفاق غزة ـ أريحا ووادي عربة، ولكن من المؤكد للمتابع لجريدة «الوفد» لسان حال الحزب سوف يتبين له بوضوح أن حزب الوفد مؤيد لتلك السياسات التسووية إما بالصمت عليها أو بعدم الإعلان عن موقف بشأنها أو بتأييدها عبر مسارات الأحداث اليومية.

أما مفكر الليبرالية الجديدة في مصر د. سعيد النجار فيتناول القضية في كتيب صادر تحت عنوان «نحو استراتيجية عربية للسلام» ـ العدد (11) رسائل النداء الجديد ـ قائلاً:

«إن قيام سلام بين العالم العربي وإسرائيل يطرح العديد من القضايا التي تتعلق بصورة الشرق الأوسط التي نريدها في ظل السلام ومضمون التعاون مع إسرائيل.

فإن الصراع العربي الإسرائيلي ألقى ظلالاً كثيفة على المنطقة طوال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وكان لذلك أثره العميق على الخريطة الاقتصادية والسياسية سواء من حيث أنماط التجارة أو

الاستثمار أو المؤسسات الإقليمية ذات العلاقة الوثيقة باستغلال الموارد المتاحة أو من حيث إمكانيات التعاون لعلاج مشكلات إقليمية محددة مثل المياه أو البيئة أو من حيث نوعية الأنظمة السياسية.

إذا افترضنا قيام سلام بين العالم العربي وإسرائيل فإن جميع هذه القضايا تصبح مطروحة على بساط البحث ولا بدّ أن يكون لدينا تصور لاستراتيجية السلام من وجهة نظرنا ولا يجوز ترك الساحة خالية دون تصور عربي يقف في وجه ما عسى أن يقدم لنا من تصورات إسرائيلية أو أمريكية أو أوروبية وهذا يقتضي منا التفاعل الإيجابي مع اتفاقية غزة ـ أريحا وما تثيره من قضايا وتداعيات».

«قلنا إن توقيع إسرائيل على اتفاقية غزة ـ أريحا تعكس تغيراً عميقاً في التفكير الإسرائيلي وفي موقفها إزاء حقوق الشعب الفلسطيني والبلاد العربية وأنها تعلن بذلك عن رغبتها في بدء صفحة جديدة ولا يرجع ذلك إلى حب مفاجيء للشعب الفلسطيني والعربي وإنما نزولاً على متغيرات دولية وإقليمية جعلت السلام أكثر تحقيقاً لمصلحتها من المواجهة الدائمة وأن تلك اليد الممدودة بالسلام لا بدّ أن تقابلها يد عربية لنفس الغاية. طبيعي أن المنظور الإسرائيلي للسلام يختلف عن المنظور العربي ولكن هذا ما نتوقعه ولا غرابة في ذلك.

والمهم أن نتفاعل إيجابياً مع تلك التطورات وأن نشارك في صياغة شرق أوسط جديد أقرب إلى تصورنا من التصور الإسرائيلي بحيث يكون محققاً للمصلحة العربية بقدر ما هو محقق للمصلحة الإسرائيلية هذه المصلحة المتبادلة هي الضمانة الوحيدة لسلام حقيقي دائم ولا يتصور أن يكون هناك سلام لمصلحة أحد الطرفين على حساب الآخر».

«إن استعراض تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي يترك في النفس مرارة شديدة فهو سلسلة متواصلة من فشل السياسات العربية منذ قيام

إسرائيل إلى التوقيع على اتفاقية غزة ـ أريحا. . إذا استعرضنا تاريخ حياة إسرائيل خلال نصف قرن منذ قيامها نستطيع بسهولة أن نتبين أين كانت الأخطاء الاستراتيجية المميتة التي ارتكبتها الأنظمة الثورية أما الخطأ الاستراتيجي الأول فهو حين وضعت تلك الأنظمة الثورية نفسها في صف الاتحاد السوفيتي ضد العالم الغربي وسمحت بذلك لإسرائيل أن تكون حليفة الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية، شاءت تلك الأنظمة أن تضع كل البيض العربي في سلة الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية. والغريب في هذا الأمر أن الوضع الطبيعي كان ينبغي أن يكون عكس ذلك تماماً فإن إسرائيل كانت حينذاك وبقيت إلى منتصف عقد السبعينات محكومة بحكومة اشتراكية وتنطلق من مفاهيم اشتراكية مثل الكيبوتز. . ومن الطبيعي إزاء ذلك أن تنخرط في سلك المعسكر الاشتراكي ولكنها عبقرية الخيبة الثورية التي سمحت بأن تكون الدولة الاشتراكية حليفة العالم الرأسمالي والدول الرأسمالية حليفة العالم الاشتراكي. أما الخطأ الاستراتيجي الثاني فهو، بداهة، كارثة 1967 التي أتت بالإسرائيليين إلى ضفاف قناة السويس وأسفرت عن احتلال سيناء والضفة الغربية والقدس وغزة ومرتفعات الجولان وجزء من الأردن. هذه هي الهدية المجانية التي قدمتها الأنظمة العربية الثورية لإسرائيل وضمنت بذلك بقاءها إلى ما لا نهاية وهي أيضاً الثمن الذي دفعته الشعوب العربية بسبب وقوعها تحت أنظمة سياسية استبدادية».

الدكتور سعيد النجار رئيس مجلس إدارة «جمعية النداء الجديد» وهي جمعية شكلت من أجل أن تكون منبراً لليبراليين الجدد في مصر، ومن ضمن المشتركين فيها: د. حازم الببلاوي ـ، د. أسامة الغزالي حرب، د. شريف لطفي، أ. محمود أباظة، د. وحيد عبد المجيد. وهناك الكثير من الشخصيات العامة ورجال الأعمال، وهي جمعية تعمل في مناخ مهيأ لدعوتها ولأعمالها وتحت يديها وفي حساباتها إمكانيات مالية كبيرة وتعقد الندوات والمواسم الثقافية وتصدر سلسلة

من الكتيبات تعالج فيها مشاكل الوطن من منظور ليبرالي، بالإضافة إلى مجلة «النداء الجديد» وهي نشرة شهرية ثقافية اقتصادية ليبرالية.

والفرق بين رؤية حزب الوفد الليبرالي بعد نزوله إلى معترك الساحة في عصر السادات وبين جمعية النداء الجديد ورمزها د. سعيد النجار إن حزب الوفد لم يطرح رؤية أو موقفاً تجاه ما يحدث في قضايا الصراع العربي الإسرائيلي وفي القلب منه قضية فلسطين، وإذا كانت هناك بعض المواقف فهي من المؤكد تساند الحادث والواقع في مسارات الصراع.

أما د. سعيد النجار فهو يمتلك موقف مؤسس نظرياً على أسس ليبرالية، فهو ينطلق أولاً من الاعتراف بالواقع، ويطالب ثانياً بتحسين الشروط، ولا مانع عنده من استخدام لغة الأيديولوجيا والترويج لأفكار خادعة وغير مبررة علمياً.

فهو لا يقول لنا في كتيبه «نحو استراتيجية عربية للسلام» ما هي أصل المشكلة التي وقعت في فلسطين؟ وماذا تعني فلسطين بالنسبة لنا من حيث الانتماء والهوية، أو من حيث الأمن القومي والقطري؟

وما هي العلاقة بين (إسرائيل) وبين الاستعمار الرأسمالي؟

وما هي طبيعة ذلك الكيان الإسرائيلي الصهيوني؟

ومن المؤكد أن محاولته للإجابة على تلك الأسئلة، والتي تعمد عدم طرحها على مائدة استراتيجية السلام، كانت سوف تضعنا أمام سياق وتناول مختلفين بدلاً من بناء نسق واهم ولا أساس له، ذلك بالإضافة إلى عدم وقوعه في تلك المغالطات الفجة.

ومن المؤكد ـ لو أنه حاول الأجابة على تلك الأسئلة ـ لتوصل إلى طبيعة الكيان الصهيوني الاستيطاني الاستعماري العنصري، ومدى العلاقة الموضوعية بينه وبين الرأسمالية الاحتكارية، وكيفَ كان من

الطبيعي إن يلد النظام الرأسمالي الاحتكاري إبناً شرعياً ويقيمه في المنطقة العربية من أجل حراسة مصالحه ومن أجل التخلص من إفرازات مراحل تطوره، حيث بدأ الصدام في أوروبا بين اليهود الذين يمارسون التجارة والربا وبين أبناء المرحلة الصناعية الجديدة التي نبتت على أرضية الاكتشافات والمخترعات العلمية في أوروبا، وكان من جراء ذلك إن تم لفظ اليهود ومحاصرتهم.

وما أذكره ليس جديداً، بل تم تناوله وإثباته في عشرات المؤلفات المترجمة عن الغرب الأمريكي والأوروبي وعشرات من المؤلفات لكتاب ومفكرين عرب.

ومن المؤكد أيضاً كان الدكتور النجار سوف يكتشف العلاقات الوثيقة بين مصالح الغرب الاستعماري والكيان الصهيوني المنشأ على أرض فلسطين، وهنا لا فرق بين الكيبوتز وبين المشروع الفردي فالمعركة ليست على نظام حكم وإنما على تحقيق مصالح الغرب الاستعماري في المنطقة العربية وعلى دور «إسرائيل» في تحقيق تلك المصالح وعلى قدر عال من التطابق بين مصالح الغرب الاستعماري ومصالح «إسرائيل» نفسها.

ولو كان الدكتور قد حاول أن يجيب على سؤال من هي فلسطين ولماذا هي بالذات التي احتلت؟ لاستطاع أن يتحدث عن عروبة فلسطين وأن يتأكد من مصداقية ما صرح به كامبل بانرمان رئيس وزراء بريطانيا الاستعمارية من «إن الامبراطوريات تتكوّن وتتسع وتقوى ثم تستقر إلى حد ما، ثم تنحل رويداً، ثم تزول، والتاريخ مليء بمثل هذه التطورات، وهو لا يتغير بالنسبة لكل نهضة ولكل أمة» «. . . هل لديكم أسباب أو وسائل يمكن أن تحول دون سقوط الاستعمار الأوروبي وانهياره، أو تؤخر مصيره؟ وقد بلغ الآن الذروة وأصبحت أوروبا قارة قديمة استنفدت مواردها وشاخت معالمها، بينما لا يزال

العالم الآخر في شرخ شبابه يتطلع إلى المزيد من العلم والتنظيم والرفاهية. . ».

وقد كان ذلك الحديث لكامبل بانرمان في وسط جمع من المؤتمرين لمناقشة مستقبل الامبراطورية البريطانية، وقد صدر تقرير بعد سنتين من اجتماع المؤتمرين جاء فيه «أن الخطر ضد الاستعمار في آسيا وإفريقيا ضئيل، ولكن الخطر الضخم يكمن في البحر المتوسط، وهذا البحر هو همزة الوصل بين الغرب والشرق وحوضه مهد الأديان والحضارات، ويعيش على شواطئه الجنوبية والشرقية بوجه خاص، شعب واحد تتوافر له وحدة التاريخ والدين واللسان وكل مقومات التجمع والترابط».

وقد اقترح التقرير «ضرورة العمل على فصل الجزء الإفريقي في هذه المنطقة عن الجزء الأسيوي وإقامة حاجز بشري، قوي وغريب يحتل الجسر البري الذي يربط أوروبا بالعالم القديم، وعلى مقربة من قناة السويس، قوة صديقة للاستعمار، وعدوة لسكان المنطقة».

وتتواصل أغلاط الدكتور النجار، ويتحدث عن الأخطاء الاستراتيجية التي وقعت فيها الأنظمة الاستبدادية والثورية حسب ـ تغبيره ـ وكان الخطأ الأول هو التحالف مع الكتلة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتي.

وبالطبع يتناسى الدكتور عن عمد، قصة طلب ثورة يوليو المعونة من البنك الدولي وكيف وقفت الولايات المتحدة ـ رأس النظام الرأسمالي العالمي ـ موقف الرافض لمشروع تمويل السد العالي، وكيف وقعت الاعتداءات على غزة من قبل (إسرائيل)، وكيف رفضت أمريكا تسليح مصر، وبعد ذلك عندما يذهب عبد الناصر طالباً من السوفيت الدعم، يصبح ذلك خطأ استراتيجياً فادحاً. ويتناسى الدكتور أيضاً محاولات النظام الاستبدادي (!!) بتحسين العلاقات مع الولايات

المتحدة الأمريكية، ولعل الخطابات بين عبد الناصر وجون كيندي كانت تعبيراً عن ذلك. ويتناسى الدكتور أيضاً العلاقة بين الولايات المتحدة ومصالحها وإسرائيل وتعبيرها عن تلك المصالح في المنطقة.

وأخيراً فلقد آمن السادات بنظرية الدكتور النجار تلك وعقد كامب دايفيد وطرد الخبراء الروس، ماذا كانت النتيجة؟

على مستوى السيادة في أرضنا العربية سيناء وعلى مستوى التطور والنمو وحل مشاكل الشعب العربي في مصر.

النتيجة واضحة، مزيد من التبعية، مزيد من الإفقار والبؤس (كنا تناولنا نتائج كامب دايفيد على المستوى العسكري والسيادي وعلى المستوى الاجتماعي والاقتصادي في رؤية الإدراك الأول ـ الواقعية).

وكان يجب على الدكتور النجار أن يجيب على تساؤل حول طبيعة المشكلة بيننا وبين (إسرائيل) هل المشكلة سلام أم حرب؟ أم المشكلة تحرير أم احتلال؟ حيث ما زالت أرضنا العربية محتلة وواقعة تحت السيطرة الاستعمارية الصهيونية. ذلك بالإضافة إلى تساؤل آخر حول: هل هناك أية إمكانية أن تتركنا «إسرائيل» من أجل أن ننهض ونؤسس لتنمية شعبنا العربي؟

والإجابة بالطبع لا، فليس من مصلحتهم تنميتنا، وليس من مصلحتهم تركنا نؤسس لتنمية ما ودليلي على ذلك ما تم حتى الآن في مصر منذ صدور قوانين الانفتاح ألاقتصادي التي جاءت مواكبة لفصل القوات الأول على الجبهة المصرية.

تلك هي رؤية الليبرالية الجديدة عبر بعض رموزها وتلك هي الأوهام التي يتم الترويج لها.

التيار الماركسي

يرى هيجل أن الفكر هو الوجود الأول أما الأشياء والظواهر فهي تجسيد له، وتلك هي المثالية، ومثالية هيجل تحتوي على منهج للتطور، من خلال تطور الفكر أولاً، والذي يتشكل الواقع تجسيداً له، وهكذا أخضع هيجل المجتمع والإنسان معاً لقوة ثالثة فوقهما هي التي تتطور جدلياً وهما يجسدان تطورها.

ومن ذلك رأى ماركس ـ تلميذ هيجل ـ أن الإيمان بوجود تلك القوة الفكرية التي كان هيجل يؤمن بها يعني إهدار قيمة اكتشاف قوانين التطور الجدلي، بالإضافة إلى نفيه للفكرة الأولى، حيث آمن بأن المادة هي الوجود الأول، وأن الأفكار تجسيد لها وإذا أردنا أن نعرف كيف تتطور المجتمعات فيجب أن نبحث في تطور المادة حيث يكون الواقع تجسيد صحيح لمرحلة التطور التي وصلت إليها المادة، ولقد أخضعت المادية المجتمع والإنسان معاً لقوة ثالثة تحتهما هي التي تتطور وهما يعكسان تطورها، تلك القوة هي قوة أدوات الإنتاج.

وتلك هي المادية الجدلية ويعني بها أن المادة هي المحرك الأول، وترجمتها الاجتماعية هي: تتطور المجتمعات تبعاً لتطور أدوات الإنتاج فيها ويتحدد موقف كل واحد من التطور تبعاً لموقعه من علاقات الإنتاج.

وعلى ضوء ذلك التحليل النظري، لا يمكن أن تتحقق الاشتراكية إلا في مجتمع رأسمالي متقدم وبقيادة الطبقة العاملة الصناعية (البروليتاريا)، خلال صراع طبقي بين قوتين مفرزتين تبعاً لموقعهما من

علاقة الإنتاج إحداهما أغلبية تعمل ولا تملك (البروليتاريا) والثانية أقلية تملك ولا تعمل (الرأسماليون).

وهكذا فالمحرك الأول للصراع الطبقي هو التناقض في أسلوب الإنتاج، ويكون موقع كل واحد من علاقات الإنتاج هو الذي يحدد موقفه من الصراع، يكون الانتماء الطبقي هو العلاقة التي تفرز على أساسها القوى بصرف النظر عن انتماءاتها القومية وتلك هي الأممية.

وعندما طبق ماركس المادية الجدلية على التاريخ، خرج بالمادية التاريخية والتي عبر عنها في (البيان الشيوعي) 1847 بالقول: «أن تاريخ المجتمعات هو تاريخ الصراع الطبقي» والذي جسده عند التطبيق في الصراع بين الإقطاع والأقنان في المرحلة الإقطاعية والرأسماليون والعمال البروليتاريا في المرحلة الرأسمالية.

ولقد كانت (المسألة القومية) وراء أغلب الانشقاقات التي حدثت في صفوف الماركسيين، فلقد كانت سبباً في الخلاف بين الماركسيين الروس والماركسيين في النمسا، وبين الماركسيين الروس فالألمان والبولنديين وهو الذي أثار الخلاف بين لينين وبين كاوتسكي.

ثم كان الموقف من القومية وراء الانشقاق بين الحزب الشيوعي لسوفيتي وعصبة الشيوعيين اليوغسلاف والموقف من القومية كان وراء لخلاف الصيني السوفيتي.

أما في الوطن العربي، فقد اختلف الماركسيون بشأن القضية القومية عدة مرات، وكان ذلك سبباً في انشقاق الماركسيين خاصة منذ سنة 1947 عندما صدر قرار تقسيم فلسطين، ويرجع ذلك لعدم امتلاك الماركسيين نظرية في القومية، ذلك بالأساس لعدم قدرة الماركسية تقديم تفسير للوجود القومي، كما استطاعت أن تفسر الصراع الاجتماعي والطبقي كمحرك محوري للتاريخ.

وإذا حاولنا تحديد الإطار النظري العام الذي حكم مواقف الأحزاب الشيوعية من قضية الصراع العربي الإسرائيلي واحتلال فلسطين، وذلك بعد أن وافق الاتحاد السوفيتي بقيادة الحزب الشيوعي على قرار تقسيم فلسطين ومن بعده الحزب الشيوعي المصري والسوري والفلسطيني وأحزاب شيوعية أخرى. سوف نضع أيدينا على تلك الملامح:

1 - اعتبر الشيوعيون أن الاستعمار الانجليزي قد قام باحتلال فلسطين لضمان مصالحه الاستراتيجية في منطقة المشرق العربي واستند إلى الحركة الصهيونية لضمان سيطرته على فلسطين وجعل من العداء العربي - اليهودي غطاء لسياساته.

2 - رأى الشيوعيون في الصهيونية حركة البورجوازية «القومية» اليهودية المرتبطة بالامبريالية والساعية إلى الحصول على سوق خاص بها عن طريق نشاطها الاستيطاني في فلسطين.

3 - رأى الشيوعيون في الحركة الوطنية العربية قوة ثورية معادية للاستعمار والامبريالية ولكنهم أشاروا إلى أن الإقطاع يسيطر على هذه الحركة مما يساعد على تحريف مسار نضالها من معاداة الامبريالية إلى معاداة اليهود، ومن تلك الثوابت نستطيع أن نفسر موقف الأحزاب الشيوعية العربية وأيضاً الحزب الأم - الحزب الشيوعي السوفيتي تجاه موقفه من تأييد التقسيم على أرض فلسطين ونستطيع أن نفهم كافة المواقف المؤيدة لشعارات نقبل ما تقبله منظمة التحرير الفلسطينية.

وقد عملت الحركة الشيوعية العربية على نشر كتاب بعنوان «المعاداة للسامية والمشكلة اليهودية» والذي ذكر مؤلفه أن الصهيوني سلاح رأسمالي يستهدف إبعاد اليهود عن الصراع الطبقي وتجميعهم لخدمة الاستعمار.

وعند صدور قرار تقسيم فلسطين عارضته طليعة العمال والفلاحين ولكن الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني أيدت قرار التقسيم وعارضت بشدة دخول مصر الحرب وتمثل موقف الحركة الديمقراطية ـ حسب قول طارق البشري، ص 262 ـ في مؤلفه «الحركة السياسية في مصر 1945/ 1952»: في أن إثارة حرب فلسطين إثارة لحرب دينية «لا يفيد منها سوى المستعمر» وأن الكفاح المسلح مطلوب ضد الاستعمار وتعبئة الجيوش العربية مطلوبة ضد بريطانيا لا من أجل الحرب في فلسطين.

وبررت تأييدها لمشروع التقسيم «إننا لا نريد أن ننتزع فلسطين من العرب ونعطيها لليهود بل ننتزعها من الاستعمار ونعطيها للعرب واليهود وألا نوافق على التقسيم إلا مضطرين كأساس لاستقلال فلسطين ثم يبدأ كفاح طويل للتقريب بين وجهات النظر في الدولتين العربية واليهودية وجاهدت الحركة مجاهدة كبيرة في أن تتصدى لموجة الجهاد في فلسطين ضد التقسيم وللاتجاه العام الذي يطالب بالسلاح وتكوين الكتائب.

ونشرت «الجماهير» لسان حال الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني موقفها الذي جاء فيه أن الضمان الوحيد لوحدة فلسطين هو العمل على إيجاد جو من الإلفة والثقة المتبادلة بين الجماهير الكادحة العربية واليهودية!!

وقد انعقد بلندن في مارس 1974 مؤتمر للأحزاب الشيوعية بالامبراطورية البريطانية أصدر قراراً ندد فيه بالصهيونية والاستعمار الأنجلو أمريكي والرجعية العربية وأوصى بالنضال المشترك لليهود في فلسطين ـ وهي من أسس الدعوة الصهيونية ذكر أنه يجب أن ينظر إليها في أفق متسع على أساس الدور الذي سيلعبه العنصر اليهودي في العالم أجمع، وذلك أن جميع الشعوب الحرة قد دعيت إلى أن تمد يد العون إلى ضحايا الفاشية والنازية من اليهود سواء.

أما عن الحزب الشيوعي الفلسطيني، فيقول د. ماهر الشريف في كتاب «الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين 1919 ـ 1948»، الصادر عن مركز الأبحاث ـ منظمة التحرير الفلسطينية:

لم تنشأ الحركة الشيوعية الفلسطينية، في مطلع العشرينات، بين صفوف السكان العرب الفلسطينيين، وإنما نشأت بين صفوف الأقلية الاستيطانية اليهودية المرتبطة بالمشروع الصهيوني. . وطوال العشرينات بقيت مسيرة الحركة الشيوعية في فلسطين محكومة بخصوص النشأة هذه.

وقبل ظهور الحركة اليهودية في فلسطين، كان يسود الاعتقاد بين صفوف التيار العمالي الصهيوني في روسيا القيصرية، أن السكان العرب المحليين في فلسطين «لا يتحلون بأية صفات قومية مميزة، ولا يمتلكون ثقافة قومية خاصة بهم، ولذلك فإنهم سيقبلون أية ثقافة أجنبية مستوردة تكون على مستوى أرفع من ثقافتهم.

وفي شباط (فبراير) 1924 اعترفت اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية بالحزب الشيوعي الفلسطيني بعد أن اشترطت على قيادته التقيد بالشرطين التاليين:

الأول: السعي من أجل إقامة أوثق الصلات مع أوسع الجماهير العربية، بغية تحويل الحزب من منظمة مقتصرة على الثوريين اليهود إلى حزب قطري حقيقي يمثل طليعة العمال العرب واليهود في فلسطين.

أما **الثاني**: تقديم كافة أشكال الدعم لحركة التحرر الوطني للسكان العرب في نضالها ضد الاحتلال البريطاني الصهيوني.

وهكذا اعتبر الشيوعيون الفلسطينيون أن الطبقة العاملة الفلسطينين من خلال جبهتها الأممية الموحدة اليهودية ـ العربية هي القوة الوحيدة القادرة على تجاوز «التناقض القومي» في البلاد.

وقد سعى الشيوعيون إلى دفع العمال للانضمام إلى النقابات التابعة للهستدروت وأشاروا إلى أن الوسيلة الوحيدة لنجاح الحركة العمالية هي الاتحاد الدولي والتضامن المخطط بين كافة عمال البلاد، ولا يسأل أحدنا الآخر عن اعتقاده أو دينه أو قومه أو جنسه بل عن طبقته فقط.

ثم نسعى ونبذل الجهد التام لنزع وسحق الأفكار الوطنية والقومية.

وفي عام 1929 وفي 23 آب (أغسطس) وصل عمى الألوان عند الحزب الشيوعي الفلسطيني لدرجة وصفه للانتفاضة الفلسطينية ضد المستوطنات اليهودية بالمذابح المخيفة «حين اندفعت الجماهير المتزمتة من الفلاحين والبدو تحت قيادة البرجوازيين والإقطاعيين ورجال الدين، بمهاجمة المستوطنات اليهودية الفقيرة.. حيث اقترفت مذابح مخيفة».

وفي خريف عام 1943 تأسست في مدينة حيفا «عصبة التحرر الوطني» كطليعة سياسية للطبقة العاملة العربية في فلسطين، وكان من عوامل نشوئها الانقسام القومي الذي حدث في صفوف الحزب الشيوعي الفلسطيني في ربيع عام 1943.

وفي شهر شباط/ فبراير 1944 أصدرت عصبة التحرر الوطني في فلسطين أول بيان رسمي لها ضمنته ميثاقها الوطني وأسماء لجنتها المركزية وبدأت الحركة في النقابات وجمعيات العمال وقاموا بنشاط كبير في مؤتمر العمال العرب.

ولمجابهة النشاط المتزايد لعصبة التحرر الوطني ولمؤتمر العمال العرب وتجاه تنامي الاتجاه الداعي إلى إقامة هيئة وطنية جديدة على أسس شعبية وديمقراطية لجأت القيادات القومية العربية إلى مهاجمة الحركة «جمال الحسيني» ممثل العصبة ومؤتمر العمال العرب واتهمهم

بالتعاون مع بن جوريون ومع الصهيونية وأعلن أن عصبة التحرر الوطني تنادي باتحاد العرب واليهود.

وقد تصدى «فؤاد نصار» أحد قادة العصبة لتنفيذ إدعاءات «جمال الحسيني» وأكد أن مؤتمر العمال العرب يناضل من أجل فصل الجماهير اليهودية في فلسطين عن الحركة الصهيونية.

وقد رحبت عصبة التحرر الوطني بالتوصية الإجماعية والصادرة عن لجنة التحقيق الدولية (سبتمبر 1947) والتابعة للجمعية العمومية للأمم المتحدة.. وكانت التوصية دعت إلى إنهاء الانتداب البريطاني وضمان استقلال فلسطين ولكنها أعربت عن تحفظات على توصية الأكثرية الداعية إلى تقسيم فلسطين، وذكرت أنه لا يزال من الممكن السعي إلى إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة يتعايش فيها العرب واليهود بحقوق متساوية.

وفي شهر شباط (فبراير) 1948 بلورت عصبة التحرر الوطني موقفها من قرار الأمم المتحدة حيث وافقت أغلبية المندوبين في الكونفرانس الذي عقد في مدينة الناصرة على قرار التقسيم.

لقد كان ذلك تعبيراً عن موقف لحزبين شيوعيين (الحزب الشيوعي المصري والحزب الشيوعي الفلسطيني) والإثنين تورطا في الموافقة على قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين.

ولم يكن ذلك تعبيراً عن خطيئة لن يعودا إلى ارتكابها مرة أخرى، بل استمروا في هذا النهج ورفعوا شعارات منظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ونعم للدولة الفلسطينية، ونوافق على ما توافق عليه منظمة التحرير الفلسطينية ونعم للاتفاق الأردني الفلسطيني وأخيراً مع غزة/ أريحا ولكن ضد التطبيع والشرق أوسطية رغم المعرفة المسبقة بأن غزة/ أريحا مقدمة ضرورية للنظام

الشرق أوسطي ومدخل للتطبيع الصهيوني مع الأمة العربية ككل.

وعن مركز دراسات الوحدة العربية يتناول عبد الإله بلقزيز والعربي معضال وأمينة الباقلي في كتابهم «الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية 1947 ـ 1986» موقف الحزب الشيوعي المغربي فيكتبون.

«أربعة عوامل حكمت مواقف الحزب الشيوعي من القضية الفلسطينية وجعلت موقفه لا يندرج ضمن الحمية الوطنية ذات الهاجس القومي التي كان يعيشها جمهور الوطنيين: التركيب القومي المزدوج (أوروبيون ـ مغاربة) والديني المثلث (إسلام ـ مسيحي ـ يهودي) للحزب.

العامل الثاني هو تلك العلاقة التي ظلت تربطه بالحزب الشيوعي الفرنسي من جهة ووجود أغلبية أوروبية في صفوفه من جهة ثانية، لم يكن من شأن هذا الوضع أن يساعد الحزب على انتهاج سياسة مستقلة وصياغة برنامج وطني يستجيب لما كان يعتمل في الوضع الداخلي العربي آنذاك. هكذا ظلت الشعارات المركزية في الأحزاب الشيوعية الأوروبية هي المرجع الأساسي الذي يحدد تلك المصاغة في الداخل، ومن هذا المنطلق أصبح شعار القضاء على الفاشية الذي فرضه منطق الحرب العالمية الثانية في أوروبا هو نفسه الشعار المركزي للحزب الشيوعي المغربي في بلد يقع تحت الاحتلال. عنصر آخر مرتبط بهذا العمل، هو ما يمكن أن نسميه المرجعية الفكرية الدوغمائية للحزب المتشبثة بوصفات جاهزة حول: علاقة التناقض الداخلي بالتناقض الخارجي وأولوية الطبقي على الوطني القومي».

ولعل النص التالي ناطق وكاشف لعلاقة التبعية بين الحزب الشيوعي الفرنسي والشيوعي المغربي فقد كتبت «Espoir» في يوم ٢٩ أيار/ مايو ١٩٤٨ أي بعد قرار التقسيم مباشرة وقيام دولة (إسرائيل)

تقول: «لا شيء ينسينا الوضعية المزرية التي يتخبط فيها خماسونا وفلاحونا والمنجميون الذين يتعفنون في سجون عين مؤمن والعادر والدار البيضاء. إذا تصرفنا هكذا، فإننا نقدم العون وبشكل فعال إلى الجماهير الشعبية العربية واليهودية بفلسطين لأننا نناضل ضد أعدائهم الذين هم أعداؤنا».

والعامل الثالث الذي ساهم في تحديد موقف الحزب الشيوعي من القضية الفلسطينية هو تلك العلاقة غير الصحية التي ظلت تربطه وباقي الأحزاب الشيوعية العربية بالاتحاد السوفيتي.

العامل الرابع: القياس واضح في فهم طبيعة المشروع الصهيوني الاستعماري وخلط واضح بين اليهودية والحركة الصهيونية. فقد جاء في جريدة الحزب الشيوعي المغربي «وبغض النظر عن كل الحسابات، يجب في النهاية القبول - كرهاً أو إيجاباً - بأن مئات الآلاف من اليهود الذين يشكلون على الأرض الفلسطينية أمة قيد التكوين لهم الحق في وجود وطني خاص».

وعلينا أن نسجل أن هناك قطاعاً من الماركسيين العرب قد فهم من البداية المسألة «القومية» وفكرة «الوجود القومي» ومكونات «الأمة» فهماً صحيحاً، لذا فلقد أخذوا الموقف الصحيح تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي، وكانت فلسطين من داخل رؤيتهم تعبير عن أرض عربية محتلة. والصهيونية حركة استعمارية استيطانية عنصرية، وقد كان موقفهم ضد التقسيم وضد الاعتراف بالكيان الصهيوني وضد التطبيع والشرق أوسطية وضد الحوار مع اليسار الإسرائيلي. وهكذا لحقت الإدانة التاريخية بالحركة الشيوعية التي لم تفهم الصراع العربي - الإسرائيلي فهماً صحيحاً، وأوقعت بذلك ضرراً بالغاً بحركة النضال العربي في مواجهة الصهيونية.

ولقد عانى حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي في مصر

العربية، في خلال مسيرته النضالية من تلك المفاهيم الخاطئة نتيجة سيطرة بعض الرؤى الماركسية عليه والتي كانت سبباً في تبني المنهج الإقليمي (الموافقة على ما توافق عليه منظمة التحرير الفلسطينية والموافقة على الدولة الفلسطينية والاتفاق الأردني الفلسطيني وغزة ـ أريحا أولاً).

ولقد قام بعض من الماركسيين بأدوار كبيرة في التبشير بالحوار العربي الإسرائيلي بين أنصار السلام هنا وهناك وبين اليسار هنا وهناك، وكان على رأس هؤلاء في مصر كل من عبد الرحمن الشرقاوي وسعد كامل وأحمد حمروش.

ولعل أخطر تلك الأدوار ما يقوم به الكاتب لطفي الخولي والذي عبرت كتاباته عن مواقف متعددة ومتقلبة حان وقت تناولها بالدراسة والتقويم وسوف نتناول هنا بعضاً مما طرحه في كتابه «عرب؟ نعم وشرق أوسطيون أيضاً» والصادر عن مركز الأهرام للترجمة والنشر عام 1994.

ويبدأ لطفي الخولي مقدمة كتابه قائلاً: «لكل وقت ـ في تاريخنا العربي ـ إشكاليته المحورية. في تقديري أن إشكالية هذا الوقت، من تسعينات القرن العشرين، تتجه نحو التمحور من حول الصراع والتعايش، بين قومية الأمة بوصفها الهوية الحضارية للذات العربية وبين إقليمية الشرق الأوسط، باعتبارها هوية ثقافية تتبلور كقاعدة لسوق كبيرة متعددة القوميات تدفع بها إلى دائرة الواقع باحتمالاته المختلفة، حركة المتغيرات منذ منتصف الثمانينات في عالمنا العربي والإقليمي والدولي، غير المسبوقة: انهيار الاتحاد السوفيتي، نهاية الحرب الباردة، ثورة الخميني ودولته الإسلامية في إيران، حرب الخليج الأولى والثانية، المسار الجاري للتسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي بدءاً من مؤتمر مدريد في 1991 والاتفاق الإسرائيلي

الفلسطيني المعروف سياسياً باسم «غزة ـ وأريحا أولاً» عام 1993.. الخ. أصبحتا منذ ستينات القرن ـ مبرراً لأطراف عربية للاقتتال الدموي مع أطراف أخرى وذلك ابتداء من حرب اليمن حتى حرب الخليج الثانية.

إن منطق الاقتتال العربي ـ العربي، في كل مرة، كان يستعدي عند كل طرف العروبة أو القومية، دافعاً وهدفاً (!) وهكذا على نهايات القرن العشرين، بات العرب متخاصمين متصارعين حول عروبيات وقوميات متناقضة مع بعضها البعض إلى درجة سفك الدماء.

بمعنى آخر، تحولت العروبة أو القومية، في واقع الظروف الراهنة للبلاد العربية ومواطنيها، في أواخر القرن العشرين، إلى قوة تفكيك وتشتت وتبديد وصراع..

باختصار، نشهد مع نهاية القرن العشرين، واقعاً مزدوجاً قائماً، أو في طريقه للقيام: قومية الأمة والهوية الثقافية لسوق إقليمية كبيرة تضم أكثر من أمة».

«فإن العروبة أو القومية العربية تسجن وتقيد نفسها سياسياً واقتصادياً وأمنياً إذا لم تنفتح بأسلوب واعٍ ومحسوب الخطى، مع كل ما في إقليمها الشرق أوسطي من حضاراتٍ وثقافات وهويات وأسواق، وتتبادل معها المصالح والمنافع.. ليست القضية نظاماً عربياً «أو» نظاماً إقليمياً شرق أوسطياً، وإنما القضية هي في هدا «و» ذات معاً من خلال قواعد وآليات محددة تقوم على ممارسة مبدأ الاعتماد المتبادل».

وإذا كان د. سعيد النجار يتعمد عدم تناول أصل المشكلة في كتابه «نحو استراتيجية عربية للسلام» وذلك من أجل النجاح في تقديم نسق تبريري لتحسين شروط ما يتم من استسلام وتفريط في حقوق الأمة مستنداً في ذلك على الرؤية الليبرالية.

فكاتبنا لطفي الخولي يخلط بين المفاهيم عامداً متعمداً، ويخلط بين المقدمات والنتائج حتى يستطيع أن يقدم نسقاً تبريرياً لحالة الاستسلام تلك، وهذا ليس جديداً على مستشار السيد عرفات صاحب التوقيع الشهير على اتفاقية غزة ـ أريحا أولاً والتي بموجبها اعترف بأرض فلسطين لإسرائيل حيث اعترف بدولة إسرائيل (الإقليم المعين، والشعب المعين، وسلطة تمثل سيادة الشعب على الإقليم)، وهو صاحب التنظير بعد هزيمة 1967 بإحلال منظمة التحرير الفلسطينية محل الدور العربي ـ المصري في قيادة حركة التحرر العربي، وهو صاحب مقولة نوافق على ما توافق عليه منظمة التحرير الفلسطينية ولا مزايدة على حاملي السلاح وهو من مؤيدي الاتفاق الأردني الفلسطيني وهو من مؤيدي غزة ـ أريحا.

إذن نحن أمام حالة مثقف نموذجي للدراسة والبحث عن أسباب تلك التحولات والتقلبات ولعل هذا الدور يقوم به أحد الباحثين الراغبين في كشف أحد أسباب غمة هذه الأمة وما يهمنا هنا ما تناوله في كتابه «عرب؟ نعم وشرق أوسطيون أيضاً» حيث جاء خلطاً واضحاً بين «قومية الأمة بوصفها الهوية الحضارية للذات العربية وبين إقليمية الشرق الأوسط باعتبارها هوية ثقافية».

التحديد هو الأبجدية الصحيحة لحل المشاكل والإشكاليات الفكرية.

فما المقصود بقومية الأمة والهوية الحضارية والذات العربية والإقليم والهوية الثقافية؟ وأخيراً ماذا تعني تلك الفقرة السابقة؟

الأمة «عضوية اجتماعية طبيعية» ذات كيان معنوي خاص، فيحق لها أن تستقل في إدارة شؤونها، دون أن تخضع لمشيئة أمة أخرى، وأن تؤسس «دولة خاصة بها»، لذا كان من الطبيعي أن تتفكك السلطة العثمانية والامبراطورية النمساوية والدولة السوفيتية والدولة اليوغوسلافية

وتوحد الدولتين الألمانية والإيطالية، ولقد حدث ذلك جراء الفكرة القومية بعد أن تغلغلت في الشعوب، وبعد أن نجحت في تقويض حكم الممالك التي كان الملك إرثاً لها يهب بعضها لمن يشاء ويحكم ما يشاء، ويستمد سلطاته من الإله.

وتتشكل فكرة القومية المعبرة عن الأمة من اللغة والتي هي تعبير عن روح الأمة وحياتها، وأنها بمثابة محور القومية وعمودها وهي أهم مقوماتها.

وأما التاريخ وهو العنصر الثاني في تشكل القومية المعبرة عن الأمة، فهو بمثابة شعور الأمة وذاكرتها، فإن كل أمة من الأمم، إنما تشعر بذاتها، وتتعرف إلى شخصيتها، بواسطة تاريخها الخاص.

أما الهوية الحضارية، فهي المعبرة عن سمات خاصة لأمة ما، والحضارة لا تختص بأمة من الأمم بل إنها حالة عامة تشمل عدد كبير من الأمم، والحضارة بطبيعتها قابلة للانتقال من أمة إلى أخرى بسهولة.

ومفهوم الحضارة يتصل بمفهوم الثقافة، لكن الثقافة تنحصر في الأمور الذهنية والمعنوية في حين أن الحضارة تشمل الأمور والوسائل المادية أيضاً.

والحضارة تتمثل بأحسن الصور وأجلاها في العلوم والصنائع بوجه عام، وأما الثقافة فتظهر في اللغات والآداب بوجه خاص.

لذا فالثقافة تختص بكل أمة على حدة، وترتبط قبل كل شيء وأكثر من كل شيء بلغة الأمة وأدبها لأن اللغة واسطة التفكير فضلاً عن كونها واسطة لنقل الآراء والأفكار وتبليغ الأحاسيس والانفعالات.

فالثقافة تكون في حد ذاتها ـ قومية، والحضارة تكون بطبيعتها أممية والثقافة من الأمور المعنوية ولا تتبع الروابط الجغرافية.

أما الإقليم فهو تعبير عن تجمع مجموعة دول على درجة كافية من التقارب السياسي والاقتصادي، يأملوا في تحقيق عائد أفضل من خلال التعاون الإقليمي.

أما الأساس الثاني للإقليم فيعني تمحور عدة دول حول دولة قوية ويبدو إن (إسرائيل) تطمح في أداء ذلك الدور وهذا الدور يحتاج أولاً إلى الجغرافيا حيث يتم التعاون بين الدول المتقاربة.

ومن تلك الرؤية التي تدعمت بمفاهيم ومقولات المفكر القومي البارز «أبو خلدون ساطع الحصري» ومن مصدر أعماله الكاملة الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية أن الأمة تفرز ثقافة، لذا فمن الطبيعي أن نتحدث عن الثقافة العربية وليس عن ثقافة شرق أوسطية، ومن الطبيعي أن نتحدث عن حضارة إنسانية متسعة لثقافات متعددة ومتنوعة. إذن الأمة (عضوية اجتماعية طبيعية) تمتلك ثقافة خاصة بها عبر التفاعل باللغة وتراكم التاريخ وتساهم بذلك الإنجاز في إعطاء ملامح تلك الهوية في داخل الحضارة الإنسانية. ومن خلال ذلك يتضح لنا أن هناك تداخلاً وضباباً كثيفاً في استخدام المصطلحات والكلمات ذات المعاني في جملة الكاتب لطفي الخولي «قومية الأمة بوصفها الهوية الحضارية للذات العربية وبين إقليمية الشرق الأوسط باعتبارها هوية ثقافية».

ومن الطبيعي أن يحدث ذلك وبوعي للترويج لفكرة نعم للعروبة وللشرق الأوسط أيضاً. أما الذي يستحق النقاش أيضاً في بعض الأفكار التي جاءت في ذلك الكتاب المشار إليه سابقاً «تحولت العروبة إلى قوة تفكيك»..

أتذكر حديث بيني وبين تلميذ في الثانوية، عن ظاهرة هروب التلاميذ من المدرسة وذهابهم إلى السينما، وكان رده عليّ غريباً حيث طالب أن تغلق السلطات دور عرض السينما، وكان رفيقاً أيضاً فطالب أن يكون الإغلاق صباحاً أي أثناء الدراسة.

والحقيقة هذا منطق مقلوب فبدل أن نناقش ظاهرة غياب التلاميذ وأسبابها والعمل على فك لغزها العلمي، نطالب بأشياء ليست لها علاقة بالأسباب.

والأستاذ لطفي الخولي استخدم نفس الطريقة ـ رغم فارق الثقافة والخبرة والعمر والمسئولية ـ وهذا ما يجعلنا نتشكك في هذا الطرح وبهذه الطريق.

فكيف تحولت العروبة إلى قوة تفكيك؟

هو يعلم إن حرب اليمن، جاءت بعد الانفصال، وبعد أن تيقنت قوى الاستعمار العالمي والرجعية العربية من توجهات مصر الوحدوية، وخطورة المشروع القومي وآثاره على مستقبل الإقليمية والقوى الرجعية لذا كان من الطبيعي أن يستجيب القائد القومي جمال عبد الناصر لنصرة ثورة اليمن العربي وشعبها العربي، وكان يعلم أيضاً أهمية تلك الثورة في هز عروش التخلف والرجعية في الخليج العربي ومدى تأثير ذلك على قوى الاستعمار والصهيونية، ذلك بالإضافة إلى تأمين باب المندب الموصل لقناة السويس. ويعلم لطفي الخولي ما ترتب من نتائج على مساندة ثورة اليمن من تحرير المنطقة من الاستعمار ومن تقدم ونهضة ومن دعم للدور العربي المصري على مستوى الأمن القومي وبواباته، ويعلم أيضاً إن الصراع هناك لم يكن صراعاً بين عروبة وعروبة، بل بين عروبة وإقليمية رجعية ممتدة المصالح في قلب الاستعمار العالمي. ولعل الذاكرة لم تخنه، فهو يعلم، ومن المؤكد من خلال تناوله ذلك في كتاباته، إن مرتزقة العالم ومعسكرات تجنيدهم كانت في انجلترا وأمريكا وإسرائيل وبعض الدول الإفريقية التابعة، وذلك من أجل حشدهم لصالح الحرب ضد العروبة ومشروع النهضة العربية بقيادة جمال عبد الناصر في اليمن.

إذن الحرب لم تكن بين عروبة وعروبة!! ولعل التغيرات الحادثة

في مسيرة كاتبنا لطفي الخولي تعطي دلالة لما وراء تلك المفاهيم المروجة.

أما حرب الخليج الثانية، فقد كانت تعبيراً عن مرحلة جديدة للاستعمار العالمي والاحتكارات الرأسمالية العالمية ومحاولتها السيطرة على منابع نفط الخليج، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ومحاولات أمريكا لإعادة ترتيب العالم، والانفراد بقمته، وذلك عن طريق تعويق التقدم الأوروبي والياباني في التنافس للوصول للقمة.

وكانت خطط ذلك التدخل الأمريكي في الخليج جاهزة منذ بداية السبعينات، ولقد أثبتت مسارات الأحداث ما يؤكد ذلك، بالإضافة إلى ما قد تم نشره عن هذه الحرب.

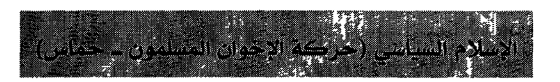
وبالطبع وقع النظام العراقي في الفخ، بعد معاناته مع دويلات الخليج وتقصيرهم في سداد بعض من ديونه والتي جاءت نتيجة دفعة لدخول حرب في مواجهة إيران والتي كانت، بنموذج ثورتها ومذهبيتها تهدد منطقة الخليج كلها، ذلك بالإضافة إلى عدم سماح الكويت بإعطاء منفذ نهري له، مما هدد قواته وقوته.

باختصار لقد كانت مؤامرة عبرت عن مصالح متعددة ـ أمريكا تريد السيطرة على النفط فلا بدّ من ذريعة، حكام الخليج يريدون التخلص من الجار القوي المهدد لمصالحهم، النظام المصري تصور بالخطأ إن هناك تنافساً بين الدور المصري والدور العراقي في المنطقة ـ وذلك لأن بعض المستشارين الحاملين لرؤيته المطروحة في هذا الكتاب «نعم للعروبة والشرق الأوسط أيضاً» قد صوروا له ذلك. أما النظام في العراق ونظراً لانعدام الديمقراطية والتصورات الخاطئة التي حكمت تفكيره عن المتغيرات الدولية الحادثة آنذاك، ومقدار سماح المعادلة الدولية بإعطائه دوراً إقليمياً في المنطقة وبالذات بعد هزيمة إيران الثورة ومن قبلها تغير الدور الإيراني من حارس للمصالح

الأمريكية والاستعمارية في الخليج العربي بقيادة الشاه إلى دور مغاير ضد تلك المصالح.

أين العروبة في ذلك؟ وهل صراعات الأدوار الإقليمية أصبحت الآن عروبة ضد عروبة؟! المشكلة ناتجة من صراعات الأنظمة الإقليمية والمحاربة للعروبة ولمشروعها النهضوي، والمشكلة أيضاً في أن هناك مثقفين وكتاب وفقهاء يعملون لصالح السلطات ويزينون لهم ارتكاب الخطيئة.

لقد جسد لطفي الخولي نموذج للمثقف الماركسي، الذي ساهمت تحولاته وتنظيراته معاً في تحريف وانحراف مسيرة النضال العربي منذ 1948 حتى الآن، ولعل ذلك أيضاً يكون حافزاً لتناول مسيرته الفكرية ومواقفه السياسية للتقويم حتى نتخلص مما يعيق حركتنا القادمة.



ينطلق الإسلام من قاعدة مخاطبة الناس كافة في كل مكان وفي كل زمان ويؤسس الأمة على أساس ديني حيث يتم الحديث عن وحدة المسلمين وأمة الإسلام ولا فرق بين عجمي وعربي إلّا بالتقوى.

وقد نظرت الحركات الإسلامية إلى قضية احتلال فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي من منطلق ديني. فالصراع بين اليهود والمسلمين والأرض المحتلة هي أرض إسلامية والحل هو في الوحدة الإسلامية.

ورغم أن مواقف الحركات الإسلامية تجاه قضية الصراع هو موقف جذري ضد اليهود ومع عودة فلسطين كاملة للإسلام. إلا أن الفهم السائد من قبلهم يعاني اختلالات منهاجية ونظرية على مستوى الفهم والحركة.

فالحديث عن فلسطين إسلامية يعني مساواة فلسطين بمدغشقر والباكستان والبوسنة والهرسك وأفغانستان والشيشان وإيران وبورما. ولعل هذا ما يبرر ذهاب بعض من الجماعات الإسلامية إلى أفغانستان والبوسنة والهرسك والشيشان قبل ذهابهم إلى فلسطين.

والحديث عن إسلامية فلسطين يعني خصم المسيحيين العرب من النضال لصالح فلسطين العربية، ويعني خصم الحضارة السابقة على الإسلام في فلسطين والحديث عن الصراع بين اليهود والمسلمين يعني أولاً أن الصراع دينياً وليس على أساس احتلال أرض هي جزء من أمة العرب وليست أية أمة أخرى مثل بنجلاديش أو باكستان أو الشيشان.

ويعني أن اليهود الذين يحتلون فلسطين هم امتداد ليهود خيبر وعصر الرسول والرسالة المحمدية، وهذا ليس من العلم في شيء حسب قول العالم الأشهر جمال حمدان في «أنثرويولوجيا اليهود»: «فإن الأنثروبولوجيا تبدد أي أساس جنسي قد يزعمونه في هذا الصدد، فمن ناحية ليس اليهود قومية ولا هم شعب أو أمة بل هم مجرد جماعة دينية تتألف من أخلاط من كل الشعوب والقوميات والأمم والأجناس، ومن ناحية أخرى فلا علاقة لهم جنسياً أو أنثروبولوجيا بفلسطين وهم أجانب غرباء عنها دخلاء عليها مثلما يعد الأوروبيين أو الأمريكيون بالنسبة إليها، وهم حين يغتصبونها ليخلقوا منها إسرائيل الصهيونية، فليست هذه عودة الابن القديم بعد رحلة طالت عبر الزمان والمكان وإنما هي غزو الأجنبي الغريب بالإثم والعدوان».

ومن جانب آخر إذا كان الصراع دينياً بين المسلمين واليهود، فالأولى أن يكون صراعاً بين المسيحيين واليهود حيث يعتقد المسيحيون بأن اليهود هم الذين صلبوا السيد المسيح وأن مجيء المسيحية يعني إنهاء اليهودية.

بالإضافة إلى كل ذلك علينا أن نعي مغبة تقسيم الشعب إلى طوائف دينية وهذا ما يستهدفه المخطط الاستعماري الصهيوني.

وبعد تلك الرؤية علينا الاعتراف بأن جماعة الإخوان المسلمين كانت من أوائل الجماعات التي ناضلت لصالح قضية فلسطين وشكلت كتائب المجاهدين للقتال على أرضها.

وتقول د. عواطف عبد الرحمن في كتابها «مصر وفلسطين»:

«لقد أعلن الإخوان المسلمون تضامنهم الكلي مع عرب فلسطين من بداية تطور القضية الفلسطينية وقد لعب العامل الديني دوراً أساسياً في احتضان الإخوان المسلمين للقضية الفلسطينية باعتبارها جزءاً من العالم الإسلامي الذي يرون أن أي اعتداء على قسم منه هو اعتداء

على باقي الأقسام، وأن واجب المسلمين في سائر ديارهم مدّ يد العون لبعضهم بعضاً. .

وقد استطاعت حركة الإخوان المسلمين أن تحرك الرأي العام المصري تجاه القضية الفلسطينية من الزاوية الدينية مما ترتب عليه ردود فعل معادية للحركة الصهيونية واليهود في مصر. وقد برز دورهم أثناء ثورة فلسطين الكبرى عام 1936 عندما سارعوا إلى تنظيم المظاهرات وألفوا اللجان لتلقي التبرعات وإرسالها إلى اللجنة العربية العليا وقاموا بإرسال برقيات احتجاج إلى المندوب السامي بفلسطين ووزارة الخارجية البريطانية وعصبة الأمم ودعوا إلى تشكيل تجمع يشترك فيه الأمير عمر طوسون والهيئات المهتمة بالقضية الفلسطينية في مصر للعمل من أجل مساعدة الثورة العربية في فلسطين.

ويقول طارق البشري في كتابه «الحركة السياسية في مصر 1945 ـ 1952»:

«لما احتدمت أزمة فلسطين، نشطت جماعة الإخوان وبادر الفدائيون بالتطوع للجهاد ووجدت الجماعة في الأزمة فرصة لها للتوسع».

ويذكر الدكتور هيكل أنه «خلال حرب فلسطين قويت شوكة جماعة الإخوان «قوة يخشى بأسها» وذلك بأنهم اعتبروا هذه الحرب بين العرب واليهود حرباً دينية».

ومن الثابت أن حركة الإخوان المسلمين رفضت اتفاقية كامب دايفيد وغزة ـ أريحا ووادي عربة ورفضت التطبيع والنظام الشرق أوسطي.

وفي عام 1949 تسربت حركة الإخوان المسلمين إلى فلسطين، وذلك بعدما جاهدت في حرب 1948، وذهب أحد أبرز قادة الإخوان

في مصر إلى فلسطين، وهو سعيد رمضان في مهمة تنظيمية، كانت تستهدف إنشاء بعض شعب الإخوان في مدن فلسطين والتي وصلت إلى عشرين شعبة، كما يقول عبد القادر ياسين في كتابه «حماس ـ حركة المقاومة الإسلامية في فلسطين».

ومن المعروف أن جماعة الإخوان في قطاع غزة شهدت انتعاشاً ملحوظاً بعد قيام ثورة يوليو/تموز 1952 في مصر وأخذ الإخوان هناك يروجون بأن الثورة ثورتهم وارتفع عدد أعضاء الإخوان في القطاع إلى ما يربو على الألف عضو.

ولكن بعد الصدام الذي حدث بين ثورة يوليو وجماعة الإخوان المسلمين، تم سحب الترخيص الممنوح للإخوان في غزة، وبدأ العمل الإخواني تحت الأرض، استمر الإخوان في معارضة عبد الناصر وتوطدت علاقاتهم بالأردن.

وحين وضعت حرب 1967 العربية ـ الإسرائيلية أوزارها، وخيمت الهزيمة على الأمة العربية واحتلت الضفة والقطاع، أدى ذلك إلى توحيد الظروف المحيطة بالعمل الإخواني في كلتا المنطقتين، بعد أن كانوا يعملون سراً في غزة وفي معارضة الإدارة المصرية، بينما كان نظرائهم يعملون علناً في الضفة تحت قيادة الملك حسين.

وهكذا صار طبيعياً أن ينضوي الإخوان في غزة والضفة تحت لواء تنظيم إخواني فلسطيني ـ أردني موحد يخضع لقيادة واحدة يحمل اسم «الإخوان المسلمون في الأردن وفلسطين». وبذلك انتقلت العلاقة التنظيمية لإخوان قطاع غزة إلى الأردن بدلاً من مصر. وتحت الاحتلال، انتقل الإخوان في القطاع إلى العمل العلني، وبدأوا في تأسيس الجمعيات الخيرية الإسلامية التي تشرف على المدارس الدينية ورياض الأطفال وكذلك المكتبات والنوادي الرياضية.

وعلى منوال الحكم الأردني نسج الحكم السعودي علاقته مع

الإخوان فقدم لهم العون المادي وتم تأسيس «المجمع الإسلامي» في قطاع غزة عام 1973 كتعبير علني للإخوان المسلمين.

ومعروف إن هذا المجمع قد أنشىء بمساعدة من «بنك التنمية الإسلامية» التابع للمؤتمر الإسلامي، الذي تبرع بـ 150 ألف دولار لبناء هذا المجمع، وفي عام 1979 منحت سلطات الاحتلال ترخيصاً قانونياً للمجمع.

وفي عام 1978 أصدر الإخوان الفتاوى بضرورة الجهاد في أفغانستان ضد الحكم الشيوعي هناك، وبحسب أحد كتاب الإخوان في الضفة، صبري أبو دياب، في كراس أصدره قبل زهاء ثماني سنوات، فإن «الأرض، كل الأرض، إما أن تكون أرض كفر، أو أرض إسلام ولا وجود لأرض عربية أو فلسطينية أو يهودية.. ولا مكان لتقديس الأرض لأن التقديس لله وحده».

ويقول عبد القادر ياسين في كتابه السابق: «مع مرور السنين تحولت الحركة الإسلامية إلى ظاهرة في الحركة السياسية الفلسطينية واحتلت موقعاً مؤثراً في الانتفاضة وبعد قيام الانتفاضة بأربعين يوماً تم الإعلان عن «حركة المقاومة الإسلامية» التي اختاروا لها اختصاراً اسم «حماس»».

وفي أول سنة 1409 هجرية، الموافق 18 أغسطس/آب 1988 ميلادية أصدرت «حماس» ميثاقها الواقع في أربعين صفحة. وتنص المادة الثانية في (حماس) بأنها جناح من أجنحة حركة الإخوان المسلمين بفلسطين.

وتحدد حماس في ميثاقها، طبيعة الحركة الوطنية ضد الاحتلال الإسرائيلي «معركتنا مع اليهود جد كبيرة وخطيرة وتحتاج إلى جميع الجهود المخلصة.. ولا بدّ من ربط قضية فلسطين في أذهان أجيال المسلمين على أنها قضية دينية».

وبمجرد إعلان حماس بدأت شعاراتها تغزو شوارع الضفة والقطاع:

«لا للكيان الصهيوني».

«الإسلام طريق العودة».

«أرضنا إسلامية، هذه هي الهوية».

«تسقط اتفاقية كامب دايفيد والحكم الذاتي».

لكن من المؤكد أنه لمن المفيد لصالح قضية فلسطين ولصالح بقاء ثوابت الصراع العربي ـ الإسرائيلي أن تقوم حماس بحمل البندقية والقيام بالعمليات الاستشهادية على أرض فلسطين وذلك بعد أن استسلمت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية المتمثلة في أبو عمار.

ورغم علمنا بأن أسس النضال عند حركة الإخوان تسبب ضرراً فادحاً بمسار الصراع وتقوم بحرفه عن مساره القومي العروبي إلا أننا في هذه المرحلة نريد من يرفع السلاح في وجه مرحلة الاستسلام ونريد منهم أن يتفهموا أن العروبة والإسلام لا تتعارضان وأنه من الخطورة الشديدة على مسار الأمة العربية ونهضتها تفتيت الشعب العربي على أساس ديني وطائفي، ذلك بالإضافة إلى أن المشروع القومي في القلب منه الإسلام كحضارة وحافز قيمي لأبناء الأمة من مسلمين وأقباط، ولا نريد أن تهدر طاقات تلك القوة الكبيرة في مسارات خطأ. فمن المؤكد أن مشروعنا القومي لنهضة أمتنا في احتياج لطاقاتهم وقدراتهم الكفاحية، ذلك بالإضافة إلى أن ما يهدد أمتنا الآن من الأخطار سوف ينصب على هويتنا العربية وعلى أمتنا العربية، سوف يهدد فلسطين ومصر وسوريا ولبنان وليس بورما ولا بنجلاديش.

التيار القومي (الناصريون ـ البعثيون)

يرى التيار القومي الصراع العربي ـ الصهيوني على أساس أنه صراع بين مشروعين: مشروع يناضل من أجل الوحدة العربية والتحرر والتنمية، أي مشروع للنهضة العربية الشاملة ومشروع آخر استعماري إمبريالي يريد استغلال الأمة وتجزئتها ونهب ثرواتها ومن أجل ذلك قام بزرع الكيان الصهيوني وهو كيان استعماري استيطاني عنصري يقوم لطرد شعب من على أرض فلسطين ليحل محله ولكي يثبت تجزئة الأمة ويحافظ على مصالح الاستعمار العالمي في المنطقة وذلك بالقيام بواجبات الحارس التي لا تتعارض مع مصالح الاستعمار.

ومن هنا فالرؤية القومية ترى أن الصراع يدور على الأرض العربية وأن فلسطين المحتلة جزء من الأرض العربية وأن شعب فلسطين جزء من الشعب العربي له ما لنا وعليه ما علينا، وترتيباً على ذلك فهو ليس صراعاً بين أديان ولا صراعاً حول نظم اجتماعية بين رجعيين وتقدميين أو بين طبقة وأخرى.

وترتيباً على ذلك أيضاً فليس من حق أحد جيل أو فرد أو نظام قطري أن يقوم بالتنازل عن شيء لا يمتلكه وإنما تمتلكه كافة الأجيال العربية الماضية واللاحقة، ومن هنا فلا قبول بالوجود الصهيوني على الأرض المغتصبة ولا قبول وليس من حق أي فرد أو نظام أو حتى شعب فلسطين أن يقبلا بذلك الوجود على أرض فلسطين ففلسطين جزء من الأمة العربية وجزء من وجودنا القومي.

والرؤية القومية لا تفصل بين قضية الوحدة وقضية التحرر، ومن

هنا فأسلوب إدارة الصراع يعني إن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة (القوة بمفهومها الشامل) أي قوة الأمة كلها.

ولقد كانت الفترة الممتدة من عام 1948 حتى عام 1965 تشكل المرحلة القومية بالنسبة للقضية الفلسطينية، حيث تصدت هذه الحركة بفصائلها الثلاث (حركة القوميين العرب، حزب البعث العربي الاشتراكي، الحركة الناصرية) للصهيونية وللكيان الصهيوني على أرض فلسطين.

ومن المعروف أن ظهور الحركة القومية العربية جاء كرد فعل لحالة الانحطاط والتخلف التي عاشها العرب في ظل الحكم التركي ومحاولة التتريك التي مارستها حركة (تركيا الفتاة) بعد وصولها إلى الحكم في تركيا عام 1908 ضد العرب.

الفكرة القومية في الممارسة نستطيع أن نتناولها من خلال ثورة 23 يوليو الناصرية والتي خاضت حرب 1956 وحرب 1967 وحرب الاستنزاف حتى وفاة القائد عبد الناصر ورغم خسائر تلك الحروب إلا أن استراتيجية عبد الناصر القومية لم تتغير ولعل ما تم إعلانه في الخرطوم من لاءات ثلاث (لا صلح. لا اعتراف. لا تفاوض) لدليل على عدم اهتزاز القناعات وعدم التغير في تلك الرؤية القومية، ذلك بالإضافة إلى المساندة الفعالة والمشاركة الواجبة في تبني استراتيجية الكفاح المسلح من قبل منظمة التحرير الفلسطينية وتأسيس منظمة سيناء العربية أثناء احتلال سيناء بعد 1967 رغم علم عبد الناصر أن كل ذلك مجرد مشعلات للصراع من أجل الحفاظ على تأججه وأن الصراع ليس له إلا حل واحد وهو القوة الناتجة من الوحدة العربية.

وهنا لا بدّ من تناول موافقة عبد الناصر على مبادرة روجرز واعترافه بـ 242 حيث يرى البعض أنه نوع من الاعتراف بالعدو ولكن في الحقيقة أنه لا بدّ من النظر لهذين الموقفين من خلال استراتيجية

عبد الناصر الصراعية والتي كانت من أولها لآخرها صراع. ولعل ما كشف عنه الفريق محمد فوزي وزير الحربية في حرب الاستنزاف في مذكراته يكشف لنا عن طبيعة موافقة عبد الناصر تلك حيث قال «إن القائد عبد الناصر أخبره بعد أن أعلن موافقته على مبادرة روجرز، إنه سوف يعطيه أربعة شهور وليس ثلاثة حسبما طلبت لبناء قواعد الصواريخ، وطلب منه أن ينسى الكلام الذي قيل عن مبادرة روجرز لأنه لا أمل في ذلك يصل إلى نصف في المائة وعليه الاستعداد للحرب». ولعل بناء حائط الصواريخ نفسه لدليل على ذلك.

أما قرار 242 فعلينا أن نناقشه في ظل أوضاع الجبهة المصرية السورية الأردنية والبيئية العالمية في تلك الآونة مع العلم أن موازين القوى هي التي تعبر عن الصراع وليس القرارات وامتداداً لذلك النهج فهناك الحركة الناصرية في مصر قبل تأسيس الحزب وبعد تأسيس الحزب العربي الديمقراطي الناصري فهي رافعة للواء لا صلح لا اعتراف لا تفاوض وإن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بنفس القوة وأعلنت رفضها لكل محاولات التسوية التي تتم من كامب دايفيد مروراً بغزة - أريحا حتى وادي عربة ومن قبلها أعلنت رفضها لدولة أبو عمار وأدانت نهجه الإقليمي وكانت في قيادة الحركة الوطنية المصرية لمقاومة التطبيع فشاركت في كافة المظاهرات والمعارضات ضد الوجود الصهيوني على أرض مصر العربية فهي كانت في مقدمة المثقفين المعترضين على الوجود الإسرائيلي في معرض الكتاب حتى تم إغلاقه وهي في المقدمة المظاهرات التي وقعت ضد الوجود الصهيوني في المعرض الصناعي وتم اعتقال ما يقارب من 40 كادر وقيادي ناصري من الذين تظاهروا أمام الجناح الإسرائيلي والحركة الناصرية المصرية في قلب الحركة التي تشكلت مؤخراً في مصر، الحركة الشعبية لمقاومة الصهيونية ومقاطعة (إسرائيل).

ومن بين روافد الحركة خروج المناضل الشهيد سعد إدريس حلاوة في أول عملية اعتراضية على رفع العلم الصهيوني في أرض القاهرة ودفع حياته ثمناً لموقفه.

ومن بعد خرجت ثورة مصر الناصرية التي قتلت أعضاء الموساد سي .إي .إيه في شوارع القاهرة وكان من بين أبطالها خالد عبد الناصر ومحمود نور الدين والذي يقضي في السجن عقوبة المؤبد الشاق.

ويكفي أن نعلم أنه ليس هناك كادر نشط في الحركة الناصرية دون أن يكون قد مر على السجون المصرية أكثر من عدة مرات بتهم التظاهر ضد الصهاينة.

ومن أجل استعراض أوسع فعلينا أن نأخذ نموذج آخر للناصريين في لبنان العربي التنظيم الشعبي الناصري (صيدا)، الذي يضم جماعة معروف سعد والذي أصيب برصاص السلطة في تظاهرات صيدا ضد شركة «بروتين» لصيد الأسماك واستشهد في 16 آذار (مارس) 1975، وتولى رئاسة الحزب مصطفى معروف سعد.

ومع عام 1958، عام الوحدة بين مصر وسوريا، وعام الانتفاضة المسلحة ضد كميل شمعون رئيس الجمهورية اللبناني آنذاك نظم معروف سعد جماعته في إطار المقاومة الشعبية في صيدا وأعلنوا صيدا مدينة مغلقة في وجه شمعون وتحولت المدينة إلى ثكنة مسلحة واستولت المقاومة الشعبية على السراي في صيدا وتم إجلاء السلطة عن المنطقة كلها، وفتحت خطوط الاتصال مع مراكز الانتفاضة في إقليم الخروب فالشوف الداخلي فالمختارة.

وخرج معروف سعد كغيره من قادة الانتفاضة، منتصراً باعتبار أن شمعون لم يتمكن من التجديد وحل محله اللواء فؤاد شهاب قائد الجيش اللبناني آنذاك، وقد وضع شهاب نفسه في المسار العام للسياسة العربية بقيادة جمال عبد الناصر.

وبعد استشهاد معروف سعد أطل ابنه مصطفى وقاد التنظيم في الحرب بالمقدار الذي شاركت فيه صيدا في هذه الحرب وأصبحت المدينة ذات دور هام وهو دعم صمود الجبهات عن طريق تموينها بالسلاح والغذاء والوقود، وبعث بعدد من مقاتليه إلى جبهة الجبل في صنين - المتين - عينطورة، كذلك شارك بعض مقاتليه في المعارك التي دارت في البداية بين الدامور وحارة الناعمة.

وقد تعرض مصطفى معروف سعد لمحاولة نسف سيارته من قبل الموساد ذهبت ابنته الطفلة «نتاشا» ضحية لها وراحت عيني مصطفى معروف سعد أيضاً فداءً لإيمانه بعروبته ومعارضته للكيان الصهيوني.

والذي يستحق التسجيل هنا أن التنظيم الشعبي الناصري لم يتورط في أي لحظة من اللحظات في الحرب الطائفية ولم يقتل على الهوية كما قتل الآخرون ولعل تلك السمة كانت مشتركة بين كل القوى الناصرية في لبنان العربي.

والدارس للحركة الناصرية في سوريا والسودان واليمن وموريتانيا سوف يكشف ما كشفناه من مواقف ثابتة وفهم شمولي ينطلق من الرؤية القومية للصراع العربي الصهيوني ومشكلة فلسطين.

ولعل ما يؤخذ على الحركة القومية في معالجتها للقضية الفلسطينية وللصراع العربي الصهيوني هو مثالية تناول قضية الوحدة، حيث تم التركيز على مناشدة الرؤساء لتحقيق الوحدة أو الاعتماد على القائد عبد الناصر كقائد قومي ولم يتم بناء تنظيم قومي مناضل ولم يتم إعطاء الجهود الكافية لبناء الوحدة من أسفل عن طريق بناء وتأسيس شبكة من المشاريع الحياتية داخل الأقطار العربية (تعليمية - ثقافية - تربوية - اقتصادية).

فمن المؤكد أنه لو كان قد تم تأسيس بنى للوحدة في كافة الأقطار العربية لكانت الآن مسيرة الصراع العربي الصهيوني قد تغيرت

كثيراً. وكان قد تم توفير قاعدة بنيوية وحدودية لمواجهة النظام الشرق أوسطي والسوق الشرق أوسطية ومشاريع التطبيع المختلفة.

البعث:

وهنا لا بدّ من التحديد.. سوف نتناول رؤية البعث في الصراع العربي - الإسرائيلي وفي الممارسة سوف نتناول البعث السوري وذلك لأن سوريا دولة من دول المواجهة مع العدو الإسرائيلي وثانياً لأن هناك اتساق بين الرؤية البعثية وبين الدولة السورية، فعند التجسيد والممارسة لا بدّ من تناول موقف الدولة والنظام السوري لأنه هو المعبر عن الرؤية البعثية في الصراع العربي - الإسرائيلي وحول قضية فلسطين.

فلقد كان منطلق حزب البعث في إعطائه للصراع طابعاً قومياً، هو تلمسه للخصوصية التي تتمتع بها فلسطين كموقع في الأمة العربية، فموقعها الاستراتيجي «يجعلها بمثابة القلب بالنسبة إلى العرب، واحتلالها يعتبر خرقاً صارخاً للكرامة العربية ومتنافياً ومعفياً لأي إمكانية للوحدة العربية.

ويقول د. إبراهيم أبراش في أطروحة الدكتوراه الخاصة به عن «البعد القومي للقضية الفلسطينية» والصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية.

«اعتبر حزب البعث أن فلسطين ليست جزءاً عادياً بالنسبة إلى الأمة العربية بل هي «في قلب بلاد العرب كما هي في قلب كل عربي لقد امتزج تاريخ العرب بتاريخها فارتبط مصيرهم بمصيرها والتحمت بها أجزاء الوطن العربي، فلا تتلاقى بدونها سوريا ولبنان والعراق مع شرق الأردن ومصر والحجاز... كما اعتبر حزب البعث العربي الاشتراكي أن اقتطاع فلسطين لا يقتصر ضرره على إعاقة الوحدة

العربية، بل إنه يمس أيضاً باستقلال البلاد العربية لأن الخطر الصهيوني وإن اعتبر فلسطين نقطة البداية ومرتكز الانطلاق إلا أن أهدافه أوسع وأشمل، فهو يستهدف تأسيس الوطن القومي اليهودي الذي تمتد حدوده من النيل إلى الفرات وعلى هذا فقد استبعد الحزب أي صورة أخرى للصراع، وكل الأبعاد التي يمكن أن تعطى للصراع خارج البعد القومي تبقى أبعاداً ثانوية.. وربط البعثيون بين صراع اليوم في فلسطين والصراع الأزلي للأمة العربية من أجل وحدتها وتقدمها فالصراع الدائر في المنطقة هو حلقة متواصلة تأخذ أبعادها الحضارية والتاريخية. إن صراع اليوم هو امتداد للصراع التاريخي الذي شهدته المنطقة العربية منذ عشرات السنين بين القوى الاستعمارية وبين الأمة العربية.. ولم يتجاهل البعثيون الأخطار الاقتصادية التي ستترتب على الوجود الصهيوني في فلسطين، فالحركة الصهيونية في امتداداتها العالمية، وسيطرتها على بيوت المال والرأسمالية والدعم اللامحدود الذي تناله من قبل القوى الاستعمارية، سيجعلها مسيطرة على أموال باهظة، تجعل منها قوة اقتصادية لا يستهان بها وهذا سيؤدي على حد قول صلاح الدين البيطار إلى أن «يجعل اليهود في فلسطين مصنعاً يغمر الأسواق العربية بنتاجه ويقضي على اقتصاد العرب وعلى الوحدة الاقتصادية التي يؤلفها العالم العربي».

أما من حيث التطبيق فنستطيع أن نتناول موقف الدولة السورية المعبر عن الرؤية القومية البعثية في دخول كافة الحروب النظامية مع العدو الصهيوني على أرض فلسطين وفي إعلانها الدائم عن تحرير أرض الجولان العربية وعن تنديدها باتفاقية غزة ـ أريحا ورفضها الجلوس على مائدة المفاوضات المتعددة الأطراف لتمسكها بتحرير الأرض أولاً قبل أي اتفاقيات تطبيعية.

ورغم وعينا بالظرف الدولي في تلك الآونة والظرف العربي أيضاً

وتأثير ذلك على موقف البعث السوري في قبوله لمبدأ المفاوضات إلا أن ما سوف يحكم تلك التجربة القومية هو موقفها من الاعتراف بإسرائيل وموقفها بشأن قضايا التطبيع والتعاون المشترك فهذا من جانب ومن جانب آخر فنحن لا نستطيع أن نفصل المشروع القومي البعثي عن مسارات نظام الحكم في سوريا والعراق إلا إذا أصبح هذا المشروع خارج السلطة في القطرين وعندها نتعرف بسهولة على الموقف النظري الصحيح.

ومن أجل الاقتراب أكثر من الممارسة على الواقع تناول البعث في لبنان حيث لعب دوراً قومياً منذ أصبح له وجود فعلي جماهيرياً وسياسياً. ففي أحداث 1958 «الثورة ضد حكم كميل شمعون والأحلاف العسكرية» لعب الحزب دوراً بارزاً خاصة وأنه كان ما زال متواجد في إطار حكم الجمهورية العربية المتحدة. وطوال الستينيات كانت نضالات الحزب في لبنان داعمة ومتلاقية مع اتصالات سوريا والعراق وشارك في جبهة الأحزاب الوطنية والتقدمية وبعد ذلك في إطار «تجمع الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية» وفيما بعد بدأت منظمة حزب البعث العربي الاشتراكي تعمل في إطار «جبهة الأحزاب القومية والوطنية» والواقع أن البعثيين في لبنان ككل ـ هكذا يقول سامي ذبيان في كتابه «الحركة الوطنية اللبنانية» ـ قدموا عدداً من الشهداء في المعارك في بيروت وطرابلس وصيدا والبقاع. ولقد لعبت منظمة البعث العربي الاشتراكي في لبنان وتلعب دوراً بارزاً استمدته من تواجدها ثم من الثقل الذي تشكله سوريا في السياسة اللبنانية.

وأخيراً لا بدّ أن ندرك أن ما تم تناوله في تقويم مسيرة النضال العربي ليس هو التقويم ذاته وإنما تناول الفكرة وأهمية طرحها على مائدة البحث من أجل أن نبدأ مشوار مقاومة التطبيع على أسس صحيحة حيث أصبح من غير المنطقي أن تنضم القوى والحركات التي

ساهمت بتخريب وتشويه وهزيمة مسيرة النضال العربي - من 1948 حتى الآن - إلى الحركة الشعبية العربية لمقاومة الاستسلام والتطبيع.

فليس من المقبول أن تنضم إلى صفوف حركة مقاومة الصهيونية أصحاب الأطروحات الإقليمية الذين نادوا بمنظمة التحرير الفلسطينية قيادة لحركة التحرر القومية بديلاً عن عبد الناصر وثورته ومشروعه بعد عام 1967 وليس من النضال أن نضع أيدينا في أيدي من وافقوا على غزة - أريحا أولاً ولا مع الذين وافقوا على الاتفاق الأردني الفلسطيني ولا مع الذين يتراسلون ويجتمعون ويدعون الجميع للجلوس مع أنصار السلام الآن في (إسرائيل) فأي سلام هذا الذي يتحدثون بشأنه مع أناس يحتلون أرض فلسطين العربية.

ولا يمكن أن نضع أيدينا مع الأيادي الملوثة بالفتنة الطائفية وتفتيت المجتمع العربي طائفياً وعرقياً فهم يحققون للاستعمار والصهيونية أهدافها في تفتيت أمتنا العربية حتى ولو كان قصدهم نبيل وغاياتهم إيمانية.

وكل هذا لا يعني تفريق الصفوف التي يجب أن تتراص في مواجهة التطبيع والشرق أوسطية، وإنما يعني مراجعة الأفكار واستعادة المثالب منها وتقويم المواقف وإدانة السالب منها.

وحتى لا تتأخر مسيرة المواجهة فلا بدّ أن يتم ذلك أثناء البناء وأثناء التأسيس لأن عملية التقويم تلك عملية طويلة ومعقدة وتحتاج إلى الحوار العقلاني فلا أحد يتنازل عن بعض معتقداته إلا عندما يتثبت له من خلال حوار موضوعي مسئول لا يبغي التشهير والإدانة وإنما يعي المصلحة العامة والحرص على جمع صفوف القوى أن تلك المواقف التي أوقعت ضرراً بالمسيرة النضالية لشعبينا جاءت من بعض الأفكار الخطأ لذا وجب التصحيح.

بعد أن تعرضنا للرؤى والمواقف الفكرية والسياسية التي التزمت

بها وعبرت عنها القوى والتيارات السياسية في الواقع العربي، لا بدّ أن نتعرف على الشروط الحاكمة للمواجهة القادمة، مواجهة العدو الصهيوني - مواجهة التطبيع حتى لا تتعرض مسيرة نضالنا في مواجهة التسوية والتطبيع إلى مختبر التجريب مرة أخرى وحتى لا تتكرر خطايا الماضي، وحتى نصحح مسيرة النضال أولاً بأول دون أن نقع في الانتظار حتى تقع الهزيمة والخسارة الكبرى.

ومن هنا يجب توفر الشرط الأول الموضوعي لمسيرة النضال تلك:



البدء يتحدد بالهوية - أي الصفة والمواصفات المعبرة عن الإنسان - ذلك العنصر المحوري في التغيير - يجعلنا نتعرف على ملامح الخصوصية التي تميز بين إنسان وإنسان وبين واقع وواقع.

فلقد وقع الكثير من القوى السياسية والاجتماعية ووقعت أيضاً بعض العقائد والأفكار في تلك الأخطاء التي تعلي من شأن الدولة القطرية وتلك الحدود المصطنعة وهكذا وجد البعض نفسه يعترف بواقع التجزئة المصنوع من قبل الاستعمار والإقليمية، والبعض حاول أن يجد من المبررات الكافية لإعطائه سند معنوي ونفسي لتلك الحقائق الفاسدة فأخرج من المقابر رؤى ومعتقدات مثل الفرعونية والفينيقية والسومرية... الخ متناسياً أن مسيرة الأمم في صراعها الاجتماعي تأتي دائماً تعبيراً عن حركة التقدم في حل مشاكلها، فمن المؤكد أن الجماعة الإنسانية تعبر أطواراً متعددة من أجل تلبية احتياجاتها المادية والمعنوية.

وقام البعض الآخر في الحديث عن الأمة التي لم تكتمل مما أعطى شرعية للدولة المجزأة لشعبنا العربي وأعطاها الأولوية في ترتيب مصالحها متناسباً أن الأمة قد اكتملت بعد أن استقرت على الأرض المميزة لها وأفرزت حضارة مميزة نتيجة التشارك والتفاهم والتفاعل عبر اللغة في حل المشكلات الموجودة في مسيرة حياتهم وتطورهم.

والبعض الثالث سلم بوجود الأمة وحدد الهوية لكنه لم يرتب أي نتائج على تلك المقدمات معتبراً أن ذلك لا يرتب أي نتائج وعند ذلك

ارتكب خطأ الفصل بين الهوية والنضال من أجل تحقيقها وعندها ترك الدولة الإقليمية هي التي تتدخل وتثبت أركانها المجزأة لأمتنا والمدمرة لهويتنا.

ولم تكن تلك هي التهديدات الوحيدة التي عرضت هويتنا لأخطار، إنما كان الاستعمار مخطط ومنفذ لمحاولات دؤوبة تستهدف نفس الهوية وتذويبها ولقد كشفت معركة عبد الناصر والشعب العربي مع الأحلاف حلف بغداد والحلف الإسلامي هدف الاستعمار والواضح في تذويب الهوية وها هو مشروع الشرق الأوسط الجديد أخطر تلك المشروعات المهدد لهويتنا والمستهدف لإدخال أمم أخرى داخلنا مثل الأتراك والفرس والعمل على إدماج الكيان الصهيوني في الأمة من أجل قيادتها عبر امتلاك أدوات التقدّم العصري والتكنولوجي والعمل على خلق وبلورة شرائح اجتماعية في الواقع العربي مدافعة عن هذا الدمج نتيجة لارتباط مصالحهم بالمشروعات المشتركة المقترحة في مشروع الشرق الأوسط الجديد.

ولقد وقعت الحركات السياسية في عدم تجديد الهوية والنضال من أجل تكريسها في معارك كثيرة أثناء مسيرة النضال العربي.

ومن تلك الرؤية كافة الحركات السياسية التي انزلقت إلى مستنقع الإقليمية تارة برفع شعار منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين أو نوافق على ما توافق عليه منظمة التحرير وقبلها وبعد هزيمة 1967 كانت تلك الحركات تنظر لإحلال الثورة الفلسطينية محل مصر المهزومة في قيادة النضال متغافلة كافة الحقائق الجغرافية والتاريخية والاستراتيجية لدور مصر في الصراع.

تلك الحركات هي التي وقفت الآن تؤيد غزة ـ أريحا أولاً وترفض الشرق أوسطية رغم أن الأولى حلقة ابتدائية في الوصول للثانية.

وهناك حركات ما زالت واقعة في مستنقع الإقليمية ولكن من منظور الرؤية الدينية للصراع، حيث ترى أن الصراع بين الإسلام واليهودية، ومن هنا فلا فرق بين النضال في البوسنة وأفغانستان والشيشان وفلسطين متغافلين حقائق كثيرة يأتي على رأسها ماهوية الأرض المحتلة فإذا كانت إسلامية فما الفرق بينها وبين أفغانستان والبوسنة والسعودية وتركيا وإيران ومتغافلين أن اليهود الموجودين على أرض فلسطين ليسوا امتداداً ليهود خيبر الجزيرة العربية في دعوة الرسول الأولى وأن اليهود على أرض فلسطين جاءوا تعبيراً عن مشروع غربي استعماري غرضه عدم السماح بوحدة أمتنا ولا السماح بمشروع للنهضة والتقدم ولعل الأحداث كانت تثبت ذلك وتؤكده يوماً بعد يوم، وحدثاً بعد حدث.

وتغافلوا أن الديانة الإسلامية تعترف بالديانة اليهودية، فلماذا الصراع الديني إذن وأخيراً ولعلها الخطيئة الكبرى هو أن النضال من أجل إقامة مجتمعات دينية يعطي سبباً كافياً لمشروع اليهود على أرض فلسطين حيث أنه مشروع يقوم على مجموعة من الأساطير التوراتية الدينية ومن هنا فتحديد الهوية مسألة في غاية الأهمية وذلك حتى نتعرف على من سوف يقاوم التطبيع وحتى لا نقع في الأخطاء التي وقعت في المسيرة من 1948 حتى الآن وحتى تلك قدرة حل المعضلات الفكرية والسياسية بين التيارات والحركات السياسية وذلك عبر التقويم الموضوعي لطبيعة الصراع على أرض فلسطين والعرب في تلك الآونة.

وأخيراً من أجل تبني مخطط كامل لتدعيم هويتنا في مواجهة المشاريع الممهدة لها ومنها الشرق أوسطية..

الشعب أولاً وأخيراً

تناولت الحركات القومية عبر نظرياتها الفكرية قضية الوحدة على أنها حتمية لا بدّ من حدوثها متغافلين حقيقة في العالم اليوم أنه ليست هناك حتميات وأن الصراع في عالمنا قد انقرضت منه أمم وقوميات وأن هناك قوميات وأمم مهددة بالانقراض، وأن الثورة المضادة لمصالح الغالبية والقيم الإنسانية قد تطورت وامتلكت تقنية عالية وذهنية مدربة وثروات طائلة تحقق بها مصالحها.

وقد وعى بعض المفكرين القوميين ذلك ولكنه تصور أن زعماء ورؤساء البلدان العربية من الممكن أن يحققوا الوحدة فناشدوهم بسرعة التحرك من أجل تحقيقها وتغافلوا عن حقيقة الصدام بين مؤسسات دولة الإقليم وحركة الأمة نحو الوحدة وتغافلوا عن مصلحة الرؤساء لا يمكن أن تتفق بشأن تحقيق حلم الوحدة والذي يهددهم في مستقبل رئاستهم للقطر وتعمل على فك روابط العلاقة مع من يقدمون لهم الحماية وتغافلوا أن بعض الأقطار العربية تعتبر أن الوحدة تسحب منها ثرواتها الطبيعية تقوم بتوزيعها على كل الشعب العربي ومن هنا فلن يكونوا مع الوحدة.

وقد حاول البعض أن يبحث عن قوانين الوحدة فخرج علينا بقاعدة الإقليم القاعدة وتغافل أن الإقليم القاعدة محكوم بدولة ونظام ضد الوحدة وهو ما يهدد بضياع الدور والقاعدة أما البعض الآخر فقد تعامل مع قضية الوحدة على أنها نضال؟؟؟ تناوله وأعطى جل اهتمامه لقضية التنظيم القومي أداة تحقيق الوحدة ولكنه تغافل أن الأهم من ذلك أن تعيش تلك الطليعة المؤمنة وسط بيئة وحدوية خاصة ولن

يكون ذلك إلا عبر شبكة من المصالح المتشابكة للمواطنين العرب مشاريع اقتصادية وثقافية وتعليمية ونقابية وتربوية.. الخ.

فإذا لم تأخذ الحركات القومية على عاتقها تحويل قضية الوحدة إلى قضية حياة بالنسبة للمواطنين البسطاء فلن يكون هناك وحدة فلا يكفي أن نتحدث عن حتمية الوحدة وعن عروبتنا عبر المعارك الفكرية والسياسية ولكن إذا لم تصبح الوحدة تعبير عن استراتيجية شاملة للمشاريع الحياتية للمواطن وإذا لم يدخل المواطن في تلك الاستراتيجية بواسطة العمل على تحقيق مستقبله فلن يكون ذلك مجدياً.

ومن هنا فلا بدّ من استراتيجية بناء من أسفل تعطي المواطن الأولوية الأولى للاهتمام وتربط مصالحه في كافة الأقطار العربية.

وعندما تتحول قضية الوحدة إلى قضايا تفصيلية تتناول عبر دراسات الجدوى أهمية المشاركة في تأسيس أسطول للصيد في البحار العربية وشبكة سكة حديد وأسطول للنقل العربي ومدارس تعليم قومية وجواز عربي؟؟؟؟ وفريق كرة عربي وأكاديمية عربية لعلوم المستقبل ومستعمرات عربية زراعية على أراضي السودان.. الخ وأن يكون ذلك مطروحاً على أساس مشاركة المواطن برأسماله الكبير والضئيل، مما يحقق له الربح وفي نفس الوقت يضمن المستقبل الوحدوي.

ذلك هو وحده الذي يجعلنا نصمد أمام الشرق أوسطية والتطبيع، ذلك هو وحده الذي يحول الحركات القومية من حركات تبشيرية إلى حركات لبناء المستقبل الوحدوي وهو الذي يصنع البيئة الحاضنة والحامية لانتمائنا وهويتها في مواجهة التشويه والمسخ.

وليس غريباً أن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية عندما طرحت فكرة مشروع الشرق الأوسط الجديد كان قد تم تأسيس مركز أرماند هامر لدراسات جدوى مشروعات الشرق أوسطية لتقديمها لكل

من يهمه الأمر من رجال أعمال إلى رجال دولة وكانت الجامعات الأمريكية تعقد الندوات والدورات والبحوث للتحضير من أجل تأسيس شبكة مصالح عربية صهيونية في الشرق الأوسط تهدف إلى إلغاء العروبة والمشروع القومي وتؤسس مشروع الشرق الأوسط الجديد.

فمن المؤكد أن الظاهرة الاجتماعية لا يفسرها سبب واحد ووحيد ولكن تتضافر عدة أسباب في تفسيرها ومن هنا فكافة النظريات القومية التي قد تحدثت عن الإقليم القاعدة والتنظيم القومي والوحدات الإقليمية لا تكتمل دون دور محور مركزي هو دور المواطن البسيط ودون ربط مصلحة المواطن بمصلحة الوحدة وترتيباً عليه سوف يكون الفشل من نصيب التطبيع وسيناريوهات الهيمنة الاستعمارية.

الديمقراطية أولاً وأخيراً

رغم معرفتنا بأن إشكالية الديمقراطية ليست إشكالية نظرية فقط وإنما إشكالية اجتماعية تتعلق بتطور المجتمع وقواه الاجتماعية والإنتاجية وأن وطننا العربي يواجه إشكاليات متعددة من التخلف إلى عدم التبلور الاجتماعي والطبيعي ومن التبعية إلى التجزئة والإقليمية ومن الأمية والجهل إلى الفقر والقبلية، كل ذلك لا يجعل الخيار الديمقراطي سهلاً.

ولكن من المؤكد أن مسيرة الديمقراطية من الديمقراطية الأثينية مروراً بالديمقراطية الليبرالية حتى الديمقراطية الشعبية تجعلنا نضع أيدينا على أهمية الديمقراطية وربطها بسياق تطور المجتمع.

والعمل على إنضاج وبلورة القوى المؤهلة لاحتضانها والنمو بها ومعها وهي قوى الشعب العامل صاحبة مشروع النهضة العربية من تحرر وتنمية وعدل اجتماعي ووحدة، ذلك المشروع الذي يكون الحاضنة الطبيعية للديمقراطية. ومن المؤكد إن تقويم مسيرة الممارسة السياسية في الوطن العربي سلطة ومعارضة وحركات سياسية ومعتقدات فكرية تجعلنا أولاً نعترف بتقصير واضح في مسألة الديمقراطية بل نستطيع أن نؤكد أن التقصير تحول إلى تهميش كامل للديمقراطية مما ترتب عليه أن المواطن العربي أصبح غير مشارك في بناء وطنه ولا مشاركٍ في بناء حلمه، وهكذا تحول المواطن من كائن اجتماعي يتميز بالتفاعل والمسئولية إلى كائن معزول ومحاصر بسلبيته من جانب وقهر السلطة من جانب آخر. وبعد التيقن أن مسيرة النضال العربي منذ

1948 حتى الآن قد نخرها سوس الديكتاتورية، ديكتاتورية الفرد والصفوة والمكتب السياسي وديكتاتورية الحاكم ورب الأسرة مما كان سبباً فيما دفعناه من ثمن غالٍ وهو هزيمة مشروع نهضتنا.

كل ذلك يجعلنا نتمسك كقوى مقاومة وحاشدة للصفوف لبداية طريق جديد للمواجهة والتطور في نفس الوقت ـ أن نتمسك بالديمقراطية كنهج استراتيجي وليس تكتيكاً، كأسلوب حياة فيما بيننا وليس كمتغير نحتاجه عندما نريده ونتركه عندما لا نحتاجه.

فلا حشد وتعبئة للصفوف والقوى إلا من خلال الديمقراطية ولا مقاومة للتطبيع إلا من خلال الديمقراطية ولا بناء جيل جديد إلا من خلال الديمقراطية ولا حقوق للعمال والفلاحين إلا من خلال الديمقراطية ونضالهم من أجل حقوقهم في التنظيم النقابي ولا إبداع إلا من خلال حق تشكيل المنتديات والجمعيات وحرية الصحافة وكل ذلك يساهم في أن تدافع قوى مشروع النهضة وفي القلب منها قوى مقاومة التطبيع عن حلمها في وطن مستقل ومتحد ومحرر.

ولقد كشف لنا من خلال مسيرة النضال العربي أن تهميش قضية الديمقراطية أوقعنا في التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية والتجزئة والإقليمية، أما على المستوى الداخلي في الأقطار العربية، فقد وقعنا فريسة لأنظمة متسلطة وقمع منظم وتأسيس شرعية للنظم القطرية وللمواطن القطري وتهميش القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في الثروة والثورة والمشروع النهضوي للأمة ـ قوى ـ التقدم: العمال، الفلاحون، الرأسماليات الصغيرة، المثقفون.

ووصل التهديد إلى تفتيت الكيانات القطرية وذلك عبر الطائفية والقبلية وتقسيم الأمة إلى صحراء وبادية وإلى أصفر وأخضر وإلى دولة غنية بالنفط وفقيرة ودول غنية بالبشر وفقيرة في الثروات.

كان ذلك كله نتاج طبيعي لعدم وضع الديمقراطية في مكانها المحوري داخل مشروع النهضة العربي.

ومن أجل أن يأخذ المواطن دوره الحقيقي في المرحلة القادمة وحتى لا يتعرض لما تعرض له من استبعاد في الفترات السابقة لا بدّ أن نعي أن الديمقراطية أولاً وأخيراً هي طريق لحشد وتعبئة الجماهير والقوى الفاعلة في المجتمع في مقاومة التطبيع وخصوصاً أن هناك تهديد واضح من قبل الغرب الاستعماري والصهيونية والكيان الإسرائيلي أن يبدو أنه المدافع عن قضية الديمقراطية ضد التسلط والاستئثار بالسلطة والعمل على تنمية القوى الرأسمالية والتمسك بالديمقراطية طريقاً لتداول السلطة.

وعلينا أن لا نقع فريسة بتلك الخدعة فلا الاستعمار ولا الصهيونية وإسرائيل من مصلحتهم الديمقراطية داخل أقطارنا والأدلة كثيرة على ذلك من أول مساندتهم لأنظمة التخلف النفطي إلى الديمقراطية الديكورية الموجودة داخل الساحات العربية من أحزاب هامشية ومعارضات هامشية وحقوق إنسان مضروبة في كل مكان وفي كل مطلب حياتي يجعلنا نرى أن ديمقراطيتهم المقترحة والمدافعون عن تطبيقها لدينا مجرد ديمقراطية تخدم مصالحهم.

وعلينا أيضاً أن ندرك أن الديمقراطية الرأسمالية لا يمكن أن تعبر إلا عن صفوة ارتبطت بالنظام الرأسمالي العالمي أي ارتبطت بمشروع التبعية وأن الديمقراطية الحقيقية هي التي تعبر عن أصحاب المصلحة والقوى المنتجة في المجتمع.

ومن هنا كان من الضروري أن تتمسك قوى مقاومة التطبيع على العمل على وضع الديمقراطية في مكانها الصحيح والمحوري داخل معتقداتهم الفكرية.

وثانياً: أن الديمقراطية هي طريق التقدم الوحيد لمسيرة الائتلاف السياسي والتنظيمي لكافة القوى المواجهة للتطبيع.

ثالثاً: أن الديمقراطية هي الطريق الوحيد لبناء وإنضاج القوى صاحبة المصلحة في مشروع النهضة العربي.

رابعاً: أن الديمقراطية هي الطريق الوحيد لتصحيح أخطاء المسيرة أولاً بأول بدلاً من اكتشاف الخطايا والأخطاء بعد أن يكون الثمن المدفوع غالياً وهو هزيمة الأمة بعد كل مسيرة، كما هو حادث من 1948 حتى الآن.



لعلها صعوبة مبالغ فيها. ولعلها أيضاً صعوبة مفتعلة بعض الشيء ولكن المنطق يقول إن واقع الأمس هو سبب ما يجري اليوم في الوطن العربي، هو سبب واقع اليوم.. لذلك، يمكن القول بأن ما يجري اليوم على الأرض العربية، هو النتيجة المنطقية لما جرى بالأمس، الأمس البعيد، والأمس القريب.. ولذلك، أيضاً، يمكن القول بأن صورة المستقبل، يجري الآن رسمها وتشكيلها من خلال المخططات والإستراتيجيات. وإذا كان الواقع الراهن ـ بهذه الصورة ـ هو نقطة التماس بين الأمس والغد.. فلنا أن ندقق جيداً في اليوم، من خلال الأمس.

في هذا السياق، تأتي هذه المحاولة.. التي هي ثمرة تعاون بين إثنين من الباحثين العرب.. قام الأول بكتابة الجزء الأول «الهزيمة العربية الكبرى»... وقام الثاني بكتابة الجزء الثاني «في مقاومة التطبيع والهيمنة»...

ولم تتم كتابة هذه الأجزاء بمعزل عن بعضها البعض، بل جرت مناقشات مكثفة بينهما قبل كتابة كل جزء، وقام كل منهما بمراجعة شاملة لمخطوطات الدراسة وأدخلا عليها التعديلات المناسبة.

السعر 6 دولار ـ أو ما يعادلها